القاعدة والمصطلح النحوي
بين
المنهج والتطبيق

الدكتور

أبوزيد إبراهيم شحاتة

أستاذ النحو واللغة المساعد

كلية اللغة العربية بالزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

أحمد الله – تعالى - على حمده ، وأصلي ، وأسلم على من نسبه إليه في قولـه : (بعبده)، أفصح العرب لسانا ،وأوضحهم بيانا ..... ، **وبعد** .

فهذا بحث عنوانه (القاعدة ، والمصطلح النحوي – بين المنهج والتطبيق) أردت من خلاله بيان مايعترض القاعدة من خلافات في المنهج ومفارقات في التطبيق ، مع بيان مادار عليه إطلاق مصطلحات النحو بين نحاة المدرستين .

وقد كتب كثير من النحاة المحدثين في المصطلح النحوي – وجاءت كتاباتهم تدور في فلك وصف المصطلح من حيث الاطراد والكثرة والندرة والغلبة والشذوذ والقبح والضعف ، إلى غيرها من الأوصاف التي ترتبط بأصل المصطلح – قياسا ، واستعمالا . وهذا مالم أرد الخوض فيه ؛ إذ هو مبثوث في كتب النحو . إنما الذي أردت بيانه : المصطلح من حيث أصل وضعه ، واستعماله عند أهل المدرستين ، ومن جاء بعدهما .

وكان من دوافع الكتابة فيه ما يلي :-

أولا :ـ على أيِّ أساس جاء الخلاف بين نحو البصرة ، ونحو الكوفة ؟

ثانيا :ـ ما وجدته – وكذلك يجده كل الباحثين – في كتب النحاة من وصف المصطلح النحوي ، بقولهم (وهذا مصطلح بصري) أو (وهذا مصطلح كوفي). فلمن يرجع أصل الوضع ؟

ثالثا :ـ هل كل مادونه النحاة في كتبهم من مصطلحات ، منذ الخليل – مرورا بمن بعده- استعمله من كانوا قبله ممن تكلموا في فن النحو – وإن فقدنا مؤلفاتهم ؟

تلك الأسئلة ، وغيرها قد أجاب عنها البحث في ثناياه

خطة البحث :ـ

أما خطته ، فجاءت في مبحثين ، يقفوهما خاتمة .

المبحث الأول :ـ (فلسفة القاعدة ، ومخالفة التوجيه) . وفيه الكلام عن :-

أولا : ـ تعريف الخلاف ، والفرق .

ثانيا :ـ صور من الخلاف ، والفرق بين المعاني ، وبناء النظرية .

المبحث الثاني :ـ (المصطلح النحوي) ، وفيه الكلام عن :-

أولا : ـ العلاقة بين القاعدة ، والمصطلح .

ثانيا :ـ مصطلحات أطلقها النحاة ، ومنها :-

١- الإعراب ، والبناء ، وألقابهما.

٢- الجر ، والخفض .

٣- الحال ، والقطع ، والاستئناف .

٤- المفعول ، وشبه المفعول .

٥- المفعول المطلق ، والمصدر .

٦- المفعول لأجله ، والتفسير .

٧- البدل ، والترجمة ، والتكرير ، والرد .

٨- الظرف ، والمحل ، والغايات .

٩- النعت ، والصفة.

١٠- الجحد ،والنفي .

١١- -اسم الفاعل ، والفعل الدائم .

ثم جاءت الخاتمة ، وفيها انتهى البحث إلى أهم ماارتآه من نتائج .

أسال الله العلي القدير أن يجنبنا الزلل ، وأن يرزقنا السداد والرشد في القول والعمل . إنه ولي ذلك ، والقادر عليه ، فهو حسبنا .

وكتبه

أبوزيد إبراهيم شحاتة

المبحـــث الأول

فلسفة القاعدة ومخالفة التوجيه

الخلاف والفرق : تعريفهما

الخلاف والمخالفة : المضادة ، وتخالف الأمران واختلفا : لم يتفقا ، وكل مالم يتساو فقد تخالف واختلف ويقال لكل شيئين اختلفا : هما خلفان . [١]

أما الفرق ، فالفصل بين الشيئين ، وفارق الشىء : باينه . [٢]

وبينهما وجه هو عدم الاتفاق .

لقد جاءت اللغة التى جمعت عن العرب ودونت ثم قعدت قواعدها على المخالفة والفرق بين الألفاظ والأشياء وأنواعها تبعا لناموس الكون القائم على الفرق بين ما فيه من أشياء وكائنات .

وإنما كان الفرق بين الألفاظ ؛ لاختلافها أو اختلاف معانيها،وما تدل عليه من مسميات واختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى بما فيها من إفادة - وواضع اللغة حكيم لا يأتى فيها بما لا يفيد - وكل لفظين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا كان الثاني فضلا لا يحتاج إليه . [٣]

أما ما يعرف به الفرق والاختلاف بين الألفاظ ومعانيها فأمور كثيرة منها :

ما اطلق عليه :- اللفظ التابع له معناه أول ما وضع .

---

[١] اللسان(خلف)١٢٣٩/٢ ، وما بعدها

[٢] السابق (فرق) ٥ / ٣٣٩٨

[٣] الفروق اللغوية / ٣٥ – ٣٧ بتصرف

ومنها : ما وضع له حرف فارق بينه وبين ما يقابله من لفظه كالحروف الدالة على تأنيث الأسماء والصفات المذكرة ، أو الدالة على ما يفرق بين الواحد والجمع وغيرها من اللواحق، أو ما توجبه صيغة اللفظ حين نطقه وما يلحقه من تنغيم يدل على معناه الموجب له .

صـــور الفـــرق

جاءت صور الفرق – لتدل على اختلاف المعاني – بين الألفاظ ، متعددة على النحو الآتي :

١- لواحق التأنيث

- تاء التأنيث في(أخت) و (بنت) والتاء التي في (طلحة) و (معاوية) وتبدل هاء في الوقف .[١]
- الألف المقصورة في (ليلى) و (سلمى)
- الألف الممدودة في (حمراء) و (صحراء)
- الألف والتاء في (مسلمات) و (فتيات)
- النون المشددة الداخلة على الضمير في (أنتن) و (هنّ)
- الياء أو الهاء الداخلة على اسم الاشارة في(هذي) و (هذه)

---

[١] - تختلف صفة تلك التاء عند سيبويه ، فمرة هي للتأنيث في قوله " وأما بنت فإنك تقول (بنويّ) من قبل أن هذه التاء التي(للتأنيث) لاتثبت في الإضافة " . ومرة هي لغير التأنيث كما في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، متعللا لهذا القول بان ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا إلا أن يكون ألفا . . ويمكن الجمع بين القولين على المجاز كما نص ابن جني ، وأن (هذه التاء وإن لم تكن عنده – أى : سيبويه – للتأنيث ، فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز ان يقول فيها : إنها للتأنيث ، ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت : (ابن) فزالت التاء ، كما تزول التاء من قولك (ابنة) . فلما ساوقت تاء (بنت) تاء (ٱبنة) وكانت تاء (ٱبنة) للتأنيث ، قال في تاء (بنت) ما قال في تاء (ٱبنة) ، وهذا أقرب ما يتسمح به في هذه الصناعة . . .)

واشترط ابن يعيش في تلك التاء وكونها للتأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحا وذلك في الأسماء المفردة .

هذا ؛ وربما تكون الفتحة التي هي شرط فيها غير أصلية . إنما جيء بها للتخلص من توالى السواكن - على غير عادتهم في التخلص بالكسر - وقد أشار سيبويه إلى مثل ذلك في قوله : (سمعت العرب يقولون : ضربت ضربَهْ وأخذت أخْذَهْ . شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف) . وقال أيضا : (ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء ، وإذا وقفت ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء ، والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء (القتّ) وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . وكذلك التاء في بنت وأخت ؛ لأن الاسمين ألحقا بالتاء ببناء عُمْر ، عِدْل ، وفرقوا بينهما وبين تاء المنطلقات . .) راجع الخصائص ١ / ٢٠١ وابن يعيش على شرح المفصل ١ / ٥٥ وقارن بقول سيبويه في الكتاب ٤/١٤٠،١٦٦.

- تاء التأنيث الساكنة في (ضربت)[1]
- تاء المضارعة الداخلة على الفعل دالة على تأنيث الفاعل في (البنت تقول)
- الكسرة الداخلة على تاء الفاعل دلالة على تأنيثه في(قمتِ) و (آحسنتِ)
- نون النسوة في (اذكرنَ) و (قرنَ) و (لايقتلنَ)

وإنما كانت تلك الأدوات للفرق إما بين مذكر ومؤنث ،أو بين ما يجرى وما لايجرى،أو بين مايفرق بينه وبين واحدة تلك التاء

والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث ،وإزالة الاشتراك ، وقد تقدر التاء أو تحذف استغناء باختصاص الاسم بالمؤنث

ومجمل القول أن تلك التاء تأتي للفرق في أمور منها :

- الفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات نحو (ضارب) و (ضاربة)
- الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو (امرىء) و (امرأة)
- الفرق بين الواحد والجنس في المخلوقات دون المصنوعات نحو (شيخ) و (شيخة)
- تأكيد معنى التأنيث القائم في لفظ المؤنث نحو (ناقة) و (نعجة) فاللفظان مؤنثان من جهة المعنى ويقابلها (جمل) و (كبش)

---

[1] إنما سكنت التاء هنا لكثرة الحركات وقوالبها في الفعل ، فكرهوا ان يحركوها فيجمعوا بين أربع متحركات وقيل : إنما حركوها ؛ لأنه لم يبق لها شيء من الحركات ، فالضمة دالة على المتكلم والفتحة دالة على المخاطب ، والكسرة دالة على المخاطبة ، فلما فرقت هذه الحركات على الثلاث ، بقيت الأنثى الغائبة لاحظ لها في الحركات ، وكرهوا ان يضموها أو يفتحوها أو يكسروها فتلتبس بالمتكلم أو المخاطب أو المخاطبة ، فبقيت ساكنة ، فإن لقيت ساكنا كسرت لئلا يلتقيا وهي دليل على تأنيث ما تحلق به .

- تأكيد تأنيث الجمع المكسر فيؤنث فعله له نحو (قالت الأعراب) إذ التكسير يحدث في الاسم تأنيثا [1]
- لمعنى النسب في الجمع المكسر فرقا بينه وبين النسب في مفرده نحو (مهالبة) و (أشاعثة) فالنسب لمفرده (مُهلَّبىّ) و (أشعثى) فلما لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضا عنها لما في التكسير من معنى التأنيث
- للفرق بين الأعجمي والعربي في الجمع نحو (جواربة) و (موازجة)
- للفرق بين (مفاعيل) و (مفاعلة) في الجمع نحو (فرازنة) و (جحاجحة) فقياسها (فرازين) وجحاجيح ، فلما حذفوا الياء - وليست مما يحذف - عوضوا التاء منها

ومن ذلك أيضا : الألف المقصورة تدخل على الاسم والصفة فيؤنثان بها في نحو (ليلى) و (حبلى) وأمثالهما ، فتمنعها من الإجراء في المعرفة والنكرة

---

[1]- الجمع المكسر نوعان . قلة و كثرة ، وتأتى التاء الداخلة على فعله فارقة بين المذكر والمؤنث فتذكر الفعل إذا أردت الكثرة في نحو (قامت الهنود) وذلك يكون على تأويل اللفظ المكسر بالجمع أو بالجماعة .

قال الأنبارى : " سمعت أبا العباس يقول : إنما خصوا فعل الجمع القليل بالتذكير ، وفعل الجمع الكثير بالتأنيث؛لأن القليل قبل الكثير ، كما أن المذكر قبل المؤنث ، لأنه يشاكله " المذكر والمؤنث / ١٣٧ وراجع شرح ابن يعيش ٥ / ١٠٣

هذا ، وقد يكون التذكير والتأنيث واجبين في مواضع جائزين في أخرى . وهذا يتضح في المطابقة بين الفعل والفاعل أو تباين تلك المطابقة وعدمها .

راجع : التباين وأثره فى تشكيل النظرية اللغوية العربية ٢ / ٢١٣ - ٢١٩

وإنما صارت ممنوعة من الإجراء؛ لما فيها من ياء التأنيث المنقلبة ألفا؛ لانفتاح ما قبلها ، فإن جاءت في اسم كانت على (فعلى) بكسر الفاء نحو (الشعرى) أو (فعلى) بضمها نحو (سعدى) وإن كانت في صفة جاءت على (فعلى) بفتح الفاء نحو (عطشى) وعلى (فعلى) بضمها نحو (كبرى)

وكذلك الألف الممدودة ، تدخل على الاسم فتعطيه التأنيث وتمنعه من الاجراء (الصرف) في المعرفة والنكرة نحو (عفراء) كما تدخل الصفة في نحو (حسناء) و (بيضاء) دالة على الفرق بين مؤنث تلك الصفات ومذكرها (حسن) و (أبيض) ولا تفضيل فيها فتكون على وزن (فعلى) الذى مذكره (أفعل) .

وإنما كانت التاء وأخواتها دوال على التأنيث ، مانعة الإجراء فيما دخلته ؛ لأن الأصل فيما دخلته التاء التذكير فهي داخلة على بناء المذكر ، والذي فيه ألف التأنيث مصوغ للتأنيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الاجراء في المعرفة والنكرة . بخلاف ما تدخله التاء فإنه لا يجري في المعرفة ويجري في النكرة .

ومن ذلك أيضا علامة التأنيث في الجمع وهي الألف والتاء التي بمنزلة الواو والنون في المذكر إذ الجمع فرع عن مفرده ولحاقها بالمفرد يلزم لحاقها بالجمع إذ الدلالة واحدة

ومن ذلك أيضا النون الداخلة على ضمير المؤنث في الجمع في نحو (هنّ) و (أنتن) فرقا بينه وبين الميم الداخلة على مذكرهما

وأنت ترى أن النون الداخلة على ضمير المؤنث دالة على التأنيث إنما هي النون الثانية وإنما جاءت الأولى ؛ لأن شرط التي للتأنيث أن يكون قبلها ساكن .

ومنه أيضا : الياء الداخلة على اسم الاشارة (ذا) مكسورة فرقا بينه وبين المذكر والهاء بدل منها ، وإنما كسرت ؛ لأن ما قبلها في المذكر مفتوح ، فكانت الكسرة فرقا كما كانت فارقة بين تاء الفاعلة المؤنثة والفاعل المذكر حال الافراد .

قال الأنبارى : (هذي قامت) قال : استوثقنا من كسرة الذال بالياء ، كما استوثقنا من فتحة الذال في (هذا) بالألف [1]

٢- <u>التنوين</u> :

وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم ؛ للدلالة على أمكنيته، وتمامه ،وخفته، ثابتة لفظا حال الوصل ، محذوفة لفظا وخطا حال الوقف في الرفع والجر . أما في حال النصب فتثبت في الأسماء المصروفة لفظا وتقلب في الوقف ألفا .

وإنما تحذف نون التنوين - خطا – لأنها زائدة على جوهر الكلمة ، فاستغني عنها بتكرار الحركة ، ولضعفها عن النون الأصلية وما يجري مجراها . والوقف مبني على الخط في ذلك .

وهذه النون التي هي أصل التنوين علامة من علامات الاسم - وإن لم تكن في جميع أحواله ، إنما تلحق من الأسماء ما كان مجردا من (أل)؛ لأنها بدخولها على الاسم دلت على استقلاله و (أل) بها نفس الدلالة وإذا تواردا على شيء واحد تعاقبا. ووجود إحداهما يؤدى إلى حذف الآخر ، أما اجتماعهما فيزيدا الاسم ثقلا ، ومن سمات العربية خفة ألفاظها .

---

[1] - المذكر والمؤنث / ١٣٤ (ويلحظ أن الكسرة دالة أخرى من دوال التأنيث في المفرد كما كانت الفتحة دالة على التذكير فيه ، وذلك في حال الخطاب ، فالفتحة في (أنت) مثلا دلت على تذكير المخاطب كما دلت الكسرة في (أنتِ) على تأنيثه .

كما أن (أل) تدل على التعريف والتنوين دلالته التنكير ، وهما ضدان ، وباجتماعما يلزم توارد معنيين مختلفين على شيء واحد[1]

وأيضا فإن (أل) علامة للاسم في أوله، والتنوين علامة له في آخره ، فإذا تحقق المراد بإحداهما كان اجتماهما لغوا .

وهذا التنوين يلحق الاسم المفرد المعرب ؛ فرقا بينه وبين المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر ، فالنون فيهما عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

أما جمع التكسير والمؤنث ، فقد استغني بتنوينهما عن تنوين مفرديهما .

وإنما لحق التنوين الاسم حال إفراده ؛ لأنه يدل على معنى فيه - كالأمكنية وغيرها – فلا يفصل به بين ما جعل كلمة واحدة - في التثنية والجمع - أو كالكلمة الواحدة - كما في الإضافة –

وإنما لحق التنوين الاسم المعرب في الأصل ؛ لأن الإعراب تغير آخره ،والبناء ثباته، فإن كان الاسم مبينا كما في الشرط ،والاستفهام،والاشارة، والضمائر وغيرها ،أو كان معربا ثم عرض له البناء كالمنادى، واسم لا النافية للجنس ، والظروف وبعض الأحوال ،والأعداد المركبة . فلا يدخلها التنوين ؛ لعروض البناء عليها.[2]

أما الاسم المضاف فلا يلحقه التنوين لأمرين . أولما : أن المضاف إليه منزل منزلة التنوينن فإذا جمع بينهما كان كالجمع بين العوض والمعوض

---

[1] - حاشية عبادة على الشور ١ / ١١٢

[2] - شرح شذور الذهب / ٧٢ وما بعدها

منه . والثانى : أن التنوين يدل على انفصال الاسم عما بعده، والإضافة تدل على اتصاله به وباجتماعهما يلزم منه اجتماع الضدين وهذا ممتنع .[1]

وذكر الأنباري علة عدم الجمع بين التنوين والإضافة في أنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغني بأحدهما عن الآخر ، وهذا قول الكوفيين. أما البصريون ففرقوا بينهما بأن التنوين دليل التنكير، والإضافة دليل التعريف فلا يجمع بينهما فى كلمة واحدة [2]

وكذلك يؤتى بالتنوين في الاسم المفرد؛ فرقا بينه وبين ما أضيف إليه حالة كونه علما مذكرا موصوفا بـ (ابن) مضافا إلى علم ، فإن أضيف إلى صفة لم يحذف .

هذا ؛ ويلحق التنوين الاسم المفرد ـــ للفرق بين المصروف والممنوع من الصرف فان من الأسماء ما يشبه الفعل لعلة لفظية وأخرى معنوية فى نحو (أحمد) و (يزيد) ومنها ما فيه علة فاقت مقام علتين فى نحو (مزارع) و (مفاتيح) ، وذلك لتمكن المصروف وخفته فى باب الاسمية .

جاء في الكتاب : " والتنوين علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون "[3]

وحكى الزجاجي عن الفراء أن التنوين أتى فارقا بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : هلا جعل لازما للأفعال ، فقال : الأفعال ثقيلة

---

[1] ـ راجع : الايضاح في علل النحو للزجاجي / ١٧ وأسرار العربية / ٢٧٩

[2] ـ راجع : الانصاف ٢ /٢٨٨ ، ٤٩٣ والروض الأنف ٢ / ٢١٠ ونتائج الفكر / ٨٧ ، ١٣٤ ، ١٩٤ والأمالي / ٢٥

[3] ـ الكتاب ١ / ٧ وراجع : إحياء النحو / ٦٤

والأسماء خفيفة ، فجعل لازما للأخف ، لأن مالا ينصرف مضارع للفعل ".."[1]

وهذا مفهوم من قول سيبويه : " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم" .[2]

ومما يدخله التنوين الاسم النكرة ؛ فرقا بينه وبين المعرفة ، وقد مثل له النحاة بما ختم بـ (ويه) في نحو(سيبويه)، وباسم الفعل المختوم بالهاء في نحو (إيه) و (صه) فما نون منها كان نكرة ، وما لم ينون كان معرفة .

٣ـ <u>المثنى والجمع</u> :

ويحصلان من ضم اسم أو أكثر إلى اسم بزيادة أحد حروف اللين التي هي الألف والواو والياء .

وكان القياس أن يكون الرفع بالواو والنصب بالألف والجر بالياء ـ وهي ناتجة عن إشباع حركاتها ـ

غير أنهم أرادوا الفصل والفرق بين إعراب التثنية والجمع ، ولم يكن الفصل بينهما بنفس الحروف ـ لسكونها ـ ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف .

والفصل على هذه الصورة ينتج عنه تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها ، والمجرور بياء مفتوح ما قبلها في نحو (زيدَون) وزيدَيْن) أما المنصوب فبالألف في مثل (زيدان)[1]

---

[1] ـ راجع الايضاح في علل النحو / ٩٧

[2] ـ الكتاب ١ / ٦ والسيرا في على الكتاب ١ / ٦

وكذلك الجمع يكون في الرفع بواو مضموم ما قبلها، وفي الجر بياء مكسور ما قبلها، أما النصب فيبقى على حالة الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فيلتبس المثنى بالمجموع ، فأسقطوا الألف من النصب في الحالين ، وجعلت علامة رفع المثنى وألحق النصب بالجر؛ لقوته، واختصاصه بالأسماء ، كما أن النصب أخو الجر في كناية الإضمار في نحو (ضربتك) و (غلامك) .

انظر قول سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان . الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ..... إلى آخره ... "[٢]

أما النون فيهما فجاءت مخالفة - بين الفتح والكسرة تفريقا بينهما ، كالتفرقة بينهما بالألف والواو فجاءت نون المثنى مكسورة ،ونون الجمع مفتوحة؛ لمناسبة الألف والواو ، ولأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح كما في (مصطفَيْنْ) جمع مصطفى و (زيديْن) مثنى زيد ، فيلتبس الجمع بالتثنية ، فكانت كذلك طلبا للخفة ، ولو عكسوا لأدى ذلك

---

[١] - جاء في البسيط ١ / ٢٠١ " ... استعملت الضمة ومجانسها في الاعراب ، والكسرة ومجانسها والفتحة ولم يستعمل مجانسها وهو الألف ، فأرادوا أن يوفقوا حق الفتحة في استعمال مجانسها ... فقلبوا الواو في التثنية ألفا: فقالوا (الزيدان) فالألف في الرفع منقلبة عن الواو كما كانت الألف في (ياجل) منقلبة عن الواو في (يَوْجَل).

[٢] - الكتاب ١ / ٤ وما بعدها (بولاق)

إلى الاستثقال لتوالي الأجناس ، وللخروج من ضم إلى كسر وهما ثقيلان [1] .

وقيل : إن الكسر في المثنى تخلص من التقاء الساكنين ، وهذا خطأ ، فإن التقاءهما إذا كان الأول فيهما ألفا لايوجب الكسر ؛ لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجبه التقاء الساكنين .

ونسب بعض المحققين القول بوجوب الكسر إلى غير سيبويه ، وكأنه يشير إلى مذهب الفراء - كما فهم هو من نص معانى القرآن. [2]

وهذا خطأ فإن قول الفراء قريب من قول سيبويه في الكسر - وإن كان بالجواز - . واعترض عليه الجرجانى في (المقتصد) [3]

وعلل العكبرى الكسر بأمرين . احدهما : أنه الأصل ، إذ هو خصيصة في الأسماء إعرابا . والثاني : أنه أقل من الضم في الكلام ، فاختير؛ لأنه أقل الحركات وجودا. [4]

٣ – ومن صور الفرق للمخالفة بين الألفاظ قولهم في رفع الفاعل ونصب المفعول باختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب . ووجه المخالفة :

أولا : الفرق بينهما - فالفاعل أول والمفعول ثان وأول علامات الرفع الضم وهو من الشفتين فجعل الأول للأول .

ثانيا : ثقل الرفع وخفة النصب .

---

[1] - السابق / نفس الصفحة وراجع : أسرار العربية / ٥٥ ، وما بعدها، والمقدمة الجزولية / ٢٢ والإرشاد إلى علم الإعراب (الكيشى) / ٩٨ والكافي في الافصاح ٢ / ٢٧٦ والعلل في النحو للوراق / ٤٨

[2] - ١ / ١٤٩

[3] - ١ / ١٨٨

[4] - راجع شرح اللمع للعكبري ٢ / ١٩٣ وما بعدها

ثالثا : قلة الفاعل وكثرة المفعول .

رابعا : اختصاص الأقل بالأثقل والأكثر بالأخف ، وهذا الوجه مفهوم مما قبله . فتحدث الموازنة والفرق بينهما .

فإن قيل : كان من الممكن للمتكلم أن يرفع المفعول وينصب الفاعل - أول الأمر - وهنا يحدث الفرق أيضا ، وعليه يتعارف الناس فيما بعد [1]

قيل : هذا اقتراح وتحكم يؤدي إلى ترك الحكمة في الوضع ، فيقع عليه فساد المعنى ، وإنما جاء الإعراب لبيان المعاني الواقعة على الألفاظ وتضمنتها ، وهب أن الأسماء لاتقع عليها الحركات ولا تظهر في نحو (هدى) و (عيسى) و (سلمى) وغيرها مما هم مقصور .

فالتزام الواضع بذلك يذهب الوهم الواقع بين الفاعل والمفعول .

وهب أنك قلت (ضرب زيد) ولم تأت بالمفعول كان كلاما أما لو قلت (ضرب زيدا) لم يكن كلاما ، إذ المثال يوحي بالسؤال عن الضارب .

والتزام الفعل بالفاعل - في الطبيعة - أساس عمديته وتقدمه في الكلام ، فلذلك أخذأقوى الحركات .[2] والإعراب إنما يدخل عند التركيب وحدوث المعاني في الأسماء ، وهي في التركيب على نوعين . عمدة وفضلة ، ففرقت العرب بين العمد والفضلات ، فرفعت العمد ونصبت الفضلات .

ويرى البحث أن علة التقدم ليست سببا في وضع الحركات على الفاعل والمفعول، فالقرينة تحددهما إما بالعلامة اللاحقة بالفعل، وإما بالرتبة

---

[1] - هذا لا يلزم ؛ لأنه لو لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق ، فنصب الفاعل ورفع المفعول على العكس لكان يلزم عليه سؤال سائل او اعتراض معترض بأن يقول : وهلا عكستم فيؤدي ذلك إلى انقلاب سؤال ، ومتى انقلب السؤال كان مردودا .

راجع : أسرار العربية / ٧٨ وما بعدها .

[2] - راجع ١ / ٢٩ ، ٦٣ وابن يعيش ١ / ٧٣ وشرح اللمحة البدرية ١ / ٣٣٦ والبسيط ١١ / ٢٥٩ والهمع ٢ / ٣ .

فالمتقدم فاعل والمتأخر مفعول ، لالتزام الفعل بوجوب فاعل ووقوع على مفعول .

والسؤال : لم كان الفاعل مخصوصا بالرفع - تقدم أو تأخر ظهرت عليه العلامة أو لم تظهر ؟ وهذا يرجع للفرق بينهما ، والتزام الواضع بالثقل للقليل والخفة للكثير . كما سبق .

وقيل : إن الفاعل لما كان موضعه السبق كان اللسان يتناوله عند جُمَّامِه (اجتماعه)، وقوته، واتصاله براحته وانقطاع تعبه فلما كان هذا موضعه من اللسان حمل على الضمة الثقيلة ، لقدرة اللسان عليه .

وقيل : إنما أخذ الفاعل الرفع واختص به حملا على المبتدأ أو الخبر ؛ لأنهما الأصل في استحقاق الرفع . واعترض على ذلك بأن الفاعل هو الأصل ؛ لأنه يظهر فائدة دخول الإعراب للكلام .

قال الأنباري : " .... والوجه الرابع : أن الفاعل أول والرفع أول ، والمفعول آخر والنصب آخر فأعطى الأول الأول والآخر الآخر "[1]

فالفاعل ارتبط بمنوال معين هو الرفع ، وكذلك الرفع ارتبط به؛ لأنه دال عليه من حيث تقدم مرتبته وعمديته وإن جاء موخرا في التركيب فأعطي ما يدل به عليه بتلك العلامة التي هي حقه في الإعراب ، وقد وضعت الضمة ومناب عنها علامة للرفع من أول الأمر ، وكذلك وضع هو (أى الفاعل) ليدل على من قام بالفعل ، فاخذ ما يستحقه .

وقد نتج عن هذا ربط النحاة بين المعنى والإعراب كما ذكر ابن جنى - تعليقا - : " ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و (شكر

---

[1] - أسرار العربية / ٧٨ وراجع : الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٩ وابن يعيش ١ / ٧٥ والكافي في الافصاح ٢ / ٥٧٢ وما بعدها والمقتصد ١ / ٣٢٦ وما بعدها واللباب ١ / ١٥٢

سعيدا أبوه) علمت – برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ،ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه "[1]

والواقع أن المتكلم نطق بالفاعل مرفوعا وبالمفعول منصوبا- وقد عرفهما – إدراكا منه أن رفع الفاعل ونصب المفعول هو القياس الذى تحكم به اللغة ، وشعورا منه بأن الكلمة المرفوعة دلت على الفاعل ، والمنصوبة دلت على المفعول من حيث المعنى النحوي وإن لم يعرف تسميتها بذلك.

- ومن ذلك ما فرقو به بين (إنّ) المكسورة الهمزة والمفتوحتها بدخول إحداهما في مواضع لاتدخل فيها الأخرى

وجماع القول هنا :-

المفتوحة يمكن تأويلها مع بعدها بمفرد يعرب حسب ماسبقه من عوامل ، وكذلك سبقها بحرف الجر ، إذ حرف الجر لايدخل على الجملة إنما يدخل على المفرد [2] بخلاف المكسورة الهمزة ، فإنه لا يمكن تأويلها ، فإنها داخلة على جملة لا يصلح أن تكون مفردا فتدخل على جملة المبتدأ أو الخبر في نحو (إن محمدا قائم) وتكون في صلة الذي في نحو (أعطيته ما إن رديئه خير من جيد ما معك) فالصلة تكون بالمبتدأ والخبر ، وكذلك تكون بعد جملة القول محكية بها في نحو : (قال الله إني منزلها عليكم) أو تكون اللام في خبرها في نحو (والله يعلم إنك

---

[1] - الخصائص ١ / ٣٥ وراجع : وصف اللغة العربية دلاليا / ٣٢٠ وشرح اللمع للواسطي / ٣٨ والمقتضب ١ /٨ وكتاب مسائل الأخبار للفارسي (ورقة ١١ – ١٣) والمتبع في شرح اللمع / ٢٤٢

[2] - راجع : الكتاب ١ / ٤٦١ والسيرا في على الكتاب / نفس الصفحة

لرسوله) فدخول اللام علق (يعلم) عن العمل ، فصارت (إن) داخلة على جملة [1]

وعلى هذا ، فالمكسورة تقع مبتدأة بخلاف المفتوحة .

- وفرقوا كذلك بين (إنّ) و(أنّ) العاملة في الأسماء وبين (لا) المحمولة عليها - وكان القياس أن لاتعمل ألبتة ؛ لدخولها على الأسماء والأفعال فهي غير مختصة ، لكنهم عللوا عملها هنا بقانون وضعوه (حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره) والفرق بينهما من وجوه:-

أحـــدها : أن اسم (لا) يجب إظهاره ، بخلاف اسم (إن) فيجوز إظهاره و إضماره .

وثـــانيها : أن اسم (لا) يجب تنكيره ، بخلاف اسم (إن) فيجوز تنكيره وتعريفه.

وثـــالثها : وجوب الترتيب في جملة (لا)، فلا يتقدم خبرها على اسمها بخلاف جملة (إن) حالة كون الخبر فيها ظرفا ،أو مجرورا.

ورابـعهـا : عدم تنوين اسم (لا) بخلاف اسم (إن) فيجب تنوينه.

وخـامســها : الخلاف فياسم (لا) من حيث إعرابه وبناؤه [2]، بخلاف اسم (إن) فهو معرب ومحله الإعراب.

---

[1] - راجع : اللباب / ١٧٥ وشرح اللمع للواسطي (رسالة) ٥٩ وتوجيه اللمع لابن الخباز / ١٥٢

[2] - اختلف النحاة في الحكم على اسم (لا) النافية للجنس بين كونه معربا أو مبنيا ، أو وسطا بين الإعراب والبناء ، وإن كنا لانفهم معنى الوسطية هذه عندهم .

يذكر ابن الأنباري أن علة وضع الأسماء بعد (لا) على حركة ، أن لها حالة تمكن قبل البناء ، ولكون الفتحة هي أخف الحركات بنيت عليها ،راجع : أسرار العربية / ٢٤٦

ونص ابن جنى على أن (لا) تنصب الاسم النكرة بغير تنوين ، الأمر الذى يفهم منه بناؤها على الفتح ، وهذا تناقض ، فالنصب إعراب ، ولايجتمع على الإسم حالتان : إعراب وبناء ، فإن اريد النصب موضع النكرة لا لفظها ، فهذا تناقض آخر ، لأن القول بالنصب بغير تنوين يفيد إرادة اللفظ ، لأن التنوين خاص باللفظ لا بالموضع ، وعلى هذا بنى الخلاف فى إعرابها عند قوم وبنائها عند آخرين – كما ترى –

ومن ذلك أيضا :-

ما فرقوا به بين الفعل والمصدر – وهذا ناتج عن الخلاف الذي لايزال قائما بغير فائدة من حيث : أيهما مشتق من الآخر ؟

فقالوا : المصدر يكون مجردا - في الأصل - بغير زائد عليه ، والفعل خلاف ذلك ، فيزداد عليه إما بالحركة ، وإما بالحرف

وكذلك : يكون المصدر دالا على الحدث ، والفعل يدل عليه مع الزمن

ونص بعض المتقدمين من النحاة (منهم ابن جني) على دلالة المصدر على الحدث والزمان المجهول .[1]

وقد ذكروا - أى : النحاة - أن (لا) تعمل النصب - إجماعا - لأنها لتأكيد النفي نقيضه (إنّ) فى تأكيد الإثبات ، وحملت عليها حملا للشىء على ضده . وهنا نسأل :-

هل الاسم بعدها معرب ؟ أو مبنى ؟ وهل حركته دليل بناء أو إعراب ؟ ولم لا ينون الاسم بعد (لا) إذا كانت هى التى تعمل النصب فيه ؟ ألم يكن متمكنا ؟

هذا ، وقد رد النحاة على منع التنوين فى الاسم بعدها بسبب ما حدث له من التركيب معها - كما حكوا - تركيب خمسة عشر . وهذا يوقعم فى محظور آخر هو قولهم إن اسم (لا) منصوب بها نفسها ، وعلى هذا تكون غير مركبة معه ، إذ لو ركبت معه يكون الشىء عاملاً فى بعضه ، وهذا مما يستحيل عقلا وعادة .

[1] - كذا في اللمع / ٤٣ وشرحه للثمانيني / ٩٦ وشرحه للواسطي / ٦٨ ، وذكر السيوطي تعليق ابن جنى كما في تذكرةابن مكتوم على قول الشاعر:-(. . . فإنما هي إقبال وإدبار)

و أراه خطأ ، فإن المصدر من (ضرب) و (شرب) قولنا (ضرْباً) و (شرْباً) ولا يدل المصدر فيها على أكثر من الحركة المخصوصة ، ودلالته على الزمان واردة من طريق الملازمة ، لا من طريق اللفظ .

قال العكبرى : " وإنما يدل على الزمان من طريق الملازمة ، لامن طريق اللفظ ، وذلك أن فعل غير الله لا يقع إلا فى زمان ، كما أن كل مخلوق لا ينفك عن زمان ومكان ، فـ (زيد) و(فرس) يلازمهما الزمان والمكان ، ولا يدل لفظهما عليه ، فكذلك (الضرب) يدل على الحدث بلفظه والزمان من ضروراته "[1]

وهذا الفرق الناتج عنه الخلاف السابق – منذ التقعيد حتى قيام الساعة – إنما جاء من لفظ كتاب سيبويه الذى جمعت فيه القواعد ومااختلفت فيه أفهام من بعده ، وما حوته تلك الأفهامن إبهام أحيانا ، ومن إلباس أحيانا أخرى .

فـ (الفعل) مصدر مثل (الضرب) والقول والكلام ، إلا أنه دال على كل الأفعال والأحداث ، فإن كان لفظ الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف فهو مأخوذ من لفظ الأحداث التي هي أصل المصادر كلها، ثم قرنت بالزمن الذي بنيت عليه بطريق الصيغة ، ووقعت فيه بلفظ (فعَل) و (يفعَل) و (افعل) الدالة على الأزمنة الثلاث .

قال : لأن قوله (إقبال) مصدر دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام . راجع الأشباه ٢ / ١٩٧

[1] - المتبع في شرح اللمع / ٣٠٤

وإن كان لفظ (الفعل) الذى هو المصدر فهو مأخوذ من لفظ (فَعَل) مجردا عن الزمان أولاً ، ثم لزمه زمن من الأزمنة الثلاث فلفظ به على وزنه فكان ماضيا وحالا ومستقبلا .[1]

وإنما قلت ذلك وحكمت به ؛ لأن الفعل في التعريفات العلمية لايدل على زمان – بل هو منسلخ عنه ، كما نص أصحاب الحواشى - كما ان هناك أفعالا سلبت الزمن ؛ لدلالتها على مجرد الإنشاء كـ (بعت) و (اشتريت) وغيرهما من أفعال الإنشاء ، وأيضا فإن من الأفعال مايترك زمنه الدال عليه إلى زمن آخر ، وقد يكون زائدا ، مسلوبا منه الزمن غير دال عليه في التركيب [2]

---

[1] - راجع في ذلك :- بابي المصدر والمفعول المطلق في كتب النحو وشروحها ، وأولها الكتاب ١ / ٢ والخصائص ٣ / ٩٨

[2] - وقع خلاف بين علماء الأصول - متقدميهم ومتأخريهم - وبين علماء النحو في دلالة الفعل على الزمن وعدم دلالته ،فالمتقدمون منهم قالوا بدلالته على الزمان كأغلب النحاة والمتأخرون منهم جردوا صيغة الطلب وحدها من دلالتها على الزمن ، فكما لا تدل على المرة ولا التكرار فلا تدل على الزمن ، وهذه الأمور خارجة عن مراد الصيغة ، وأن المتبادر منها ايجاد حقيقة الفعل لا غير .

ومن المتأخرين من أنكر دلالة الفعل على الزمن في جميع صيغه ، وأن الفعل في نظرهم يشتمل على المادة والهيئة ، والمادة عندهم مستقلة ، ففيها معنى الاسمية ، والهيئة غير مستقلة إلا بوجود المادة ففيها معنى الحرفية ، فالفعل بذلك يدل بمادته على الحدث وبهيئته على نسبة المادة للذات والزمان أجنبي في كليهما

واستدلوا على ذلك بأن الفعل تارة يسند إلى الزمان، وتارة إلى ما فوق الزمان وثالثة إلى مصطلح (الزماني) . ومثالهم على ذلك (مضى الزمان) و (علم الله، وقضى) و (ضرب زيد). وتلك الأمثلة في جميعها لاتدل على زمن ، ففي الأول : الزمن وقع في الزمان ، وهو غير ممكن ، وفي الثاني : الفعل فوق الزمان فلا حدَّ له ، وفي الثالث : الفعل وقع في الزمان ، لأن الفاعل (زمانى) صدر منه الفعل فلزمه الزمان.

فالفعل - هنا - لادلالة له على الزمن ؛ لأن الالتزام فيه غير متحقق في الخارج

راجع (مصابيح الأصول / ١٤٨ ومعالم الدين / ٢١٦ ومنهاج الأصول ١ /)١٣٥

هذا ؛ ومن الأفعال ماهو مثار جدل بين النحاة – ومنها أفعال المقاربة ، فهي في دلالتها بعيدة عن الزمن .

فمن ذلك (عسى) فهي ناقصة غير متصرفة تحمل معنى الحرف (لعلّ) ، فهي مشتركة بين الفعلية والحرفية فإن اتصلت بالضمير كانت حرفا مثل (لعل) ، وإن تجردت عنه كانت فعلا ناقصا .

ومن المحدثين من عدها ضمن الأفعال المتخلفة عن سائر الأفعال ، فلم تتصرف تصرفها، ولم تستعمل استعمالها ، وتخلت عن الدلالة على الحدث ، فاستعملت استعمال الأدوات ، ولايمكن إطلاق الفعلية عليها . وأشد غرابة من ذلك تقلبها بين الفعلية والحرفية حين اتصالها بالضمير وتجردها عنه ، وكأن الفعل لا يمكنه الاتصال بالضمير ، بخلاف الحرف فيمكنه - وحده - الاتصال ، وأن الدلالة لا أثر لها هنا .

راجع (شرح ابن عقيل ١ / ٣٢٣ وأصول ابن السراج ١ / ٨٥ وفي النحو العربى نقد وتوجيه / ٢٩٦ .

ومنها أيضا (خلا - عدا - حاشا) فيقولون بفعلتيها إذا دخلت عليها (ما) المصدرية ، فإن لم تدخل عليها (ما) أو دخلت - زائدة - فهى حروف ، ولا يعرف ذلك إلا بما تقدمه لنا الحركة الإعرابية الواقعة على ما بعد تلك الأدوات .

وأمر آخر يدل على التناقض في القول بفعلتيها – هو أن (ما) التي تسبق تلك الأفعال - في نظرهم مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر يعرب حالا مؤولا بالمشتق أو ظرف زمان ، وعلى القول الأول يكون التقدير (مجاوزين) فهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل ، فلا يكون هناك مصدر مؤول بالمشتق . أما على التقدير الثاني (أنه ظرف زمان) على معنى (وقت - مجاوزة) ففيه التكلف واضح ، وأن ما ينتج عن (ما) من اختلاف الحركات على الاسم بعدها ، إنما هو اختلاف اللهجات المؤدي إلى ذلك .

راجع (المقرب / ١٨٣ والنحو الوافي ١ / ٤٦ هـ ،

ومنها أيضا (ليس) و (نعم) و (بئس) و (حبذا) و (لاحبذا) فحملوا (ليس) على النفي وعدم التصرف وبعدها عن الزمن فهي لا تختلف عن (ما) النافية في المعنى ولا علاقة لها بمعنى الفعل، ولا دلالة لها على الحدث والزمان ، ومادار بين ابي عمرو وعيسى بن عمر فى قولهم : (ليس الطيب إلا المسك) فهو اختلاف لهجة أقوام قعد عنهم النحويون قواعدهم ، كما ذكر أبو عمرو (ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع) فنظرة هؤلاء جاءت من حيث المعنى والدلالة لا من حيث الفعلية ، ولذلك ألحق النحاة بها الحروف (ما - لا - لات - إن) المشبهة بها (راجع : أمالي الزجاجي / ٢٤١) وشرح جمل الزجاجي / ٥٥٠ .

وكذلك ما سموه (أفعال المدح والذم) وما جرى مجراها ، فهي بعيدة عن الفعلية بعدها عن الاسمية ، فعدم دلالتها على حدث ، وعدم اقترانها بزمن أبعدها عن الفعلية ، كما علامات الإعراب لا تدل على تقسيم الألفاظ وتنوعها . (راجع : الإنصاف ١ / ٩٧).

وراجع في ذلك كله : الكتاب ١ / ٢ والخصائص ٣ / ٩٨ وحاشية الصبان ٢ / ١١١ ومعالم الدين / ٢١٦ ومصابيح الأصول / ٢١٦ ، ١٤٨ ومنهاج الأصول ١ / ١٣٥ وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٣ وأصول ابن السراج ١ / ٨٥ وفي النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٩٦ وما بعدها، والمقرب / ١٨٣ والمغني ١ / ٣٢٥ .

وضع اللغويون والنحاة مؤلفات في الفرق والمخالفة بين الألفاظ والتراكيب حملا على مظانها في معانيها ودلالاتها وهذا عمل محمود يذكر لهم فيشكر .

والمخالفة المقصودة هنا ، مخالفة ما قعده النحاة مع استدلالاتهم على ما جاءوا به من امثلة، وشواهد، وأقيسة ، وغير ذلك مما وضعوه أصلا لقواعدهم .

فمن ذلك :

وضعهم ظاهرة المخالفة التي تقوم على تخصيص علامة مذكورة أو محذوفة للدلالة على حالة الكلمة، أو عددها ،أو وظيفتها النحوية ،أو حكمها الإعرابى ؛ فرقا بين تشابه الألفاظ واتفاق التراكيب ، وهذا لايطرد في الصورة الأولى .

فقالوا : إن الأصل في اللغة التذكير من حيث الجنس ، وعلامات التأنيث طارئة على المذكر للفرق بين النوعين ، ولتحقيق أمن اللبس ، فعلامات التأنيث زائدة على مبنى الكلمة المذكر .

هذا أمر واضح ومفهوم ، إلا أن الذي لايفهم ، أنهم عدوا حركة الكسر في التاء حين نقول: (أنتِ) تدل على التأنيث زائدة ، فماذا نصنع لو حذفنا هذا الزائد حين نريد الرجوع إلى المذكر ، ألم يبق الضمير ساكنا بدون حركة ؟ ولو بقى ، هل يعرف نوعه ؟ مع أن هذه التاء إذا كانت للمتكلم عند إسنادها للفعل تدل على المذكر والمؤنث معا ، تقول : (أنا ضحكتُ) وضمير المتكلم للنوعين ، إذن ما الذي فرق بينهما ؟ إنه دلالة الحال ، لا الحركات والعلامات.

هذا ؛ وقد وضع النحاة لضمير الغائب (هو) ولضمير الغائبة (هي) . ولو كان ما قالوه وحكموا به سابقا ، لاكتفى بضمير واحد ، وخولف

بينهما بالحركات ، كما خولف بينهما عند اتصال هذين الضميرين حين تقول : (كتابه) و (كتابها) .

يفهم من هذا أمر هو : أن هذه المخالفة لم تؤد دورها كاملا ، ولم توصل إلى تخصيص علامة واحدة للفرق بين المذكر والمؤنث ، وتشهد دلالة الحال على ذلك . إنما هي فرضية أو دلالة اعتباطية جيء بها لزوال اللبس .

وقد يمكن تفسير تلك الظاهرة التي هي ظهور الكسرة على آخر الضمير المتصل في قولنا (بكتابه) وعدم ظهورها في (بكتابها) والضمة في (كتابُه) و (كتابُها) برجوع ذلك إلى المجاورة الصوتية التي نتج عنها تجانس بين حركة الهاء والحرف الذي قبله ولم تتحقق المخالفة بصورة واضحة إلا في حالة نصب الاسم المذكر الذي اتصل به الضمير في مثل قولنا : (قرأت كتابَهُ) وهذا ما أيده ابن جنى بقوله :

" إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه "[1]

وقول النحاة : إن علامة التأنيث تزاد للفرق بين المذكر والمؤنث ، فهذا لايتحقق الا على سبيل الغلبة وإلا ، فما قولهم في مثل (زينب - سعاد - نوال - رضا - حذام) وغير ذلك مما لاتاء فيه ؟

وايضا ، ما قولهم في (طلحة - معاوية - حمزة - أبرهة - جبلة) وغير ذلك مما فيه التاء ، ولامؤنث له ؟ إنما هي موضوعة للمذكر حسب القاعدة .

وما قولهم في (أرض [1] - بطن[2] - عين[3] - أذن[4] - ذراع[5]) وغيرها مما لاتاء فيه أو يستوى فيه النوعان ؟

---

[1] – المنصف ٢/٢

وما قولهم في (رحمة)[٦] ؟ ولامذكر لها .

ومن صور المخالفة : مفارقة النظرية للحكم النحوى .

فالأصل في الأفعال البناء - ومنها المضارع لكنهم أعربوه مرة لشبهه بالاسم[٧] على ماقالوا ، ثم تتصل به إحدى النونات فيرجع إلى البناء ، فإن فصل بينه وبين النون بالألف أو الواو أو الياء رجع إلى إعرابه وأخذ حكما خاصا .

---

(١) - أرض : الأرض التي عليها الناس . أنثى ، وهي اسم جنس ، وكان حق الواحدة منها أن يقال : أرضة ، ولكنهم لم يقولوا . اللسان ١ /٨٧

(٢) - البطن من الإنسان وسائر الحيوان معروف ، خلاف الظهر ، مذكر ، وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه (لغة). قال ابن بري : شاهد التذكير فيه قول مية بنت ضرار : بطوى إذا ماالشح أبهم قفله ... بطنا من الزاد الخبيث خميصا اللسان ٢ / ١٠٤

(٣) - العين : حاسة البصر والرؤية . أنثى ، تكون للإنسان ، وغيره من الحيوان العين للخليل ١٠ / ٣٥٧

(٤) - الأذن و الأذُن ، يخفف ويثقل ، من الحواس ، أنثى ، والذي حكاه سيبويه أذْن - بالضم - والجمع آذان ، لايكسر على غير ذلك ، وتصغيرها أُذَيْنَة ولو سميت بها رجلا ثم صغرته ، قلت : أذين ، فلم يؤنث { يريد في التصغير } لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر اللسان ١ / ٧٩

(٥) - الذراع : ما بين طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى ، أنثى ، وقد تذكر . قال سيبويه : سألت الخليل عن الذراع ، فقال ذراع كثير في تسميتهم به المذكر ، ويمكّن في المذكر ، فصار من أسمائه خاصة عندهم . . . . " ولم يعرف الأصمعى التذكير في الذراع . . . " الخ اللسان ٦ / ٢٦

(٦) - في قوله تعالى : " إن رحمت الله قريب " قال ابن منظور : فإنما ذكر على النسب ، وكانه اكتفى بذكر الرحمة عن الهاء . وقيل : إنما ذلك ، لأنه تأنيث غير حقيقى . . وفي التهذيب : التاء في قوله : إن رحمت الله . . أصلها هاء . . وإن كتبت تاء . ." اللسان ٦ / ١٢٤

(٧) - إنما اعرب - حسب قولهم - لشبهه الاسم ، والمراد بالاسم هنا : اسم الفاعل ، لا الدال على الذوات والمعاني - فإن اسم الفاعل لم يكن اسما حقيقيا ، بل هو وصف مركب من الأداة والفعل (أل + الفعل) ولذا لم يكن متمكنا تمكن الأسماء الدالة على الذوات و المعاني ،و دليل آخر على عدم تمكنه ، أن (أل) الداخلة عليه ليست هي الداخلة على أسماء الذوات والمعاني ، وليست التي للمح الأصل في الصفات ، إنما هي(أل) الموصولة ، ولذلك لم يفقد اسم الفاعل شبهه بالفعل عند اقترانه بها ، فقولنا (الضارب) كقولنا : (الذي ضرب) أو (الذي يضرب).

ومن غريب ما علل به النحاة لإعراب المضارع، وكونه أشبه الاسم ، أنه يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة كـ(العين) ينطلق على العين الباصرة ،وعلى عين الماء وغير ذلك .

ونقول : هل تلك الأسماء المشتركة يدخل فيهاالحال والاستقبال ؟ بالطبع لا .

وأيضا : قولهم : إن هذا الفعل يقع صفة كما يقع الاسم ، فتقول : مررت برجل يضرب ، كما تقول : مررت برجل ضارب .

ونقول : هل الفعل وحده وقع صفة أو الجملة بأثرها (الفعل والفاعل) وهم الذين حكموا بأن :(الجمل بعد النكرات صفات) لا الأفعال وحدها .

وأيضا قولهم : إن هذا الفعل إنما أعرب - رفعا - لقيامه مقام الاسم حين يكون مبتدأ .

ونقول : ألم يقع الماضى والأمر في ابتداء الكلام ولايرتفعان أو (ولايعربان) ؟ وهل تدخل أدوات التحضيض على الاسم ، كما دخلت على المضارع الذى أشبهه - فى زعمهم - في نحو (هلا تقوم) ومع ذلك أعرب ؟

وهل كان المضارع - قبل دخول الزوائد عليه - إلا ماضياً ؟ وهو أول زمن للأفعال وحقه البناء .

فإن كان الاعراب تغييرا يترتب عليه تغيير المعاني، فما أعرب المضارع إلا لتغير الحدث ارتباطا بتغير الزمن الواقع فيه .

وأيضا قولهم : الماضى من الأفعال يبنى على الفتح ، فلما أسندوه إلى التاء الدالة على الفاعل الواحد وإلى الواو الدالة على الفاعلين حكموا

ببنائه على السكون وعلى الضم مستندين إلى سياج وضعوه في نصهم هو :(مالم يمنع مانع) ومنهم من حكم ببنائه على فتح مقدر .

ولكى يخرجوا من ذلك التيه قالوا بأن الأصل في البناء أن يكون على مطلق الحركة . وهل بنيت أسماء الاستفهام والحروف في أغلبها على مطلق الحركة ام أن السكون علامة بنائها ؟[1]

ومن ذلك : أنهم قسموا الضمائر من حيث الإعراب إلى ضمائر خاصة بالرفع وضمائر مشتركة بين النصب والجر - بحسب محلها -

فالباء والكاف والهاء لا تقع ضمائر للرفع ألبتة ، فإذا جاءت بعد (لولا) أو (عسى) عدوها ضمائر رفع .

وكأن الذى جرهم إلى ذلك هو لفظ (لولا) المفيدة الامتناع ، فإنه لايقع بعدها إلا المبتدأ ، وهنا كانت المفارقة والاختلاف .

فهي عند سيبويه حرف جر خاص بالمضمر - الياء والكاف والهاء – إذا اتصل بها ، فإن انفصل كانت ضمير رفع .

يقول في (هذا باب مايكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم) :

" وذلك لولاك ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرت رُفِعَ ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت . . . "[2]

حكى ذلك عن الخليل ويونس .

وبمثل ذلك قال في (عسى) إذا اتصلت بها تلك الضمائر

وأنكر عليه المبرد ذلك بل قال بتخطئته ،وعدم إتيانه عن ثقة ، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي (وكم موطن لولاي . . .)

---

[1] - راجع في ذلك : التبصرة والتذكرة ١ / ٧٨ وكشف المشكل ١ / ٢٥٥ والأصول ١ / ٥٠ والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٥٧ والكافية الشافية ١/ ٢١٧ وثمار الصناعة / ٣٨ وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٦ وابن يعيش ٣ / ٨٢

[2] – الكتاب ٢ ٣٧٣ وما بعدها

وفي موطن آخر يقول بأنها في موضع رفع تبتدأ بعدها الأسماء [1] ، دون النظر إلى كونها ظاهرة أو مضمرة .

أما الأخفش ، فقال برفع ما بعدها على الابتداء ، وضمير الجر بعدها وضع موضع ضمير الرفع .

فنظر الأخفش إلى (لولا) من حيث ما يقع بعدها - أصالة – فجعل ضمير الجر رفعا ، أما سيبويه فنظر إلى ما بعدها من حيث كونه ظاهرا أو ضميرا ، وهنا كان طعن المبرد فإنه لم يقصد عدم وجود اللفظ في التركيب ، لكنه قصد بيان مافي كلام سيبويه من تحوير وفلسفة ، فكيف يحمل الضمير صفة الجر والرفع في حالة ؟وكيف يتحول ما بعد لولا من حال جر إلى رفع بسبب إظهاره أو إضماره . وهل تحمل (لولا) عمل الجر ودلالة الامتناع ؟ فهذا مالم يسمع فيها .

وفى الكلام عن الصفة المشبهة نجد أنهم اشترطوا اشتقاقها من فعل لازم دلالة على من قام بالحدث على وجه الثبوت والاستمرار ، مشبهين إياها باسم الفاعل اللازم الدال على زمن الماضي في الأصل . فعملت الجر في معمولها ، كما عمل اسم الفاعل الجر في معموله في نحو (هذا الحسن الوجه) حملا على (هذا الضارب الرجل)

مع أن الفعلين اللذين اشتقا منهما مختلفان معنى ، فـ (حَسُن) لازم و (ضرب) متعد ، فحمل سيبويه الجر فيها على الجر في (الضارب الرجل) كما حمل النصب في معمولها على النصب في نفس المثال .

---

[1] – الكتاب ٣ / ١٣٩ وما بعدها ، ٤ / ٢٣٥ وراجع السيرا في على الكتاب ١ / ٣٨٨

وقد عمم النحاة الشبه بينهما في أن كليهما صفة دالة على المعنى وصاحبه ، متحملة للضمير ، طالبة الاسم بعدها دالة على المذكر والمؤنث والمثنى والجمع بصيغها .

هذا وجه الشبه بينهما ، ونسوا الفرق بينهما لزوما وتعديا ، وأجازوا في معمولها الرفع والنصب والجر ، متناسين أن تلك الصفة الدالة على الثبوت واللزوم في معنى الماضي ، وان اسم الفاعل الذي شبهت به إذا كان في معنى الماضي لايجوز أن يعمل ، وهنا كان الأصل أحط من الفرع ، وأقل منه ، وبمعنى آخر : أخذ الفرع ماليس للأصل .

ولكي يخرجوا من هذا ، دللوا بما هو بعيد عن الحقيقة ، وقالوا بأن المعنى الذي تدل عليه تلك الصفة أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار - كما نص ابن يعيش - " ألا ترى أن الحسن والكرم معنيان ثابتان ، ومعنى الحال أن يكون موجودا في زمن الإخبار ، فلما كان في معنى الحال أعمل فيما بعده ، ولم يخرج بذلك عن أسماء الفاعلين " أ. هـ[1]

وهذا أمر جد غريب ، فالأفعال - لازمها ومتعديها - دالة على الثبوت والوقوع حال الإخبار عنها - وإن لم تقع في زمن الإخبار الذي هو الحال .

فالفعل (ضرب) و (جلس) أخبر عنهما في زمن الحال ، مع أن وقوعهما في زمن الماضي وكذلك (اضرب) و (اجلس) يقع الحدث منهما بعد الحال مباشرة أو بعد مهلة ، مع أن طلب وقوعهما جاء في زمن الحال .

ونسوا أيضا : أن الصفة المشبهة - وصوغها من اللازم - تفيد نسبة الصفة إلى الموصوف دون إفادة الحدوث .

---

[1] - شرح المفصل ٦ / ٨٣

فإذا قلنا : (حسن الوجه) و (كريم النسب) و (عظيم القدر) و(ضخم الجثة) و (جبان الكلب)

نرى أنها أفادت نسبة الصفة إلى ما بعدها دون إفادة الحدث ،إذ لايتأتى مما بعدها القيام بالفعل الذي أخذت منه ، ولايفاد منه حدوثه ، فدلالتها على استمرار تلك الصفات، وثبوتها فقط .

فلما نسوا ما نذكر به - من حيث اللزوم ، وعدم إفادتها الحدث – وقع نوع مخالفة في أحد الوجهين - فلذلك انحطت عنه في العمل .[1]

وأذكر هنا مانص عليه الإمام الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه بقوله : " اعلم أولا أن الصفة المشبهة لاتعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أي الواقع عليه حدثه نحو (هذا ضارب عمرا) فأما الصفة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصر ألبتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببي بعدها إما تمييزا وإما مشبها بالمفعول به في كونه مذكورا واقعا بعد الدال على الحدث ومرفوعه . ثم اعلم ثانيا أن الصفة المشبهة تنصب الحال والتمييز والمستثنى وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول معه . وفي نصبها المفعول المطلق مقال [2] .

يفهم من هذا أنها لاتنصب المفعول به ألبتة . وأن علة النصب في نحو قولهم (حسنٌ الوجه) على التشبيه بالمفعول به علة ضعيفة ،

---

(١) - وجه المخالفة : كونها تدل على النسبة لا الحدث أما اسم الفاعل فيدل عليهما معا ، وإن كانت تقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مثله . بخلاف أفعل التفضيل مثلا فإنه مخالف اسم الفاعل في الوجهين ، فإنه لايدل على الحدث كالصفة المشبهة ولايكون إلا مفردا مذكرا .

(٢) - انظر : شرحه على ابن عقيل ٣ / ١٤٢ (تضاعيف الصحيفة رقم ١)

فالفعل (حَسُن) لايتأتى منه مفعول - لقصوره - ولايصح كون المنصوب تمييزا - لشرط تنكيره - فما سبب النصب إذن ؟

وكذلك قولهم (حسن وجهاً) بالنصب على التمييز فضعيف أيضا ؛ لمخالفته قاعدة التمييز ، والتمييز- وإن كان للذات - فعلى معنى (من) ظاهرة أو مقدرة دفعا للإبهام ، وإن كان للنسبة ، فهو إما عن فاعل أو مفعول ، ولا تأتى (من) معهما .

هذا ؛ وهناك ملحظ آخر يتعلق بصوغ تلك الصفة والفعل التي أخذت منه ، فقد قرروا أنها : اشتقت من فعل لازم للدلالة على من قام بالحدث على معنى الثبوت والاستمرار ، ومنذ البدء يقررون أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه في تكثر - كما نص الرضي - في ما ماضيه على (فعِلَ) بالكسر من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى ، ومايناسب الأدواء ، من العيوب الباطنة كالنكد ، والعسر واللحز ، فتكون الصفة من ذلك على فعِلٍ) ،وما كان دالا على الامتلاء فتأتي منه على (فعلان) كالعطش ، والسكر، وما كان من العيوب الظاهرة على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) كالعور، والعمى ، وأما الذي ماضيه على (فُعُل) بالضم ، فقياسه فيها (فعيل) و (فُعَال) بالتخفيف - غير مطرد - في مثل (كريم) و (عظيم) و (شجاع).

وأما الذى ماضيه على (فعَل) بالفتح فقليل . وقد جاء نحو (حريص) و (أشيب) و (ضيّق)

والذى دعاهم إلى وصف ما جاء على (فعَل) بالقلة ، كون الأغلب فيه متعديا ، لا لازما ، وما جاء منه لازما ليس بمستمر، كالدخول، والخروج ، والقيام، والقعود ، والصفة لازمة وظاهرها الاستمرار .[1]

---

[1] - راجع شرح الشافية ١ / ١٤٤ - ١٤٨

وكونها لازمة ظاهرها الاستمرار لم يعجب الرضي ، مخالفا المتقدمين فيه ، فالصفة في رأيه لم توضع لإفادة الحدوث في زمان ، ولاتدل على استمرار في جميع الأزمنة ، بل يرى تغيرها في زمن عنه في آخر .

يوضح هذه المخالفة في شرحه على الكافية بقوله :

" والذى أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولادليل فيها عليهما ، فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة ، أو جميع الأزمنة ، ولادليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض - ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح ، أو سيصير حسنا ، أو هو حسن فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا " .[1]

وأيضا ، فانعدام الدليل في لفظ الصفة على أحد القيدين - إفادة الحدوث والاستمرار - يخالف اسم الفاعل - فقد غلب استعماله للحدوث ، ودل عليه ، ومن ثم تحول الصفة عند قصد حدوثها - لا استمرارها - إليه ، ولذا كان القول بجعلها حقيقة في أحد القيدين تحكما ، بل الأصل أن تكون كذلك في القدر المشترك بين القيدين .

نهاية القول : إن اتخاذ الدلالة ضابطا في صوغ الصفة المشبهة لاينقاس قياسا مطردا ، فقد خرجت بعض الأبنية عما وضعوه لها من

---

[1] - شرح الكافية ٢ / ٢٠٥

ضوابط دلالية ، فلم تأت على قياس مثيلاتها في المعنى ، هذا الأمر - وإن أدركه النحاة فيما بعد ،لنظرتهم في البداية إلى وضع أصول عامة تقوم على أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات - لايقلل من عملهم ، وما خرج عن تلك الأصول ، فإنه لايهمل ، إنما يذكر في مواضعه.

لأن اللغة نظام ، وإن خرجت بعض عناصره على القاعدة ، فذلك لا يقدح في الأصول التي وضعت ، ولكنه مخالفة للمنهج الذى انتهجوه فى وصف تلك القاعدة [1]

ومما جاء مفارقا النظرية :

ما جاء في باب (أفعل التفضيل) في قول الشاعر (الأعشى) :

ولست بالأكثر منهم حصى .... وإنما العزة للكاثر

فقد عده النحاة من المسائل الممنوعة عندهم ، وهو الجمع بين (أل) و (من) الجارة للمفضول ، وأخذوا يجهدون أنفسهم ، ويرهقون أذهانهم في إيجاد مخرج أو تأويل يقوم على أساسه ما جاء في البيت الذي نطق به العربي الفصيح الذي أخذت عنه وعن غيره من فصحاء العرب ألفاظ اللغة وشواهد العربية .

فقالوا في تخريجاتهم :

١- (من) إما أن تكون جارة للمفضول ، وإما أن تكون غير جارة ، فإن كانت غير جارة فلا إشكال ، وكأنهم يبحثون عن مفضول آخر مفهوم من الكلام يكون مجردا من أل حتى تجره (من) فقالوا . . (ولست بالأكثر - أكثر منهم . .) وذلك على تجويزهم الجمع بين أفعل المقترن

---

[1] - راجع في ذلك غير ماسبق : شرح التصريح ٢ / ٨٠ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٧٩٤ والحمل في لغة العرب / ٤١ ، ٢٨٢ وشرح ابن عقيل ٣ / ١٤٠ - ١٤٥ ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها للدكتورة / لطيفة النجار - (صوغ الصفة المشبهة) .

بالألف واللام و (من) التي لغير التفضيل ، و (من) هذه عندهم معناها التبعيض - كما رأى ابن جني - أو البيان ، وعلى ذلك هي متعلقة بالأكثر كما رأى ابن يعيش ، وعزى لبعضهم تعلقها بـ (لست) وقال ابن جني : هى ومجرورها حال من التاء ، وقيل : هي حال من الضمير في (الأكثر) وبهذا القول تبعد احتمالات النحاة فيها .

وقيل : إنها بمعنى (في) فكأن المعنى : لست فيهم بالأكثر ، وبه قال ابن جني و (من) التي للبيان عندهم يجوز الجمع بينهما وبين (الأفعل) و (أفعله) ذكر هذا أبو حيان ونقله عنه صاحب الخزانة .[1]

ونقول : - إذا كانت (من) للتبعيض أو للبيان أو بمعنى (في) كما ذكروا ، ألم تكن جارة ؟ وهل يبعد الحرف عن عمله إذا تلبس معنى آخر ؟ وهل يبعد حرف الجر عن معناه الأصلي ، وينزاح إلى معنى آخر ينتزعه دون رجعة ، أو أنه يكتسب مع معناه الأصلي معنى جديدا يفيد التركيب دلالة .

٢ - (من) الجارة للمفضول ، إذا كانت كذلك في البيت ، فماذا هم صانعون ؟ لقد راحوا يتألون معنى (أل) وهل هي أصل أو زائدة ؟.

فقيل بأنها زائدة ، وتقدير الكلام : (أكثر منهم) . ذكر هذا صاحب النوادر .[2]

وكأنه حملها على المجردة منها .

---

[1] - راجع في ذلك : الخصائص ١ / ١٨٥ وما بعدها - والخزانة ٨ / ٢٥٠ - ٢٥٨ والتحفة الشافية / ٦٨٠ والأشموني ٣ / ٤٧ وابن عقيل ٣ / ١٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٥ والتكملة / ٣٠٧ والمخصص ١٥ / ١٥٩ ، ١٦ / ١٨٦ وشروح سقط الزند - القسم الأول / ٤٥٢ والارتشاف ٥ / ٢٣٢١ وشرح التصريح ٢ / ١٠٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٦٦٨ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٥ واين يعيش ٣ / ٦ .

[2] - النوادر / ١٩٦

وقيل : إن (من) متعلقة بـ (أفعل) آخر مجردا منها ، فيعرب بدلا من المقترن بها ، متناسين أن البدل إذا كان نكرة ، والبدل منه معرفة ، وجب وصف النكرة على ما هو الأصل عندهم في بدل الكل من المعرفة - تلك واحدة .

والثانية : أن في هذا تقديرا ، ومالا تقدير فيه أولى - فهاتان وجهتا ضعف

وقيل : إن (أل) عهدية نائبة عن (من) والمفضول معا .

هذا ؛ وقد ذكر البغداي[1] أن رواية البيت : " ولست بالأكثر منه . . " على أن البيت من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، ويمدح فيها عامر بن الطفيل ، فكأنه يريد : ولست بالأكثر من عامر ، ويبنى على ما ذكره البغدادي أن (من) في البيت ليست للتبعيض كما ذكروا سابقا ، مع أن رواية الديوان (منهم) [2]

هذا ما دار بين النحاة من امتناع الجمع بين (من) و (الأفعل) ، وإن كان لغيرهم - كالجاحظ - رأي آخر ، فإنه يرى جوازه شعرا ونثرا من غير لجوء إلى ضرورة ، فقد حكى عنه قوله : " قال النحويون : إن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) لايجتمع فيه الألف واللام ، و (من) وإنما هو بـ (من) أو بالألف واللام نحو قولك (الأفضل) ، و (أفضل منك) ، و (الأحسن) ،و (أحسن من جعفر) ، ثم قال : وقد قال الأعشى :- وذكر البيت .[3]

---

[1] - راجع الخزانة ٨ / ٢٥٧

[2] - ديوان الأعشى / ١٨٩

[3] - ذكر ذلك ابن جنى فى الخصائص ١ / ١٨٦

ورده النحاة بأن (من) المصاحبة أفعل ليست للمبالغة والتفضيل ، وأولوها على معانيها التي ذكرناها قبل .

وقد يُظنُّ أن رد النحاة هنا - ومنهم ابن جني - على الجاحظ إنما هو من باب عدم التراجع عن الرأي .

وأنظر قول ابن جني في ذلك تفهم ما يريده إذ قال : " فأما ما ظن أبو عثمان الجاحظ من أنه يدخل على قول أصحابنا في هذا من قول الشاعر : فلست بالأكثر منهم . . . فساقط عنهم ، وذلك أن (من) هذه ليست التي تصحب (أفعل) هذا لتخصيصه ، فيكون مارامه أبو عثمان من جمعها مع لام التعريف "[1] .

وقال قبل ذلك معللا امتناع الجمع بينهما :-

" وذلك أن (من) لعمري - تكسب ما يتصل به من أفعل هذا تخصيصا ما ، ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن رضي الله عنه فبـ (من) ما صحت لك هذه الفائدة ، وإذا قلت : الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيده (من) من حصتها من التخصيص ، { فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه إذا هم أتبعوه (من) الدالة على حاجتها إليها وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المفاد منه }[2] "

ألم تر - معي - تكلف النحاة وخروجهم على الأصول المؤدية إلى التسمح والتيسير ؟

---

[1] - الخصائص ٣ / ١٣٧

[2] الخصائص ٢٣٦/٣ وما بعدها وراجع تعليق الشيخ محمد محيى الدين على البيت فى شرح ابن عقيل ١٨٠/٣ .

فبدل أن يروا الجواز قالوا بالمنع وأخذوا يلتمسون الوجه على التأويل حتى يخرجوا من أزمة القاعدة التي وقعوا فيها بعد ما رأوا بيت الأعشى وما يناظره من بيت عمرو بن كلثوم التغلبي :

ورثت مهلهلا والخير منه ..... زهيرا نعم ذخر الزاخرينا

وما جاء فيهما من الجمع بين (أل) و (من) فجاءوا بتخريجاتهم التي أوقعت في الحيرة بين المعاني ، ورحم الله أبا عمر الجرمي ، فقد قال بالجواز من أول الأمر ، إذا بورود المثال تثبت القاعدة ، واللغة نظام وسليقة حكمت صاحبها وعقلته من الخروج عن مألوفها ، ولكن النحاة لما أرادوا الضبط والتقعيد لم يتم لهم ما استقرءوه وأحصوه ، و ندَّ عما جمعوه وقننوا له شواهد وشوارد فتأولوا لها ووصفوها بما وصفوا – كما ترى .

المبحـــث الثاني

أولا : (العلاقة بين القاعدة والمصطلح)

لقد عد المؤرخون والدارسون البصرة واضعة النحو ، ومؤسسة مدرسته ، وفاتحة أبوابه ، حيث استغلظ واستوى على سوقه في بيئتها ، فجميع ما يتعلق بالأصول النحوية من مصطلحات وقواعد إنما هو وارد عنها .

وما سبقهم الكوفة في ذلك الفن إلا لانشغال أهلها - أعني الكوفة - بأمور الفقه ،والقراءة ، وغيرها ، مما يتعلق بشان الدين ،والخلافة ، فجاءت استدراكاتهم متعلقة بالفروع .

وكانت شهرة أهل البصرة من خلال ما اعتمدوا عليه سماعاً ، وقياساً حين استقرءوا اللغة - وربما كانت تلك الشهرة سبباً في أصل الخلاف بينهم - وإن بنيت على أمور سياسية، أو عصبية قبلية لمحناها في قول الرقاشي (نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوها عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشوازير)

أقول : على تلك الشهرة - وإن تعددت أسبابها - كان الخلاف ، فآراد كل منهم الْقُدْمة لبلده - والبصرة عثمانية الولاء والكوفة علويته .

إن ما أريد الحديث عنه هو : المصطلح - بحده - الذي ارتبط ببداية تأسيس علم النحو ووضع طرقه .

فما وضع منه أول وضعه كان بداية إرهاصات أولية منها : النقط الذي أريد به (الإعراب) والغنة التي أريد بها (التنوين) . يدل على ذلك ما جاء في كلام يحيى بن يعمر ، حين قال الحجاج له : أستمعنى ألحن على المنبر ؟ فقال يحيى : أما أن سألتني أيها الأمير ، فإنك ترفع ما

يوضع وتضع ما يرفع ، مشيراً إلى حركات الإعراب التي أريد بها الرفع ، والوضع الذي عنى به النصب .[1]

ثم توالى بعد ذلك ظهوره وتعدده على يد الخليل وسيبويه في كتابه الذي جمع فيه خلاصة قول الخليل ومن في طبقته ، فأفاد منه نحاة البصرة بعده .

أما أهل الكوفة ، فقد أشار الباحثون إلى مخالفتهم في شيء من ذلك ، محاولة منهم إثبات القدم في الوسط النحوي ، ممثلة تلك المحاولة عند أقطابهم - الكسائى والفراء وثعلب - فجاءت ألفاظ المصطلح مختلفة بين المدرستين (كالحال والقطع والنعت والصفة والتكرير والبدل والترجمة والتفسير .....)[2]

وقد أثبت في ثنايا البحث أن معظمها - إن لم تكن كلها - قد أسس له أهل البصرة .

وينبغى أن أنبه أنّ العلاقة بين المصطلح والقاعدة جد دقيقة ، إذ لايمكن فهم القاعدة إلا بعد معرفة دقيقة بحدود المصطلح المستخدم في وضعها من حيث مفهومه وعناصره التركيبية - وإن كان بعض المصطحات اللغوية والنحوية بخاصة جاءت في أبوابها دالة على المعنى التي جردت من أجله ، كالصفة ،والاستثناء ، والفاعل ، والمفعول ، وغيرها .

---

[1] - راجع إنباه الرواة ٢ / ٢٠

[2] - وقد يكون الخلاف فى المصطلح ناتجاً عن الترادف اللغوى للألفاظ وإن كان فيها شيء من زيادة معنى - كالتوكيد والتشديد والنفي والجحد – أو الإستخدام الوظيفى للفظ من حيث إتيانه فى تركيب كالفصل والعماد والصرف والخلاف

وإنما اشترطت المعرفة الدقيقة هنا ؛ لأن المصطلح ذاته فيه شيء من الغموض ناتج عن علاقته بالنحو من حيث تاريخه ، فالسنون التي سبقت الخليل يحوطها عدم الوضوح إذا ربطنا بين العلمين – النحو والمصطلح - وهل ذلك المصطلح الذي استخدمه الخليل وتلميذه هو ما استخدمه عيسى بن عمر في (الإكمال والجامع) إن كانا وقعا في يد أحد من النحاة ، أو رآهما أحد ، لذلك ، فالحديث عن هذا - في ظني - نسبيٌّ ؛ لأننا نجد كثيراً من المصطلحات قد تداخلت حقولها ، ولم تتميز في (الكتاب)

ومن هنا كان اهتمام كتّاب النحو بمصطلحاته وتطورها انطلاقاً من كتاب سيبويه لا غير

هذا ؛ وإن كان البحث هنا لم يُعْن بنشأة المصطلح ولابتطوره ، فقد كتب عن ذلك كثيرون ، إنما الذى عناه البحث هو الخلاف الناشيء عن منهج سار عليه المتقدمون في وصفهم القواعد بناء على ما استعملوه من مصطلحات إن بصرية ، أو منسوبة إلى الكوفية ، وما تداخلت عليها من مفاهيم تحمل منطلقات عامة لم تجد تطبيقاً على ما وضعت له .

فدخل في المصطلح ما يعرف بـ (الحد) وهو : التعريف أو ماهية الشيء مشروطاً بكونه جامعاً مانعاً ، وهذا يتضح عند إطلاق المصطلح دقيقاً .

أو ما يعرف بـ : (الانفكاك عن الدور) ، وكيف أنه لا يجوز اشتمال التعريف على شيء يقع في المعَّرف ، كما اتضح لدى ابن الحاجب عند تعريف الزمخشري للمبتدأ مثلاً .[1]

---

[1] - جاء في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٧٩ (حَدّ المبتدأ والخبر بحد واحد بعد ذكرها بخصوصية اسميهما ، ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يحد

أو ما يعرف بـ : (الانفكاك عن الضد) بمعنى : أن الشيء وضده لايجتمعان - وقد بنيت أغلب المخالفات والفروق عليه ؛ لأن النحاة لم يلتزموا هذا الشرط ، بل يكثر التعريف عندهم بخلافه ، فيجمعون بين الشيء ،وضده في : (النكرة ضد المعرفة - المذكر عكس المؤنث - الحرف ماليس باسم ولا بفعل ..... وكذا دواليك .) ويبدو لي أن هذا ربما يكون ناتجاً عن الغموض في ذكر وتحديد الأبواب التي عرضها سيبويه في كتابه .

فمثلاً : حين يعرف الاسم - وقد عرفه بالتمثيل لا بغيره من الأسس الحدية - قال : (فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط)[1]

فجاء به ألفاظا مذكرة - وإن كانت مختلفة الدلالة على حسب أجناس مسمياتها - معرضا صفحاً عن التمثيل بما يقابلها من المؤنث ، وكأن (امرأة - ناقة - بطن) ليست أسماء، وإن كانت مؤنثة.

فإذا عاودنا النظر في كتاب بعد (الكتاب) لسيبويه ، وجدنا بعض الدقة في تعريفات القواعد التي كان الخلاف في مصطلحاتها .

انظر كلام سيبويه عن التمييز بـ (ما انتصب انتصاب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام) فلم تجده عند المبرد في (مقتضبه) ، إنما تراه استخدم مصطلح التمييز ، أو التبيين ، أو التفسير - مع الخلاف – وقد جاءت عنوانات القواعد عنده قريبة مما نحن عليه الآن .[2]

مختلفان بحقيقة واحدة . . .) وراجع ماذكره في كون المبتدأ من حيث الاسمية والتجرد والصدارة وعلاقة ذلك بالإسناد في ١ / ١٨٠ من نفس الكتاب .

[1] - الكتاب ١ / ١٢ (هارون) .

[2] - راجع مثلا ماجاء في المقتضب من أبواب : التمييز ٣ / ٣٢ - النداء ٢ / ١٠٢ - تحقير بنات الخمس ٢ / ٢٤٩ - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ٣ / ٩١ وغير ذلك من الأبواب التي وردت عنده محددة غير محمولة في التعريف على أبواب أخرى .

نعود إلى القاعدة والمصطلح ، وما بينهما من ترابط أو تشابك نتج عنه خلاف ناتج عن مسوغات ظهر أثرها واضحاً بين عدم تحديد منهج التقعيد في بواكيره الأولى ، وبين صياغة النحاة نظريات النحو - أصولها وفروعها- ، وتعليلهم تلك الظواهر والأحكام ، ودراستهم دلالة المفردات والتراكيب ، وفهم الأساليب وطرائق التعبير ، وجدلهم في اختلاف أوجه إعراب اللفظ الواحد ، مع تخريج تلك الأمور وغيرها على نحو ما ذخرت به كتبهم من حجج وموازنات ومناظرات .

يفسر ذلك أن النحو (لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها ، وإنما قعد لعربية مخصوصة ، تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر، أو أمثال، أو نص قرآني ، أي : إنه لم يوضع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون حياتهم ، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية . . .) [1]

وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع لها .

ولم يكن مناص حين واجهوا نصوصا من هذا المستوى مخالفة ما وضعوه من قواعد الأمر الذي اضطرهم للجوء إلى التأويل والتقدير ، واعتساف التفسير وتقديم المسوغات بشتى الطرق لتعود تلك الاستعمالات إلى طريق الرواة واللغويين في نقلهم النصوص.[2]

وإليك مثال آخر :-

---

[1] - النحو العربي والدرس الحديث / ٤٨

[2] - راجع ما كتبه الدكتور / تمام حسان في نفس المعنى في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية /٨٣)

فقد حكموا على المنادى المفرد بالبناءعلى ما يرفع به [1]، ومفهوم الإفراد والحالة هذه كونه غير مضاف أو شيبها به ، أو نكرة مقصودة .

---

[1] - وهذا من البناء الذي وصفوه بـ (العارض) في بعض التراكيب - ومنها النداء - إذ هو بناء في اللفظ ، وهذا يخالف قولهم في المنادى نفسه من حيث ارتباطه بتابعه ، فقد قرروا في التابع أنه مبني على لفظ المنادى ، مع أن القاعدة قررت أن النعت يتبع منعوته على المحل ، لاعلى اللفظ . فإذا خولفت تلك المقولة ، كان ذلك دليلا على أن المنادى (المتبوع) معرب لامبني .فإن قيل : إن المنادى المفرد لما كثر تكراره ، وتردده حتى أشبه المعرب صار معربا نقول : هذا شيء من التحايل على المنطق الذي وضعوه قبل ،وقياس على غير مثال ، وتعليل لانظير له في الأمثلة النحوية جميعا ، ولا يجوز أن تبنى قاعدة على مثل هذا .

ومما يشبه هذا قولهم في المنادى المثنى والمجموع في مثل (يازيدان - يازيدون) وإن كان ليس على حد المفرد – إذ المفرد في باب المنادى ما لم يكن مضافا أو مشبها به - وهذا من باب الخلط في الحدود – فقد قالوا في مثل ذلك : إنه مبني، ومن العجب أنهم قرروا أن التثنية والجمع يردان الآشياءإلى أصولها في الصيغ والآحكام ، ومما قرروه على هذا الحكم أن المبني لا يثنى ولا يجمع إلا على صيغته ، فإذا خالف ذلك أعرب ، إذ بالتركيب مع لاحقة التثنيه والجمع يأخذ حكما جديدا =

=ومما يرد عليهم به أيضا ، أن علامة البناء تكون حركة أو حرفا محذوفا – كما في فعل الامر - على آخر اللفظ ، فكيف تكون علامة البناء حرفا في وسط الكلام كما في (زيدان - زيدون) اذا نوديا ؟

ومما يدخل في تلك المسألة أيضا قولهم : إنه – أى : المنادى – مبني على الضم ، ومع ذلك فقد قدروا الفعل المحذوف وجوبا في أمثلته في مثل قولهم :(يا ..... زيدان) على تقدير (أدعو) او (أنادي). فكيف يكون مبنيا معربا ؟ ويظهر لنا ما يلى :-

أولا :ـ النداء اسلوب ظاهره إنشاء ، وتقدير مضمونه خبر ، ودليل ذلك انه مبنى ، فإذا قدر فعل عامل النصب صار معربا ، وكأن الإعراب لجملة أخرى غير الموضوعة للنداء . والفرق بين قولنا :(يا زيد) وقولنا (أدعو زيدا)جد شاسع .

ثانيا :ـ لو كان ما قالوه صحيحا ، لوجب لحاق التابع للمتبوع على المحل ، لاعلى اللفظ – كما ذكر سابقا – فقد ورد (يا محمد العاقل) بالرفع والنصب ،و لم يرد في (يأيها الناس) الا الرفع .

وما حمل النحاة على ذلك الاختلاف إلا البحث عن عامل يعمل في المنادى المنصوب ،اذ لم يتصور هؤلاء أن يكون منصوبا بلا ناصب .

راجع في ذلك : البناء العارض وخلافات النحاة .د/ جميل علوش . مجلة البيان – الكويت عدد ٣٣١ فبراير ١٩٩٨م ص ٤٦

فإن كان غير ذلك نصب

وجاء تعليلهم لذلك بأنه أشبه كاف الخطاب - من حيث الإفراد والتعريف - وأشبه كذلك الأصوات - من حيث كونها غاية ينقطع الصوت عندها ، وهي مبنية ، فبني لذلك .

وعللوا بناءه على الضم بأنه لو بني على الفتح لا لتبس بما لا ينصرف {مع أن الفتح في النداء غيره في الذى لا ينصرف إذ هو في الذي لا ينصرف علامة جر ولابد من سبقه بما يجر}

ولو بني على الكسر لا لتبس بالمضاف { مع أن المنادى لو كان مضافا وجب نصبه كما قالوا ، وتعليلهم هذا أدى إلى اختلافهم في إعراب الصفة بعده ، فأجازوا فيها الرفع على اللفظ ،والنصب على الموضع ، وحملهم النصب -على الموضع- يؤدي إلى اعترافهم بإعرابه ، لا ببنائه .[1]

كما يؤدي ذلك الاختلاف إلى عدم تفريقهم بين الإعراب والبناء ، فضمة المنادى لقب بناء ورفع الصفة بعده على اللفظ لقب إعراب ، وحملوا الضم في المنادى على رفع الفاعل باطراد ، مع أن الاصل في المنادى النصب على معنى (يا) كأنه قال : (أدعو) أو (أنادى)، وإنما حذف لخروج الفعل عن الخبر إلى التنبيه ، أو أنه نصب على التشبيه بالمفعول ،والناصب له نفس (يا)ن لا با لنيابة ، بل جاءت عوضا عن الفعل كما قال الفارسى ،أو أن الناصب (يا) ، وليست نائبة أو عوضا ، إنما هي خلف عن الفعل،كما قال الواسطي.[2]

---

[1] - راجع : أسرار العربية /٢٢٤ وما بعدها ،والفاخر ٢/ ٥١٦ وما بعدها

[2] - راجع / الكتاب ١٤٧/١ والمقتضب ٢٠٢/٤ والمقتصد على الإيضاح ١٥٣/٢ واللمع/ ٩٨ وشرحه للثمانيني/ ١٥٨ وشرحه للواسطي / ١٥٦ وشرحه للعكبري / ٤٨٠ واللباب ٣٢٨/١ وما بعدها

وهذا الاختلاف ، وعدم التفريق وقع من سيبويه أولا ، ففي أول حديثه عن الباب قال :" اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع

وهوفي موضع اسم منصوب -- لاحظ لفظي-- (رفع - نصب) فهما من ألقاب الإعراب التي تحدث عنها في باب مجارى اواخر الكلم من العربية [١]

لم لانقول في هذا ، و أمثاله ، إن العرب تكلمت به ، ونحن – النحويين - انتهينا إلى ما استعملته العرب على لفظه ، دون تعليل يؤدي إلى اختلاف وتناقض . وما ضرهم لو عللوا بما علل به السيرافي بأن (باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ؛لأنها في الأغلب عبارة عن غيرها من الأعمال أو الألفاظ .... ولفظ النداء لايعبر به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل ، ولما كان لفظا احتاج إلى إجرائه على ما لابد عنه من إعراب أو بناء ، وليس معه شئ من العوامل فيوجب ضربا من الإعراب ..... وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبا هو" ادعو "أو "أنادي" ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب؛لأنهم أجمعوا على أن النداء ليس بخبر)[٢]

إنما هو من قبيل الانشاء الوارد بصيغة الخبر .[٣]

ثانيا :- (مصطلحات أطلقها النحاة)

---

[١] - راجع: الكتاب ١ / ٢ ،٣٠٣

[٢] - السيرافي على الكتاب ١/ ٣٠٣ وما بعدها

[٣] - راجع: همع الهوامع ٢/ ٢٥ وذكر ابن الأنباري عن الكوفيين أن المنادى المفرد والنكرة المقصودة يعربان ، وكذا ذكر السيوطي أن الرياشي زعم ذلك – راجع : الموفي في النحو الكوفي /٦٤ والإنصاف ١ / ٣٢٣ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٠ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨ والكوفيون في النحو والصرف /١٤٨ .

عدم الفرق بين المصطلحات

خلط النحويون - المتقدمون منهم والمتأخرون - بين المصطلحات الإعرابية ، و لم يفرقوا بينها ، فلم يعد لكل فريق مصطلحاته الخاصة به التي لاتكاد توجد عند غيره ، وهذا واضح في جل الأبواب النحوية - ومن ذلك :-

١- الإعراب والبناء وألقابهما

فلم يفرق النحاة بين المراد منهما عندما أرادوا استعمالها الاستعمال الذي يعود إلى المنهج ، فالمعروف أن حركات الإعراب أربعة : الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر ،والسكون للجزم ، وعندما يراد البناء والحركة التي يبنى عليها الحرف الأخير من الكلمة نقول :

مبني على الضم – مبني على الفتح - مبني على الكسر - مبني على السكون .

وكأن المصطلح أو اللقب واحد يطلق على الإعراب والبناء ، وكل ما فعله النحويون أنهم فرقوا بين الإعراب والبناء بشيء لاعلاقة له بالمصطلح - نظريا لاتطبيقيا- مع أن الإعراب بمفهومه الواسع يعني : (التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة). [١]

---

[١] - قال الجزولي في المقدمة : (الضمة تكون علامة الرفع في انواع الأسماء المتمكنة).

وعلق الشلوبين في شرحه بأن " ثَمَّ أيضا أسماء لاتكون الضمة فيها علامة الرفع ولم يذكرها أبو القاسم ، وأفعال كذلك ، وهي الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية --" راجع : المقدمة الجزولية / ٥٥ والشرح للشلوبين١ /٣٢١

وقال الرضي :- " وألقابه ضم وفتح و كسر ووقف ، أى : ألقاب حركات آخره وسكونها والضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها ، سواء كانت حركات المبني كقولك (حيثُ) مبني على الضم ، أو حركات المعرب كقولك في (زيدٌ) إنه متحرك بالضم فى حال رفع .."=

فهم يقولون في الرفع مثلا : مرفوع وعلامة رفعه الضمة ـ وهذا على الإعراب ويقولون في محل الرفع ايضا : مبنى على الضم ـ وهذا على البناء .

ولم يوضحوا الخلاف، أو الفرق بين الضمة والضم ، و" هي وإن كانت ثمانية فى المعنى فهي أربعة في الصورة "[1]

= ويرى أن المتقدمين " لم يضعوا ألقاب الإعراب أيضا – أعني الرفع والنصب والجر إلا للحركات المعينة ، فالرفع كالضم، والنصب كالفتح ،والجر كالكسر ،ثم إنهم يطلقون على الحروف ـ لقيامها مقام حركات الإعراب- أسماء الحركات مجازا " راجع شرحه على الكافية ٢/ ٢ وما بعدها

[1] ـ أسرار العربية / ٢٠ وفي الكتاب ١ / ٢ وما بعدها :- (وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ اربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف)

وفي المرتجل / ١٠٢ (وقد بنيت الأسماء على ضروب البناء من الضم والفتح والكسر والسكون) وفي ص١٠٤ (ويسمى البناء على السكون وقفا ، و الإعراب بالسكون جزما ، وصورة الأمر بغير اللام صورة المجزوم ، ألا ترى أن سكون الباء في قولك (اضربْ) وهو مبني على السكون عند من يرى بناءه كسكون الباء في قولك (لم يضربْ) وهو مجزوم بلا خلاف ، وكذلك حذف آخر الفعل المعتل في قولك (ارمِ) و (اغزُ) و (اخشَ) للبناء كحذفه ، للجزم في قولك (ليرمِ) (ليغزُ) ، (ليخشَ)

وسمي الرفع في البناء ضما، والنصب فتحا ،والجر كسر ا ؛ لما أشبه حركات الإعراب وسكونه حركات البناء وسكونه في اللفظ ، وافترقا في الحكم ، فرقوا بينهما في الألقاب، وربما تجوزوا ، فاستعملوا القاب أحد القسمين في الآخر ، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ؛ ليقع الفرق ويؤمن اللبس . راجع ابن يعيش ١ /٧٢ وما بعدها ، ٣ /٨٤

وعلق الصبان في حاشيته ١ / ٦٦ على ألقاب أنواع البناء ـ معترضا ـ بأن (أنواع هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو من جنس كلي ؛ لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى ، والأمر هنا ليس كذلك ، بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ، ويجرى الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الإعراب أيضا ، وبالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف كما

وهذا يرجع إلى اختلافهم في أي المصطلحين ، وما يبنى عليه أصل ، هل الإعراب،وحركاته أصل ،والبناء فرع عليه أو العكس ؟

فالبعض يقول : إن حركات الإعراب هي الأصل ، وحركات البناء فرع عليها ؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل ، فكانت أصلا ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ، وهي الفرع ، فكانت فرعا .

وآخرون يقولون :إن حركات البناء هي الأصل ، وحركات الإعراب فرع عليها ؛ لأن حركات البناء لا تزول ، ولا تتغير عن حالها ، وحركات الاعراب تزول وتتغير ، وما لا تيغير أولى بأن يكون أصلا [1] ....

وتلك الظاهرة قامت عليها النظرية النحوية التي وجدت في كتب النحاة - ولم يفصل فيها حتى يومنا هذا - وكل ما فعله النحويون أنهم حمَّلوا السامع مهمة التفريق بين المصطلحات ، وأن التبعة ،

في (يا زيدان) و (يازيدون) و (لارجلين) والبناء على حذف كما في (اغز) و (اخش) و (ارم) و (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي) . واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب - وإن اتحدت في الصورة - مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل ، واصطلحوا على تسمية الضمة ، والفتحة، والكسرة، والسكون في الإعراب رفعا ، ونصبا ، وجرا، أو خفضا وجزما ، وفى البناء ضما، وفتحا، وكسرا، وسكونا، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر ، وهل حركات البناء أصل ؛ لعدم تغيرها ؟ أو حركات افعراب ؛ لدلالتها على المعاني كالفاعلية ن والمفعولية ، والإضافة ، وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل ؟ اقوال).

راجع في ذلك : الكليات لأبي البقاء الكفوي / ٢١٥ واللباب للعكبري ١ / ٧ - ٦٠ والأشباه والنظائر ١ / ١٥٩ ومفاتيح العلوم / ٥٤ ومدرسة الكوفة / ٢٥٧ .

[1] - راجع أسرار العربية / ٢٠ والتبيين للعكبري / ١٧٠ والأشباه والنظائر ١ / ١٦٣

وإرادة المطلوب مبنيتان على ما يريده هو - أي : السامع [1] - بناء على ما حفظه من نظريات سابقة ، وقواعد تقدمت مرحلة التطبيق .

هذا ما فعله البصريون ، أما الكوفيون ، فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما .

وربما يكون هذا مفهوما من كلام ابن الأنباري في كتابه (أسرار العربية)

وأن الإعراب والبناء عنده معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ ، الا ترى أنك تقول في حد الإعراب " هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل ، وفي حد البناء : لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون ، ولاخلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ .

وإذا نظرنا في كلام ابن السراج الذي في الأصول فربما رأينا كيف يحاول التفريق بين المصطلحين بالنسبة إلى مفهوم الثبات والاختلاف ، وبعبارة أخرى : لزوم الحركة وعدم لزومها ، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعا ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا ،وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا ، هذا إذا كنّ بهذه الصفة . . . فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنيا ، فإن كان مرفوعا نحو :- (منذُ) قيل : مضموم ، ولم يُقل : مرفوع ؛ ليفرق بينه

---

[1] - هذا مافهمه الرضي ، ونص عليه ووصفه بلفظ (تقريبا) وفيه إشكالان : **أحدهما** : وضع لفظ التقريب يفهم عدم التأكد ، أو النص على أن عملية التمييز مسندة للسامع إسناداً حقيقيا ، والأصل عدم علاقة السامع بذلك ؛ إذ الكلام خارج من المتكلم أولا .

والثاني : أن الكوفيين لم يميزوا بين المصطلحين تطبيقا - وإن فرقوا بينهما نظريا- مما يحتم على المتكلم - اتباعا لمفهوم كلامهم - أن يوضح مذهبه ويعلن ميله وهواه قبل أن يتكلم معربا ، وهل هواه شطر البصرة او الكوفة ، وكذلك على السامع ، متجاهلين ، أن الإعراب فرع المعنى ، دون النظر إلى من يعرب أو يبني . وكأن مقصود النحويين ومتجههم هو الكلام على أن أحكام الألفاظ في لسان العرب " من جهة ذواتها ، أو من جهة طوارىء تطرأ عليها " .

وبين المعرب ، وإن كان مفتوحا قيل : مفتوح ولم يقل : منصوب ، وإن كان مكسورا نحو (أمسِ) و حذامِ) قيل مكسور ، ولم يقل : مجرور .[1]

والناظر في الأساليب النحوية يجد ما يدفع ذلك ، فمن الأساليب ماوردت فيه كلماته مضبوطة بعلامات غير موصوفة بأنها إعراب أو بناء ، إنما وردت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة ، وضبط كلمة قبلها كما هو مذكور في توابع المنادى وباب الاختصاص ومسألة الإتباع في بابي الحال والنعت وغيرهما، من الأبواب التي فيها مثل هذا.[2]

٢ـ الجر والخفض

ومما يتعلق بقضية ألقاب الإعراب وبنائه ، مانراه في لقب (الجر) والخفض . والخفض- مصطلح كوفى - والبصريون يستعملون اللفظين معا - وإن كان الغالب على اللسان الجر - ويقولون بنزع الخافض ولم يستعملوا نزع الجار حسب مصطلحهم .

حكى الخوارزمي ، عن الخليل قوله في وجوه الإعراب وما يتبعها : " الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو (زيد) . . والجر ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو (لم يذهب الرجل)

فربط الخفض - بمفهومه - بالمنون من الأسماء المعربة ، والجر مرادا به الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والكسر مصطلح بناء .

وإن كنت أرى أن الكوفيين لم يتوسعوا - كالبصريين - في مفهوم الخفض ، فاستعملوه في الكلمات المنونة . . . أما البصريون فنقلوا مفهوم

---

[1] - الأصول ١ / ٤٥ وراجع : ألفية ابن معطي ١ / ٢٢٦

[2] - عرض ذلك النقد الأستاذ / عباس حسن في كتابه الموسوم (النحو الوافى) ١ / ٨٥ ، ١٠٧ فارجع إليه .

الجر من كونه حركة يستعان بها - وعبروا عنه بالكسر - عند الخليل على التخلص من التقاء الساكنين بحذف اولهما ، مستعاضا عنه بحركة الجر .

كما أرى أن العصبية المذهبية هي مادعت إلى نسبة بعض اللغويين والنحاة مصطلحات إلى الكوفيين وأنها من اختراعاتهم ، كما نص أبوحاتم السجستاني على أن " أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولامن ترضى روايته ، فإن ادعى أحد منهم شيئا رأيته مخلطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة . . وإنما هم أحدم إذا سبق إلى العلم أن يسيراسما يخترعه ، فيسمي الجر خفضا . . . [1] "

وردد ذلك السيوطى والفاكهى . [2]

وإليك نتفا مما ورد عند الخليل في (الخفض)

- في مادة (ضعف) باب العين والضاد والفاء معهما : " الضعف خلاف القوة . . . وإن به ضعفا ، فإذا رفعت أو خفضت فالضم أحسن " [3]

- وفى مادة (بعد) - العين والدال والباء معهما :

" . . . كقولك : من بعد زيد ، فصار (من) صفة خفض (بعد) لأن (من) من حروف الخفض " . [4]

- وفى مادة (عوج) - العين والجيم والواو معهما :

" . . وإذا عجعجت بالناقة قلت : عاج عاج – خفض بغير تنوين " . [1]

---

[1] - راجع : مراتب النحويين / ١٠١ ، ومابعدها

[2] - راجع : الأشباه ٣ / ١٠٥ وشرح الحدود النحوية / ١٣٣

[3] - العين ١ / ٣٨١

[4] - نفسه ٣ /٥٢

- وفى مادة (صه) الهاء مع الصاد :

" وكل شيء من موقوف الزجر ، فإن العرب تنونه مخفوضا " .[٢]

- وأما الجر فمنه :

- فى مادة (حضر) – الحاء والضاد والراء معهما :

" وحضار : اسم كوكب معروف مجرورا أبدا "[٣]

- وفى مادة (حذر) الحاء والذال والراء معهما :

" حذار من أرماحنا حذار ، جرت للجزم . . " [٤]

وممن جاء بعد الخليل مستعملا نفس المصطلح : خلف الأحمر البصري في كتابه (مقدمة في النحو) والمبرد في (المقتضب) وابن السراج في (الأصول) وأبو جعفر النحاس في (شرح القصائد التسع) و (التفاحة) في النحو ،وأبو القاسم الزجاجي في (الجمل) والسيرافي في شرحه على (الكتاب) وابن خالويه في (إعراب ثلاثين سورة) والزبيدي في (الواضح في علم العربية)، وابن جني في (الخصائص) وابن فارس في (تمام فصيح الكلام) ومكي بن أبي طالب في (مشكل إعراب القرآن) وابن يعيش في (شرح المفصل) وابن عصفور في (المقرب) ، وابن مالك في (ألفيته) والإسفراييني في (لباب الإعراب

---

(١) - نفسه ٣ / ١٨٥

(٢) - نفسه ٣ / ٣٤٥

(٣) - نفسه ٣ / ١٠٣

(٤) - العين ٣ / ١٩٩ وانظر غير ذلك من المواد في العين أيضا ٣ / ٣٦٣ ، ٣٠٤ - ٤ / ٢١٠ ، ٢٧٩ ، ٣٠٨ - ٥ / ١٥

) وابن الناظم في (شرح الألفية) وابن هشام في (مغني اللبيب) وغيرهم ممن اتبع أهل البصرة في مذهبهم .

وإليك أنماذج من ذلك الاستعمال :

يقول خلف الأحمر : " وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع، وتنصب ، وتخفض الاسم ... والخفض (زيد) . . "

وثانيا : " باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم "

وثالثا : " . . وكل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض . .

ورابعا : " باب الخفض . . . "

وخامسا : " باب منذ تخفض بها كل شيء مما أنت فيه "

وسادسا : " باب مذ تخفض بها . . " [١]

وكذلك استعمله المبرد في قوله : " حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها . ... فعملها الخفض . . " [٢]

وقال ابن السراج : " . . ويسمى الكسر جراً وخفضاً . . " [٣]

وفي قولهم " نؤوم الضحى " يقول ابن النحاس :

" . . ويجوز : نؤوم الضحى . . بالخفض على البدل "[٤]

ويقول أيضاً :

---

[١] - راجع : المقدمة في النحو / ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٦٠ ، ٨٣ ، ٨٤

[٢] - انظر : المقتضب ٢ / ٣٨ ، ٣ / ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٣٥٤ وراجع : الكامل له أيضا ٢ /٩٢ ، ١٠٧ ، ٣ / ١٨

[٣] - الأصول / ٣٨

[٤] - شرح القصائد التسع ١ / ١٤٨

" والخفض للأسماء خاصة دون الأفعال . . فإعراب الأسماء ورفع ونصب وخفض ، ولاجزم فيها "[١]

ويذكر الزجاجى باب حروف الخفض . . " اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة "[٢]

ويقول السيرافي : " إن قيل : لم كان الفاعل ولم يكن منصوبا أو مخفوضا . . . "[٣]

وفي الشرح على الكتاب قال " . . . وهو ما منع التنوين والخفض "[٤]

وفي إعراب (حتى مطلع الفجر) القدر /٥ . قال ابن خالويه:-

: " مطلع جر بحتى ، وإنما خفضت ، لأن التقدير : إلى مطلع الفجر . . " [٥]

ويذكر أبو بكر الزبيدي أن " الإعراب يقع في أواخر الأسماء والأفعال المعربة وهو على أربعة آضرب ، على الرفع والنصب والخفض والجزم . . " [٦]

ويذكر ابن جني في باب (الرد على من اعتقد فساد علل النحويين . . . . ونقول أيضا : " قد قال الله عز وجل " ومن حيث خرجت " فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض . . " [١]

---

[١] - التفاحة في النحو / ١٤

[٢] - الجمل في النحو / ٦٠

[٣] - السيرافي على الكتاب ١ / ١٣

[٤] - شرح السيرافي١ / ١٦٨

[٥] - إعراب ثلاثين سورة / ١٤٣

[٦] - الواضح في علم العربية / ٤

وفى كتاب (تمام فصيح الكلام)[٢] يقول ابن فارس " باب مايقال بحرف الخفض ، ومما يكون إلقاء الخفض فيه أفصح "

وهذا مكي بن أبي طالب :" وقد رأيت أكثر من ألَّف في الإعراب طوَّله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم "[٣]

وفي شرح المفصل يذكر ابن يعيش سب تسمية حروف الجر " لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، أي : تخفضها " .[٤]

ويذكر ابن عصفور عملها في الأسماء " .. ويخفضها اذا دخل عليها حرف الخفض " [٥]

وفي شرح ابن عقيل يذكر قول ابن مالك[٦] : -

(كذاك حذف ما بوصف خفضا)

وفي لباب الاعراب يقول الاسفراييني : -" ... وفي الأول يحمل على نزع الخافض " [٧]

وبمثل قول ابن مالك يقول ولده في شرحه الألفية : " ... وبالخفض على نية ثبوت المضاف اليه " [٨]

---

[١] - الخصائص ١ /١٨٥

[٢] -هذاالكتاب نشرضمن رسائل في النحو واللغة

[٣] - مشكل اعراب القرآن ١ / ٦٣

[٤] - ابن يعيش ٨ /٧

[٥] - المقرب ١ /٥١

[٦] - شرح ابن عقيل على الألفية (باب الموصول) ١ / ١٧٢

[٧] - ص ٣٣٨

[٨] - شرح ابن الناظم / ١٥٦

وفي مسألة الجر على الجوا ر ، وأن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره قال ابن هشام : وقيل في (وأرجلكم) بالخفض ، إنه عطف على (أيديكم)، لاعلى (رؤوسكم) ، إذ الأرجل مغسولة، لاممسوحة . ولكنه خفض لمجاورة (رؤوسكم) والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا .... " [1]

وعلى هذا النحو أيضا نرى الكوفيين . وعلى رأسهم الفراء يذكر في (معاني القرآن) الفتح والكسر قاصدا بهما البناء ، كما يذكر النصب قاصدا به الفتح، والضم قاصدا به الرفع. [2]

ومن استعمالهم ذلك في الجانب التطبيقي ما نراه في إشارة ابن مالك إلى ذلك في الألفية إذ قال :

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر : ـ كسرا كذكر الله عبده يسر

فجعلها علامات إعراب لكونها أثرا جلبه العامل، ويبدو هنا تناقض إذ ذكر علامات الإعراب . شارحا إياها بألقاب البناء ، فلم يحافظ على ماضمنه الألفية من النظرية.

وفي حاشية الصبان نراه يدافع عنه ، ودفاعه لم يكن مقنعا ؛ لأنه جعل الضم وأخواته مصطلحات بناء ، والضمة وأخواتها مطلقة على الإعراب والبناء [3]

٣ـ القطع والحال

---

[1] ـ مغني اللبيب / ٧٨٩

[2] ـ راجع المعاني مثلا في ١ / ١٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢ / ١١٧ ، ١٥٤ ٣ / ٤٤ ، ٩٨ ، ٢٩٠

[3] ـ راجع : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٢ وحاشية الصبان ١ / ٦٧ وهمع الهوامع ٢ / ٢٢ وقد استخدم مصطلح الرفعة والنصبة وغيرهما ، كما استخدمها سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٤، ٤/١٥٠

ومما استعملوه أيضا دون أن يفرقوا بين تسميته وما اصطلحوا عليه ما أسماه البصريون بـ : (الحال) وسماه الكوفيون - وفي مقدمتهم الفراء - قطعا ، وحالا .

فقد ذكره الفراء بالاسمين معا .

١- في قول الله- تعالى - (غير المغضوب عليهم) الفاتحة /٧ قال :

" بخفض غير ، لأنها نعت لـ (الذين) وإنما جاز أن تكون (غير) نعتا لمعرفة ؛ لأنها أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام . . ثم قال : " والنصب جائز في (غير) تجعله قطعا من (عليهم) فنصب (غير) على اعتبارها حالا من الهاء في (عليهم) ، كأنه قال : أنعمت عليهم في حال عدم غضب ،أو انعمت عليهم لا مغضوبا عليهم " [١]

٢- وفي قول الله- تعالى - (هدى للمتقين) البقرة /٢ يستخدم لفظ القطع ، ويرى أن (هدى) فيها الرفع والنصب ويخرج النصب على وجهين . أحدهما : جعل (الكتاب) خبر لـ (ذلك) ،ونصب (هدى) على القطع معللا بأن (هدى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها ، فنصبتها ؛ لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة .

٣- والثانى : نصب (هدى) على القطع من الهاء في (فيه) كأنك قلت : لاشك فيه هاديا . [٢]

ولم يلتزم بذلك اللفظ ، بل استخدم لفظ الحال كما استخدمه البصريون ، فلم ينهج المنهج الذي وضعه - هو والكوفيون - في الإعراب ، وتقعيد القواعد .

---

[١] - المعاني ١ / ٧

[٢] - راجعه في المعانى ١ / ١٢

ففي قولالله – تعالى- (والسماوات مطويات بيمينه)الزمر / ٦٧ يعرب (مطويات) عند من قرأ رفعا على الخبر ، ومن قرأ جرا ، فالخبر عنده (بيمينه) ونصب مطويات على الحال أو على القطع . قال : " والحال أجود "[١]

كأن الحال غير القطع عنده ، فالقطع عنده إضمار (أعني) والحال ماكان نكرة وصاحبه معرفة . أو أن القطع عنده ماكان فيما قبله دليل ، أم إذا لم يكن فمنصوب على الحال . ذكر ذلك عنه أبو حيان .[٢]

فكأنه أراد بذك قولا فائدته الفرق بين المنصوب على الحال والمنصوب على الاختصاص ، وهذا مايفهم من قوله : " وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذى ليس بشرط ، ففيه الرفع على الابتداء ، والنصب على الاتصال بما قبله ، من ذلك (رأيت القوم قائما وقاعدا) و (قائم وقاعد)؛ لأنك نويت بالنصب القطع، والاستئناف في القطع حسن "[٣]

<u>وقد لا يفرق بين القطع، والحال ومنه :-</u>

- ما ذكره في قول الله- تعالى - :(نزاعة للشوى)المعارج /١٦ يقول : " مرفوع على قولك : إنها لظى ، إنها نزاعة للشوى "

---

[١] - السابق ٢ / ٢٥٤

[٢] - راجع البحر المحيط ١ / ١٢٥

[٣] - المعاني ١ / ١٢٥

فالقطع هنا بمعنى الإستئناف ، ذكر في نفس الآية قوله : " فرفع (نزاعة)على الاستئناف ، وهي نكرة من صفة معرفة . وكذلك قوله (لاتبقي ولاتذر لواحة)[1]

أما في قول الله تعالى - (نذيرا للبشر)المدثر/٣٦ يذكر القطع بمعنى الاستئناف وبمعنى الحال كذلك.

يقول : " وفى قراءة أبي : إنها لإحدى الكبر نذيرٌ للبشر - بغير ألف ، فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته ، ونصبه على القطع وعلى الحال "[2]

وقد يسمي القطع - الذي هو الحال - فعلا .

ذكر ذلك في إعراب قول الله - تعالى - :(كتاب من عند الله مصدق) آل عمران /٨١ قال :" ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلا للكتاب لكان صوابا ، وفى قراءة عبد الله في آل عمران (ثم جاءكم رسول مصدقا) فجعله فعلا ، وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ، ثم جاء النعت ، فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة . . . ." [3]

ترى ، كيف يستخدم اللفظ مريدا به معنى غير الذى درج عليه النحاة واللغويون في أثناء التقعيد وكذلك كان من قبله ، ، فهو تابع أساتذته - ومنهم الكسائى . مع أن المنبع الأول الذي أفادا منه - هم وأهل البصرة واحد ، فقد تلمذا للأخفش ، كما تلمذا ليونس بن حبيب بعد وفاة الخليل – كما ذكر السيرافي في قوله :-" حدثني الأخفش، قال : جاءنا الكسائي

---

[1] - المعاني ١ / ٣٠٩

[2] - السابق – نفس الجزء ، والصفحة

[3] - السابق ١ / ٥٥ وفي إعراب آية المائدة / ٥٤ استخدم القطع على معنى الحال ، وهو الوجه عنده فيها . راجع ١ / ٣١٣ وكذلك آية الأنعام / ١٠٢ - راجع ١ / ٣٤٨

إلى البصرة . فسألني أن أقرأ عليه - أو أقرئه - كتاب سيبويه ففعلت فوجه إليَّ خمسين دينارا " [1]

وبعد أن خرج إلى البصرة لزم معاذا الهراء حتى أنفد ما عنده ، وقد لقى الخليل بن أحمد قبل وفاته ، وسأله : "من أين علمك ؟" ثم يمم شطر الحجاز ونجد وتهامه ، وبعد ذلك رجع ثانية إلى البصرة وقد توفي الخليل حينذاك وجلس يونس مكانه في حلقة الدرس ، فتدور المناقشة بين يونس والكسائى ويقر يونس للكسائى مسائله ويجلسه مكانه ليتصدر الدرس . [2]

هذا ؛ وقد لقي أيضا عيسى بن عمر ، ودارت بينهما مذاكرات انتهت بقول عيسى له " عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب " [3]

يقول ثعلب : " وإنما أراد عيسى من الكسائي أن يأتيه باللفظة التي وقعت له " [4]

وكذا الفراء ، فقد أخذ عن يونس والأخفش " كما سبق - ونقل عنهما .

ذكر أبو الطيب " أخذ نبذا عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك " [5]

يفهم من هذا ، وغيره أن التلمذة كانت لشيوخ بصريين ، فأخذا عنهم، وأفادا منهم - ولاشك أن التلميذ يردد كلام أستاذه ويعلم منهجه ،

---

[1] - أخبار النحويين البصريين / ٤٠

[2] - نزهة الألباء / ٦٨ ومابعدها

[3] - طبقات النحويين / ٣٧

[4] - السابق – نفس الصفحة

[5] - مراتب النحويين / ١٣٩ وراجع : معجم الأدباء ٢٠ / ١١

ويفهم ألفاظه ، ومادارت عليه اصطلاحاته ، مما يدعوني أقول : إن تلك الاصطلاحات وغيرها مما سنقف عليه واردة من البصرة ، فسارا عليها وتمسكا بها ، بعد أن فلسفوا مضمونها وزادوا إلى دلالاتها دلالات أخر ، وقد قيل : إن الكسائي لم يكن له هم إلا الخليل والبصرة .

وربما يكون ذلك واردا عن عصبية ـ وقد غلبت شهرة أهل البصرة ، ومال الخلفاء بتعليم أولادهم نحو غيرهم ـ ولكل وجهة هو موليها ـ مما عاد بالحظوة للكسائي ومن تبعه عند هؤلاء ، ولايريد الناس إلا ما أراده الخلفاء ومجالسوهم ، ولايريد المؤدبون أن يقولوا إلا ما يرون عند الخلفاء؛لحظوتهم وعطاياهم . وقد قيل : " أن المأمون أسند للفراء جمع أصول النحو ، وما سمع من العرب "[1]

كما ذكرت كتب التاريخ واللغة مادار بين الكسائي وسيبويه في حضرة هارون الرشيد وسؤاله المسألة المشهورة وكيف كان الحكم فيها وما سببه ، هل هو العلم الخالص القائم على التقعيد الصحيح أو سببه الفلسفة والمخالفة المقصودة نسبتها إلى ما قاله العرب [2]،أو التبحر في العلوم ، والتوسع فيما سمعوا وأجمعوا عليه . مما حدا بابن الأنبارى إلى الإعتراف بفضلهم وأنه " لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس إذ انتهت العلوم إليهما "[3]

---

[1] ـ ضحى الإسلام ـ أحمد امين ٢ / ٣٠٨

[2] ـ ذكر القفطي في إنباه الرواه ٤ /١٠ أن الفراء كان يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة .

[3] ـ نزهه الأباء / ١٠١

وكانـه يريـد بيـان تميزهمـا ، وإظهـار قـدرتهما ـ تحلـيلا واسـتنتاجا يكسـبهما إمامـة مدرسـتهما ـ آراء ومقاييسـا ـ اعتمـادا علـى ماجمعـاه وغيرهما ـ من تفسيرات لغوية ، ومسموع فصيح ممن يحتج بفصاحته. (١)

مما حدا إلى اختلاق مصطلحات جديدة ـ أو معان لمصطلحات قديمة يخالفون بها غيرهم ، أو رفضهم لها ومن ذلك :ـ

٤ـ **قولهم في المفعولات** ، فالكوفيون لا يرون مايقول بـه البصريون من المفعولات غير المفعول به ، معللين ذلك انه ـ أي : الفعل ـ لـه مفعول واحد هو المفعول بـه ، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا ، وإنما شبه بالمفعول .(٢)

٥ـ **وأيضا فإنهم لا يرون مصطلح (المفعول المطلق) وإنما يطلقون (المصدر) والفراء يقول بـه كثيرا دون بقية المفعولات**(٣) ، فهى عنده مشبهة بالمفعول .

---

(١) ـراجع : المدارس النحوية / ١٥٩

(٢) ـ راجع : همع الهوامع ١ / ١٩٥ (وقد فرق ابن هشام بين المفعول به والمفعول المطلق ـ بأن المفعول المطلق يقع عليه اسم المفعول بلا قيد والمفعول بـه لابد من تقييده بالفعل ، وكذلك فإن المفعول المطلق يكون الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والمفعول به يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل.

وأرى أن ماقال ابن هشام به في حد المفعول المطلق يندرج على غيره من باقي المفاعيل غير المفعول به؛ لتقيده بوقوع الفعل عليه .هذا ، وزعم ابن الحاجب في أماليه أن المفعول الثاني والثالث في جملة (أنبأ) وغيرها ممن ينصب ثلاثة مفعول مطلق والأول مفعول به ، وهذا مالا يقتضيه النظر الصحيح .راجع : مغني اللبيب ٢ /٤١٠ وما بعدها

(٣) ـ راجع : شرح التصريح ١ / ٣٢٣ وأبو زكريا الفراء / ٤٥١

وإذا أراد المفعول المطلق فلا يقول به ، إنما يقول (المنصوب على فعل مضمر) ويطلق هذا التوجيه - أحيانا - على غيره من المفاعيل كالمفعول لأجله .[١]

فهو يرى - كما أهل الكوفة - أن (المصدر) اسم ما فعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بين عدده ، أو نوعه ، أو علته نحو (ضربته ضربا أو ضربات أو تأديبا) [٢]

فأدخل المفعول لأجله في المصدر ؛ لأنه - أي المصدر - في نظره يشعر بالعلّية . وإن تعجب فعجب قول الزجاج - وهو البصري - في المفعول له - أو لأجله بأنه:- المفعول المطلق لبيان النوع كما في (ضربته تأديبا) فإن مآله عنده مماثل لـ (ضربته ضربا) فسار على غير ما درج عليه أهل مدرسته وأصحاب مذهبه .[٣]

نعود إلى الفراء وقوله في المصدر (المفعول المطلق):- إنه المنصوب على فعل مضمر.[٤]

قال : وأما قوله : (ويقولون طاعة فإذا برزوا) النساء /٨١ "ولو أردت في مثله من الكلام : أي : نطيع فتكون الطاعة جوابا للأمر بعينه جاز النصب ؛ لأن كل مصدر وقع موقع (فَعَلَ) و (يَفْعَل) جاز نصبه " وكذلك قال في قوله تعالى :" قل العفو" بالنصب .[٥]

---

(١) - راجع : معاني القرآن ١٧/١ ، ٤٧٣ ، ٣ / ٥٧

(٢) - راجع : الموفي في النحو الكوفي / ٣١

(٣) - ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية ١ / ١٩٢ وبين علته

(٤) - في إعرابه (صبغة الله) . راجع المعاني / ٨٣ .

(٥) - السابق ١ / ٣٩ ، ٢ / ٥٢

وفي قوله - تعالى – (سلام قولا)يسن /٥٨ قال : " وفي قراءة عبد الله (سلاما قولا) ..... ونصب القول إن شئت على أن يخرج من السلام كأنك قلت : قاله قولا .." [١]

٦- ومن ذلك إطلاقهم مصطلح (التفسير) على ما سماه البصريون (المفعول لأجله).

وأشير إلى أن البصريين هم أول من وضعوا له ذلك المعنى - وإن لم يشع عندهم - فقد نص سيبويه بذلك . قال : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب ، لأنه موقوع به ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولامعه ، فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك : عشرون درهما "[٢] فجعل التفسير للمفعول لأجله ، كما جعله للتمييز في نصبه (درهما) .

ونقل ابن السراج ذلك في كتابه (الأصول) وقال به . [٣]

وعلى ذلك المعنى جاء عند الفراء في(معانيه) واستعمله .

ففي قول الله – تعالى - : (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)البقرة /١٩ قال : " فنصب (حذر) على غير وقوع .

من الفعل عليه ، لم ترد : يجعلونها حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفا وفرقا ، فأنت لا تعطيه الخوف ، إنما تعطيه من أجل الخوف ،

---

[١] - السابق ٢ / ٣٨١

[٢] - الكتاب ١ / ٣٦٧

[٣] - ١ / ٨ ، ٢٥٣

فنصبه على التفسير ليس بالفعل ..... والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضوع ، وليس نصبه على طرح (من) .... " [1]

وهنا ملحوظتان.

إحداهما : أنه استخدم في النص المصطلحين - المفعول لأجله - التفسير - والمقصود بهما واحد عنده .

وثانيتهما : أنه فرق بين التفسير الأول ، وبين الذي يراد به التمييز ، بأن الذي يراد به التمييز يكون على طرح (من) كما في الألفية .

اسم بمعنى (من) مبين - نكرة . : ينصب تمييزا بما قد فسره

٧- التفسير والمفعول معه

وكما استخدم مصطلح التفسير مريدا به المفعول لأجله مرة ، والتمييز مرة أخرى ، فقد أطلقه مريدا به المفعول معه ، ولم أجد نحويا غيره استعمله على ذلك ؛ بله لم أعثر على أحد من البحَّاثة أشار إلى ذلك .

قال في قول الله – تعالى - (حسبك الله ومن اتبعك)الأنفال/٦٤ :" جاء التفسير : يكفيك الله ويكفي من اتبعك ،فموضع الكاف في(حسبك) خفض ، و (من) في موضع نصب على التفسير ، كما قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك ، حتى يقولوا : حسبك وحسب أخيك ، ولكنا اجزناه ؛ لأن في (حسبك) معنى واقع من الفعل ، رددناه على تأويل الكاف ، لا على لفظها ... "

---

[1] -المعانى١/ ١٧ ، ٧٣

وعلق على قوله محققا الكتاب ، وأن تأويل الكاف على أنها منصوبة إذ هي في معنى المفعول ، فكأنه قيل : يكفيك ، ولم يرد على لفظ الكاف ، فإن لفظها خفض بالإضافة . [1]

٨ـ التفسير والبدل

وإليك استعمالا آخر لمصطلح التفسير مريدا به (البدل) الذي شاع مصطلحه عند أهل النحو وتكررت مسمياته بين البدل أحيانا والترجمة والتكرير والرد أحيانا أخرى ، وقد تكرر ذلك في كتابه (المعاني) ثلاث عشرة مرة . الأمر الذي حدا بمن جاء بعده من النحويين والمفسرين ومعربي القرآن أن ينقلوا ذلك عنه أو يأخذوا به ويقولوه .

ففى قول الله ـ تعالى ـ : (قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة)آل عمران /١٣ قال : " ... قرئت بالرفع ، وهو وجه الكلام على معنى : إحداهما تقاتل .... ولو خفضت لكان جيدا : ترده على الخفض الأول .... وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أول الكلام .... وقال الشاعر في ذلك مما يستأنف :

إذا مت كان الناس صنفين شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع [2]

---

[1] ـ السابقة ١ / ٤١٧

[2] ـ الذي في (المعاني) أفعل ، وقافية العين هي الصواب ، وهذا مما غير فيه بعض النحويين،والبيت من قصيدة منسوبة للعجيرالسلولي

ألما على دار لزينب قد أتى ... لها باللوى ذي المرخ صيف ومربع

راجع : معاني القرآن ١ / ١٩٣ (وأقول : إن الكوفيين حين أطلقوا تلك المصطلحات على ما سمي بالبدل إنما أطلقوها لعلة أن البدل ومرادفاته من التسميات على نية تكرار العامل) . وهذا ما أفهمه من قول ثعلب وذكر ما يرادفه وهو= = لفظ (الترجمة) في قول الله تعالى ـ (فذلك يومئذ يوم عسير) قال : " يومئذ مرافع (فذلك) ويوم عسير ترجمة. مجالس ثعلب ١ / ٢٠ وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح (البدل) ولم يرد به الباب

ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسره ... والنصب فيهما جائز يردهما على النصفين .. [1]

" وفي قوله - تعالى- (ومن يفعل ذلك يلق أثاما. يضاعف له العذاب) الفرقان /٦٨ قال :

"... فالأثام فيه نية العذاب قليله وكثيره، ثم فسره بغير الواو فقال: يضاعف ..."[2]

وفي نفس الآيه في موضعها من السورة قال :

" قرأت القراء بجزم (يضاعف) ورفعه عاصم بن أبى النجود ، والوجه الجزم ، وذلك أن كل مجزوم فسرته ، ولم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم ، وما كان فعلا لما قبله رفعته ، فأما المفسر للمجزوم فقوله : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) ثم فسر الأثام فقال (يضاعف له العذاب) ومثله في الكلام : إن تكلمني توصني بالخير والبر أقبل منك ..... " [3]

وعلى ذلك ورد عند الطبري[4] - والطوسي[5] - والطبرسي[1] - والرماني[2] - وأبي حيان .[3]

المعروف على حده إنما أراد معه عطف البيان بحجة أن بين البدل وعطف البيان شبه من وجه ، وبينه وبين الوصف شبه من وجه آخر . راجع الكتاب ٢ / ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ وأسرار العربية ٢٩٦ .

(١) - المعاني ١ / ١٩٣

(٢) - نفسه ٢ / ٦٩

(٣) - نفسه ٢ /٢٧٣ وراجع استعمالات هذا المصطلح في كتابه ١ / ٢١٩ - ٢ / ٥٨ ، ٧٧ ، ١١٣ ، ١٧٨ ، ٢٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣ / ٥ ، ٢١٥

(٤) - في جامع البيان ٢٣ / ٣٤

(٥) - في كتابه (التبيان) ٨ / ٤٩٥

٩ـ التفسير والتمييز

أما استعمال التفسير بمعنى (التمييز) عند الفراء ، فلم يكن خاصا به وحده ، ولا بنحويي الكوفة خاصة ، فقد ورد قبل ذلك في أقوال نحاة البصرة ـ وعلى رأسهم الخليل ، واستعمله سيبويه ـ إلى جانب المعاني الأخرى ـ فقد ضم في (الكتاب) كل ما للخليل من أقوال ، وكان طريق الناس إليه . أي الخليل ، إذ إنه أكثر من النقل عنه ، مما كان له الأثر في مجيء مصطلحات الكتاب بطابعها العام . أعود فأقول : إن مصطلح التفسير بمعنى (التمييز) بصري قبل أن يكون كوفيا . ففي الكتاب [٤] " فإذا قال لك : كم لك درهما ؟ أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت : عشرون درهما "

وفيه أيضا : " وإذا قلت : كم عبد الله ماكث ، فكم أيام، وعبد الله فاعل ، وإذا قلت : كم عبد الله عندك . فكم ظرف من الأيام وليس يكون عبد الله تفسيرا للأيام ؛ لأنه ليس منها ، والتفسير (كم يوما عبدالله ماكث) أو (كم شهرا عبدالله عندك) ..... "[٥]

وفيه ثالثا : " وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان . . . . وذاك لأن (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت :

---

[١] ـ في كتابه (مجمع البيان) ٨ / ٤٤

[٢] ـ في كتابه (منازل الحروف) ص٥٣

[٣] ـ في البحر المحيط ٧ / ٣٦٩

[٤] ـ الكتاب ٢ / ١٥٧

[٥] ـ نفسه ٢ / ١٥٩

عشرون درهما . . . ولو قلت : كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز ؛ لأنه ليس هكذا تفسير العدد "[1]

وجاء عند الأخفش بنفس المعنى ، فذكر في قول الله - تعالى - (ثلاث مئة سنين)الكهف /٣٥ أنه " إن كانت السنون تفسير (كذا) للمئة - فهى جر ، وإن كانت تفسير الثلاث فهى نصب "[2]

وفي قوله - تعالى - (وسعت كل شيء رحمة وعلما)غافر /٧ قال : " وجئت بالرحمة والعلم تفسيرا قد شغل عنها الفعل . . ." [3]

وكذا عند المبرد في قوله : " . . . . وكما امتنعت من ان تقول : عشرو درهم للفصل بين التفسير والملك

إذا قلت : عشرو زيد ، امتنعت في قولك : أنت آخرهم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت آخرهم عبدا ، فإنما عنيت مالك العبد "[4]

واستعمله ابن السراج بذلك المعنى إذ قال :

" تقول : زيد أفضل منك أبا . . . جئت بالأب مفسرا ، ولك أن تؤخر (منك) فتقول : زيد أفضل أبا منك ، وإن حذفت (منك) وجئت بعد (أفضل) بشيء ، يصلح أن يكون مفسرا .. " [5]

وقال أيضا : " . . . . وإن شئت نصبت على التفسير ، كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا . . " [1]

---

[1] - نفسه ٢ /١٦٨

[2] - معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٦٣

[3] - نفسه ٢/ ٦٧٥

[4] - المقتضب ٢ / ٣٤

[5] - الأصول ١ / ٢٧٢

وكذا استعمله ابن النحاس ، بل وضعه عنوان الباب ، قال :

" باب التفسير : اعلم أن كل شيء ذكرته مما يحتمل أنواعا ثم فسرته بنوع نكرة ، كان التفسير نصبا ، تقول من ذلك : عندى خمسة عشر درهما ، نصبت الدرهم على التفسير ، ويقال : على التمييز " [٢]

هذا عند الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما ممن اتبع مدرستهما ، وقد استعمله كذلك الكوفيون - وعلى رأسهم الفراء ، وتبعه من أتى بعده - كوفيا - أو - عرف المدرستين ، ومال برأيه إلى البصرة - شهرة وهوى .

ففي قول الله- تعالى – (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة)المائدة /٦٠ قال الفراء :

" نصبت (مثوبة) ؛لأنها مفسرة ، كقوله (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا)[٣] "الكهف ٣٤

وفي قوله-تعالى - : (أحد عشر كوكبا)يوسف /٤ قال:-

" فإنه خرج مفسرا للنوع من كل عدد ، ليعرف ما أخبرت عنه ، وهو في الكلام بمنزلة قولك : عندي كذا وكذا درهما ، خرج الدرهم مفسرا لكذا وكذا ، لأنها واقعة على كل شيء . "[٤]

وفي قوله – تعالى - : (فالله خير حافظا)يوسف /٦٤ قال :-

" . . . وإن شئت جعلت (حافظا) تفسير الأفضل ، وهو كقولك : لك أفضلهم رجلا ، ثم تلغى الهاء والميم ، فتقول : لك أفضل رجلا وخير رجلا ، والعرب تقول : لك أفضلها كبشا ، وإنما هو تفسير الأفضل " [١]

---

[١] - نفسه ١ / ٤٩٤

[٢] - التفاحة فى النحو / ٣٤

[٣] - المعانى ١ / ٣١٤

[٤] - نفسه ٢ / ٣٣

وعلى نهج الفراء سار ابن السكيت وأخذ بمصطلحه فقال :-

وتقول في إحدى عشر . . . وتسقط الهاء من النيف فيما بين ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، وتثبتها في العشرة ، والواحد المفسر منصوب فإذا صرت إلى العشرين، وسائر العقود استوى المذكر والمؤنث ، فقلت : عشرون رجلا ، وعشرون امرأة ، والمفسر منصوب في ذلك كله ، فإذا بلغت المائة كان المفسر مخفوضا . . . " [٢]

وكذا سار ثعلب في (مجالسه) قال أبو العباس :-

" من قال (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين)الكهف /٢٥ فهو الاختيار ؛ لأن السنين جمع ولا تخرج مفسرة "[٣]

وقال أيضا : " . . ويوحدون الفعل ، لأن المفسر يدل عليه " [٤]

وقال ثالثا :- " فرق بين التفسير ، وبين (كذا) ما فسره " [٥]

---

[١] - نفسه ٢ / ٤٩ وذكر في ١ / ٧٩ أن " المفسر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : (ضقت به ذرعا) وقوله : (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) فالفعل للذرع ؛ لأنك تقول (ضاق ذرعي به) فلما جعلت الضيق مسندا إليك ، فقلت (ضقت) جاء الذرع مفسرا ؛لأن الضيق فيه ، كما تقول : هو أوسعكم دارًا دخلت الدار ، لتدل على ان السعة فيها ، لا فى الرجل)

وذكر في قوله - تعالى - (بطرت معيشتها) : " وهي من المعرفة كالنكرة - لأنه مفسر - والمفسر في أكثر الكلام نكرة " وذكر مثل ذلك في ٢٢٥/١

ففي قوله - تعالى - (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا) قال : " نصبت الذهب ؛ لأنه مفسر لا يأتى مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهما ، ولك خيرهما كبشا ، ومثله قوله : (أو عدل ذلك صياما) وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله "

[٢] - إصلاح المنطق / ٣٣١

[٣] - مجالس ثعلب ، القسم الأول / ٢٦٥

[٤] - السابق - القسم الأول / ٢٧٣

[٥] - السابق - القسم الثانى / ٤٢٥

وقال رابعا في :- (لا تتخذوا إلهين اثنين)النحل /٥١ " . . يرجع إلى الأصل ؛ لأنه كان ينبغى أن يكون مع الواحد والاثنين تفسير " [١]

وكذا جاء عند ابن الأنباري في قوله :-

" إن العدد سبيله ألا يفصل بينه وبين المذكر والمؤنث ؛ لأنه مبهم ، وإنما يبينه ويفسره الذي يأتي ، فإذا قلت : عندي عشرون درهما ، دللت بالدرهم على أن (العشرين) مذكرة . [٢]

وبهذا المفهوم ورد عنده أيضا في كتابه: (إيضاح الوقف والابتداء) [٣] وكتابه:(شرح القصائد السبع الجاهليات) . [٤]

وعلى هذا سار من مال إلى مدرسة البصرة ممن عرف المذهبين - البصري والكوفي - ومنهم من قارب بين مسمياته - كما ترى - فقد ورد عند الزبيدي في قوله :-

" . . ونصبت(رجلا)على التفسير ؛ لأنك حين قلت : هؤلاء أحد عشر ، لم يعرف هذا المعدود حتى قلت (رجلا) ففسرت المعدود " [٥]

وورد عند مكي بن أبي طالب في قوله:- " ومثلا نصب على التفسير "[٦]

---

[١] - السابق - القسم الثانى/٤٣٧

[٢] - المذكر والؤنث / ٦٤٢

[٣] - راجع صفحات الكتاب ١ / ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢

[٤] - راجع صفحات الكتاب / ٧٠ ، ٧٩ ، ٣٠٩ ، ٣٤١ ، ٣٨٨

[٥] - انظر : الواضح فى علم العربية / ٨٨

[٦] - مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٤ وانظره أيضا في ١ / ١٠٤ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٩ - ٢ / ٥٨٥

وعند الزمخشري في قوله " التمييز ويقال له التبيين والتفسير . . . " [1]

وعند ابن يعيش في قوله :- " اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد "[2]

وعند الاسفرا ييني في قوله :-

" وحبذا مجرى نعم ، وهو مسند إلى اسم الإشارة وهو مثل إبهام الضمير في (نعم) ثم فسره، إلا أنهم سوغوا ترك التفسير فيه " [3]

وعند ابن الناظم في قوله : " من الفضلات ما يسمى مميزا وتمييزا ومفسرا وتفسيرا "[4]

وعند أبي حيان في قوله : " التمييز : يطلق على التمييز والتبيين

والتفسير والمميز والمبين والمفسر "[5]

وعند المرادي ، وسماه : المفسر[6] ، وكذا عند ابن عقيل[7]، والأشموني[8] ، والسيوطي[9] والخضري[1]

---

[1] - المفصل فى علم العربية / ٦٥

[2] - شرح ابن يعيش على الفصل ٢ / ٧٠

[3] - انظر : لباب الإعراب / ٢٣٤

[4] - انظر : شرح الألفية / ١٣٦

[5] - انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٢١

[6] - انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١٦٧

[7] - انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٦

[8] - انظر : شرح الأشموني ٢ / ١٩٤

[9] - انظر : همع الهوامع ٢ / ٢٦٢ وراجع غير ما سبق : الغرة لابن الدهان ٢ / ١٧٧ والمساعد ٢ / ٥٤ .

وهكذا جاءت المسميات - على اختلاف مضومنها ومفهومها - باسم واحد ، بدا أصل استعماله عند أهل البصرة وخالف فيه أهل الكوفة مما ساعد على انتشار آفته بين من جاء بعدهم .

١٠- ومما دار الخلاف حول مفهومه بين أهل المدرستين (الظرف) وهو ما أسماه الكوفيين (المحل) و (الغايات) وانفرد الكسائي بتسميته (الصفة) ويطلق الكوفيين -أعنى مصطلح الصفة وحروف الصفات - على حروف الجر ، وكذا يسمونها : حروف الإضافة ؛لأنها كما ذكر السيوطي - تضيف الفعل إلى الاسم ، أى توصله إليه وتربطة به ، وحروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم ، فقولك : جلست في الدار ، دلت (في) على أن الدار وعاء للجلوس " [٢]

وأرى أن ذلك يخص حرف الجر (في) وما فيه دلالتها من الحروف ، لا أن يطلق على كل الحروف .

وإضافة الفعل إلى الاسم - إيصاله - هنا ، إنما ينسحب على الظرف كذلك ، لأن الظرف لابد له من مضاف إليه متى يتم معناه ويأخذ دلالته ، فإنه لا يصح أن تقول : (جلست فوق) حتى تضيف إليه ما يتمم المعنى من قولك (السطح) أو (الدار) أو (الشجرة) مثلا ، كما لا يصح أن

(وهذا إن دل ، فإنما يدل بوضوح على تشتت المنهج واختلاط الفكر ، وعدم الفرق بين التسمية والمسميات ، وهذا واضح في الفضلات على أركان الجملة ، فلم يكن هناك ثبات في إطلاق الاسم على مسماه ، مما نتج عن ذلك اختلاف مسمى الكلمة عند إعرابها ، فمن المعربين من أطلق (التمييز) أو (المفعول لأجله) أو (بدل المطابقة) على إرادة التفسير، ومنهم من خلف ذلك ، فأطلق التفسير عليهم ، وهذا يلجيء لقرينة تدل على معنى الكلام وإعرابه .

[١] - انظر : حاشيته على ابن عقيل ١ / ٢٣١

[٢] - راجع همع الهوامع ٢ / ١٩

تقول : (نظرت في) أو (كنت بـ) حتى تتمم المعنى بالمجرور الذي على معناها بقولك (الكتاب) أو (الدار) أو (المسجد) مثلا .

ولعل تسمية الكسائي (الصفة) لإرادة مجيء النكرة بعدها صفة ؛ إذا قلنا : رجل في الدار ، وطفل فوق السطح ، وبلبل فوق الغصن .

وممن قال بقولهم من اللغويين القدامى . الأزهرى في كتابه (التهذيب)[1].

هذا؛ وإن كان الكسائى والفراء قد اختصا بتسمية المصطلح ذاته ، إلا أننا نجد الفراء يخلط بين المسمى ، والاسم . فاستعمل مصطلح (الصفة) في قوله : " فلا تحذفن ألف (اسم) إذا أضفته لغير الله - تبارك وتعالى - ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك

---

[1] - راجع : تهذيب اللغة ١٤ / ٣٧٣ (وممن نسبوا هذا المصطلح أيضا للكوفة والكسائي أبو حاتم السجستاني حين غمز الكوفيين بقوله " أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ... إنما هم أحدهم ... أن يسير اسما يخترعه ... فيسمى ... الظرف صفة ، ويسمون حروف الجر الصفات " وكذلك أبو بكر بن السراج قال : " واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظرفا ، يسميها الكسائى صفة " وابن السراج بصرى - أخذ عن المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موته . ونسبه أيضا أبو جعفر النحاس في قوله " والكسائي يسمى حروف الخفض صفات "وكذا نسبه أيضا : ابن السيد البطليوسي في (الاقتضاب) والأنباري في الإنصاف - وهو بصري الهوى - ونسبه كذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) وأبو حيان في الارتشاف ، وقال " وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظروفا ، بل يسميه الفراء واصحابه محلا ، والكسائي يسمي الظروف صفات ، ولامشاحة في الاصطلاح ". ولخص ذلك السيوطي في الهمع .

راجع في ذلك : مراتب النحويين / ١٠١ ، ١٠٣ والأصول في النحو ١ / ٢٤٦ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١١٩ والاقتضاب في شرح أدب الكتاب / ٢٥٧ و الإنصاف ١/ ٥١ (المسألة السادسة) وشرح ابن يعيش على المفصل ٤ /٧٤ ، ٨ /٧ والارتشاف ٣ / ١٣٨٩ وهمع الهوامع ٢ /١٩ وشرح التصريح ١ / ٣٣٧ والأشموني ٢/ ١٢٥

الصفة حرفا واحدا مثل الـــلام والكاف ، فتقول :(لاسم الله حلاوة فى القلوب) ، و(ليس اسم كاسم الله) " .[١]

واستعمل مصطلح المحل في قوله " ... وليس في قوله (فتطردهم) [٢] الأنعام /٥٢ إلا النصب ؛ لأن الفاء مردودة على محل ، وهو قوله (ما عليك من حسابهم) و (عليك) لا تشاكل الفعل ، فإذا كان ما قبل الفاء اسما لا فعل فيه ، أو محلا مثل قوله (عندك وعليك وخلفك) ... لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب" .

واستعمل مصطلح (الصفة) وهو نفس المراد من السابق في بيان معنى قوله - تعالى - :- (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا)البقرة /٤٨ ،١٢٢ قال :" فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ، ومرة بالصفة ، كقولك : لا تجزي نفس عن نفس شيئا ، وتضمر الصفة ، ثم تظهرها ....." إلى آخر النص.[٣]

واستعمله بمفهوم الظرف في بيان معنى قوله تعالى:-" لأقعدن لهم صراطك المستقيم "الأعراف /١٦ قال :-

" المعنى - والله اعلم - لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم . وإلقاء الصفة من هذا جائز ، كما قال : قعدت لك وجه الطريق ، وعلى وجه الطريق ؛لأن وجه الطريق صفة في المعنى ، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قيل :- آتيك غداً أو آتيك في غدٍ " [٤]

---

[١] - معانى القرآن ١ / ٢٤

[٢] - معاني القرآن ١ / ٢٨

[٣] - معانى القرآن ١ / ٣١ وما بعدها ، وقد ذكر محققا الكتاب ما دار بين الفراء والكسائي والبصريين من خلاف في المسالة فراجعه .

[٤] - المعاني ١ / ٣٧٥

وكذا استعمله قبله أستاذه الكسائي ـ وقد نقل الفراء ذلك عنه ـ زاعماً ـ أنه سمع : (عنكما البعير فخذاه) ، فأجاز ذلك في كل الصفات التي تفرد " [1]

وأيضا بمعنى حروف الجر ، وكان " لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ، ويقول : لو أجزنا إضمار الصفة هنا ، لأجزت : أنت الذي تكلمت ، وانا أريد : أنت الذي تكلمت فيه "[2]

وأن (من) تدخل على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام وفى . [3]

هذا ؛ وقد استعمله كذلك من الكوفيين ثعلب في (المجالس) مريدا به الظرف وحروف الجر .

قال : " قال أبو العباس : وإذا أفرد الصفة رفع : زيد خلف ، وزيد قدام ، وزيد فوق ، الصفة تؤدي عن الفعل " .[4]

وقال : " إذا قلت : ما فيك راغب زيد ، وما طعامك آكل زيد ، كان الاختيار هكذا الرفع ، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول والصفة . . وإنما تدخل الباء للفعل . . . فإن نصبوا فقالوا : (ما طعامك زيد آكلا ، ومافيك زيد راغبا) لم يعبأوا بالصفة ولا المفعول " [5]

وتابع هؤلاء الثلاثة ابن الأنباري في كتابيه (المذكر والمؤنث) و (شرح القصائد السبع)

---

[1] ـ المعاني ١ / ٣٢٣

[2] ـ السابق – نفس الجزء والصفحة

[3] ـ أدب الكاتب / ٣٩٢ ، ٣٩٣

[4] ـ مجالس ثعلب ١ /٦٤

[5] ـ السابق ٢ /٤٧٧

قال في بيت جرير:-

هبت شمالا فذكرى ماذكرتكم ....عند الصفاة التي شرقيَّ حورانا

" نصب (شرقي حوران) على مذهب الصفة "[1]

هذا على معنى الظرف ، وقال في قول عنترة :

إن كنت أزمعت الفراق فإنما ... زمت ركابكم بليل مظلم

" والفراق منصوب بأزمعت ، والمعنى : أزمعت على الفراق ، فلما أسقط الصفة ، نصب الفراق بالفعل . أنشد الفراء :

نغالي اللحم للأضياف نيِّا ... ونبذله إذا نضج القدور

أراد نغالى باللحم ، فأسقط الصفة ونصب " .[2]

وغير هؤلاء وكثير ممن نسبوا المصطلح إلى الكوفيين ومدرستهم .

والحق أن البصريين أول القائلين به ، فالخليل - رأس مدرستهم - قد استعمله على المعنيين - الظرف وحرف الجر - كثيرا في كتابه . انظر معي :-

ا - في مادة (عند) باب العين والدال والنون : " عند حرف الصفة ، فيكون موضعا لغيره ولفظه نصب ؛ لأنه لغيره ، وهو في التقريب شبه اللزق ، لايكاد يجيء إلا منصوبا لأنه لايكون إلا صفة معمولا فيها ، "[3]

ب - وفي مادة (بعد) العين والدال والباء معهما : " إذا لم يكن قبل وبعد غاية ، فهما نصب ؛ لأنهما صفة . . فإذا أضفته نصبت ، وإذا وقع موقع الصفة . . . فإذا ألقيت عليه (من) صار في حد الأسماء ، كقولك : من بعد زيد ، فصار (من) صفة ، وخفض (بعد) ؛ لأن (من)

---

[1] - المذكر والمؤنث لابن الأنباري / ٣٣٩ والبيت في ديوان جرير /٥٩٦

[2] - شرح القصائد السبع / ٣٠٣ ، وما بعدها

[3] - العين ٢ / ٤٣

حرف من حروف الخفض ، وإنما صار (بعد) منقادا لـ (من) وتحول من وصفيته إلى الإسمية ؛ لأنه لاتجتمع صفتان "[1]

ج - وفي مادة (حلّ) باب الحاء مع اللام .

" قال الأعشى : إن محلا وإن مرتحلا . . .

قال بعضهم : أراد أن فيه محلا ، وأن فيه مرتحلا ، فأضمر الصفة "[2]

د - وفي مادة (حوش) باب الحاء والشين والواو معهما : " وحاشا : كلمة استثناء ، وربما ضم إليها لام الصفة . [3]

قال الله تعالى : " قلن حاشا لله "[4]

هـ - وفي مادة (خزن) باب الخاء والزاي والنون معهما " قال الخليل :-

النصب خزانة النحو .. أي معولهم عليه أكثر سائره ، النصب في الحال والقطع والوقف إضمار الصفات" .[5]

و - وفي مادة (دون) باب الدال والنون و واو معهما . . . .

" وكذلك الدون يكون صفة ، ويكون نعتا على هذا المعنى ، ولا يشتق منه فعل ، وتقول : هذا دون ذلك في التقريب والتحقير ، فالتقريب منصوب ؛ لأنه صفة ، والتحقير مرفوع "[6]

---

[1] - السابق ٣ / ٥٣

[2] - السابق ٢ / ٢٤٦

[3] - السابق ٣ / ٢٦٢

[4] - من الآية رقم ٥١ من سورة يوسف

[5] - العين ٤ / ٢٠٩

[6] - السابق ٨ / ٧٢

ز - وفي مادة (إلى) باب اللفيف من اللام : " إلى حرف من حروف الصفات " [١]

ح - وفي مادة (في) باب اللفيف من الفاء : " في حرف من حروف الصفات " [٢]

واستعمله كذلك خلف الأحمر البصري . قال في باب الحروف التي تخفض مابعدها من اسم ، وأخبارها مرفوعة : " ويقال لها حروف الصفات ، وهى من وإلى وعن وعلى وتحت ودون وعند ، وحذاء وإزاء . . ."[٣] إلى آخر النص

وكذا استعمله ابن قتيبة وقسمه أبوابا (باب إدخال الصفات وإخراجها)[٤] و (باب دخول بعض الصفات على بعض)[٥] و (باب زيادة الصفات)[٦]

هذا كله إن دل فإنما يدل على تعصب نتج عنه ميل النفس وهواها إلى البصرة وأساتذتها وتحامل على الكوفة وأهلها دون حكم عاقل وحياد فكر مستنير. وهل كل الناس إلا هكذا ؟!!

وقد يخالفني الرأى من يقول إن الكوفيين إذا استعملوا بعض المصطلحات ، فلا يلزم بالضرورة أن يكون مرد ذلك الاستقلال والعصبية والرغبة في التفرد ، فقد يكون الاختلاف في الرؤية والانتقاء والتفاوت في الحس اللغوي سببا للاختلاف في المصطلح ، وكثيرا مانجد في

---

[١] - السابق ٨ / ٣٥٦

[٢] - السابق ٨ / ٤٠٩

[٣] - انظر كتابه : مقدمة في النحو / ٤٣ وما بعدها

[٤] - راجع : أدب الكاتب / ٣٩١

[٥] - السابق / ٤١٥

[٦] - السابق / ٤١٩

العصر الحديث اختلافا بين ما تنتقيه المجامع اللغوية والعلمية من مصطلحات حديثة .[1] فهذا رأيه ، ولكل وجهة .

١١ - ومما استعمل مشتركا بين أهل المدرستين ، ونسب لأهل الكوفة - مخالفة – مصطلح: (النعت) وما يقابله (الصفة)

فقيل : النعت كوفي والصفة بصرية .

والحق ، فإن سيبويه أول من أطلق مصطلح النعت واستعمله ، وجعله عنوان بابه في الكتاب " هذا باب النعت على المنعوت والشريك على الشريك . . . فأما النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجل ظريف قبل . . . . ومن النعت أيضا:مررت برجل أيّما رجل ، فأيما نعت

للرجل . . . . ومن النعت أيضا : مررت برجل مثلك . . . "[2]

---

[1] - هكذا يرى الدكتور / محمد إبراهيم عبادة . راجع : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ١٦

[2] - الكتاب ١ / ٢٠٩ (بولاق) ويلحظ على سيبويه أنه استخدم المصطلحين معا في الكثير من أبواب الكتاب بما يثير الخلط في إطلاق المصطلح بين النظرية والمثال ، فقد أطلق مصطلح النعت على الباب وفي كثير من مسائله ، ثم استخدم مصطلح الصفة ومطابقتها للموصوف في التعريف والتنكير ، وما يحتمل الوصف ،والحال وصف النكرة بالمعرفة ،وامتناع وصف المختلفين تعريفا، وتنكيرا، ووصف المؤنث بالمذكر،وعكسه، والصفات الواقعة على المذكر، والمؤنث، والوصف بالمصدر، وباسم الفاعل ،وبالجامد ، وما يوصف به العلم، والمضاف إلى المعرفة ،وما يوصف به المعرف بأل، والمنادى ، وأن المضمر لا يوصف بالمظهر أبدا ، ووصف المنادى ، ووصف (أي) ومن وما النكرتين ، والصفة على وجه التشبيه .ثم عاد واستخدم مصطلح النعت بـ (حسب ومثل وسيٍ) وأخواتهن،والنعت باسم الجمع، وبكل، وبحق في المعرفة والنكرة ، وفي نعت غير الواحد إذا اختلف، وإذا ائتلف، وفي نعت الواحد بوصف مضاف إلى مثنى ، وغير الواحد بوصف مضاف إلى مفرد ، وفي نعت معمولي العاملين ، وفي النعت الذي لايحسن السكوت عليه ، وفي النعت السببي وفي عطف النعوت .
راجع : باب النعت كاملا في الكتاب ، والصفحات على سبيل المثال : ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٣٦٣ - ٢ / ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ١٩٣ ، ٢١٢ ، ٣٤٥ - ٣ / ٢٣٦ ، ٢٣٧

وقد أطلق الصفة على (النعت والحال والتمييز) في عموم أبوابها إذ قال في الكتاب ٢ /١٢١ " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل ويكون هو هو ، وليس من= = اسمه ، كقولك : هذا زيد ذاهبا

هذا عند سيبويه ، وقد استعملته مدرسة الكوفة ، والمعنى عندهم نفس ما عليه مدرسة البصرة من إطلاقه على (الصفة) وإطلاق الصفة عليه ، مع فارق الدلالة بينهما. ففي قول الله تعالى - (عوان بين ذلك)البقرة /٦٨ يقول الفراء : " والعوان ليست بنعت للبكر " [١]

وفي قوله - تعالى - (كتاب من عند الله مصدق)البقرة /٨٩ يقول : " إن شئت رفعت (المصدق) ونويت أن يكون نعتا لـ (الكتاب) لأنه نكرة "[٢]

وفي قوله- تعالى - (أذلة على المؤمنين)المائدة /٥٤ يقول : " خفض ، تجعلها نعتا لقوم . ."[٣]

وفي قوله : (هنالك الولاية لله الحق)الكهف /٤٤ : " رفع من نعت الولاية ، وفي قراءة أبي : هنالك الولاية الحق لله ، وإن شئت خفضت ، تجعله من نعت (الله) . . . ."[١]

، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك : هذا درهم وزنا ، لايكون إلا نصبا " .

هذا ، وقد سبق أن قيل : النعت كوفي ، وهو من نسبة البصريين إليهم - أي المصطلح - وعليه سار المتأخرون - وقد نسبوه إلى الفراء كما في الأشموني ١ / ٩٤ ، ٣ / ٩ ، ٤٦ والهمع ٢ / ١١٦ ، ١١٨ والتصريح ٢ / ١١٤ ، ١١٥ وابن عقيل ٢ / ٥٣

وربما يكون هذا الخلط والمزج ناتجا عن الحد الفاصل بين دلالة النعت ودلالة الصفة - مما جعل بعضهم يطلق عليه : النعت الموافق - وهو مالم يكن محلا ولاجارا - ويراد به : ماكان في المعنى عين المنعوت ، فمثلا إذا قلت : زيد العالم ، كان (العالم) في المعنى نفس زيد متصفا بالعلم والفرق بينه وبين الصفة هنا : أن الصفة دالة على بعض أحوال الذات نحو (عاقل) و (شريف)، ولأن الصفة تدل على الموصوف المخالف معنى ، فالجار والمجرور والظرف مع المضاف إليه - وهما في محل الصفة - لايكونان نفس الموصوف في المعنى ، والفرق بين قولنا : (زيد عالم) و (رجل عاقل) وبين قولنا : (زيد في المسجد) و (رجل فوق البيت) فاعرف ذلك .

[١] - معاني القرآن للفراء ١ / ٤٤

[٢] - السابق ١ / ٥٥

[٣] - السابق ١ / ٣١٣

وفي قوله : (ولي فيها مآرب أخرى)طه /١٨ قال : " جعل (أخرى) نعتا للمآرب ، وهي جمع" .[٢]

وفي قوله : (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)الذاريات /٥٨ قال : " قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت القوة ، وإن كان أنثى في اللفظ ، فإنه ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول " [٣]

ويلحظ أنه استعمل مصطلح الصفة هنا - في الآية - كذلك . قال : " وقرأ الناس (المتينُ) رفع من صفة الله تبارك وتعالى ".[٤]

وفي قوله : (من الله ذي المعارج)المعارج /٣ قال : " وقوله : ذي المعارج ، من صفة الله عز وجل ؛ لأن الملائكة تعرج إلى الله عز وجل ، فوصف نفسه بذلك " .[٥]

فهل ترى - معي - أن مدلولات المصطلح عند الفراء أوفق استعمالا وأعمق معنى مما هي عند أهل البصرة ومن تبعهم ، وما أرى من ذلك إلا الفلسفة والنأي عن المراد الذي يجب أن يفهم إلى التعقيد الذي أريد به شهرة وسمعة ، وقد حكى ابن النديم ما قيل عن الفراء ومصطلحاته في نحوه ومعاينه " إن دام هذا على هذا علم النحوَ الصبيانُ

---

[١] - السابق ٢ / ١٤٥

[٢] - السابق ٢ / ١٧٧

[٣] - السابق ٣ / ٩٠

[٤] - السابق - نفس الجزء والصفحة

[٥] - معاني القرآن ٣ / ١٨٤

" وقد أشار من قال - على رفاقه - أن ينقطع المتعلمون عن مجلسه [1] .

وربما يكون قائل ذلك الأخفش ؛ لما حكاه الجاحظ في ذلك لما قال للأخفش : " أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، ومالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال :- " أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إليَّ فيها . . وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذا كنت إلى التكسب أذهب . . " [2]

١٢ - ومما استعمل - منسوبا لغير أهله - وهو على لسان الفريقين ، ما اصطلح عليه بلفظ (الجحد) على أنه في لسان أهل الكوفة ويقابله في لسان أهل البصرة (النفي) وهو بمفازة عن الحق ، وعن الصواب أوغر ، وذلك لأمرين .

أحدهما : أن بعض النحاة اعتمد على نص نقله أو اطلع عليه - دون استقرار - فحكم - قطعا - بكوفية المصطلح .

وأما **الثاني** : فإن المتأخرين منهم لم يتثبتوا مما نقل عن الأوائل ، مما قر في الدرس عندهم - إثباتا - أن المصطلح من وضع الكوفيين ، يقابله النفي عند البصريين . والحق أن بينهما كبير فرق ، فالجحد أعم إذ فيه نفي وإنكار مع تأكيد قطع فيما نفي أو أنكر مما يبعده عن حد الإقرار - ثبوتا أو نفيا -

---

[1] - الفهرست / ٦٦ (ط اوربا)

[2] - الحيوان ١ / ٩١

والناظر في كتب اللغة يرى أن أول من استعمله هو الخليل ، وتابعه فيه من جاء بعده من اللغويين والنحاة ، مستعملين ذلك المصطلح بلفظه وبمعنى النفي .

ورد في العين : -

ا - في باب اللام والميم " لم خفيفة من حرف الجحد "[١]

ب - وفي باب اللفيف من النون :" إنْ خفيفة . حرف مجازاة في الشرط ، وجحود بمنزلة (ما)[٢]

ج - وفي باب اللفيف من الميم : (ما : حرف يكون جحدا)[٣]

وفي نفس الباب أيضا : " أما : استفهام جحد . . أما تستحي من الله ؟ أم عندك زيد " فإذا قلت : أما إنه لرجل كريم ، وأما والله لئن سهرت كل ليلة ، لأدعنك نادما وأما لو علمت بمكانك لأزعجنك . . . فإنها توكيد لليمين يوجب به الأمر " [٤]

والذي يفهم منه أنها لما كانت في الأمر المثبت أكدته ، كما جعلته جحدا في المنفي .

د - وفي باب الجواب بالفاء ، ذكر خلف الأحمر البصري أن ذلك في خمسة أشياء في باب (إن) . . عند الأمر والنهي والجحد والاستفهام والتمني . " [٥]

واستعمل المصطلح - بلفظيه - الأخفش في (معاني القرآن) ، ومن ذلك - مثلا - عنده :

---

[١] - العين ٨ / ٣٢١

[٢] - السابق ٨ / ٣٩٦

[٣] - السابق ٨ / ٤٣٤

[٤] - السابق ٨ / ٤٣٥

[٥] - السابق ٨ / ٤٣٥

"وهذا باب الفاء، قوله :(ولا تقربا هذه الشجرة، فتكونا من الظالمين) البقرة /٣٥ فهذا الذى يسميه النحويون (جواب الفاء)، وهو ما كان جوابا للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجحود" [١]

ويؤكد ذلك المعنى ابن جرير في (جامعه) ، وأنها ليست نفيا على حده ولا جحدا على حده .

قال في قوله - تعالى - (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)الفاتحة /٧ : " وقد كان بعض نحويي البصرة يزعم أن قراءة من نصب (غير) في (غير المغضوب عليهم) على وجه استثناء (غير المغضوب عليهم) من معاني صفة (الذين أنعمت عليهم) ..... وأما نحويو الكوفة فأنكروا هذا التأويل واستخطأوه ، وزعموا أن ذلك لو كان كما قاله الزاعم من أهل البصرة لكان خطأ أن يقال (ولا الضالين) ؛لأن (لا) نفي وجحد ، ولا يعطف بجحد إلاعلى جحد ...."[٢]

ولعل الزاعم ذلك رأى أنه لما كانت (لا) بمعنى (غير) واشتركتا في معنى النفي والجحد سوغ مجيء (لا) بعد (غير) ونصبت (غير) على الاستثناء .

وهذا أبو جعفر النحاس يذكر في شرح أبيات سيبويه : باب النفي والجحد ، وفيه : " .... لا لغو على الجحد ولا تأثيم على النفي " [٣]

وذكر السيرافى - سلفا - اشتراكهما في الجحد [٤]

---

[١] - معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣١ ، ٣٣٣

[٢] - جامع البيان ١ / ٦٠ ، ٦١ وفي شرح السيرافي على الكتاب ١ / ٣٥٧ ذكر أن (لا) بمعنى (غير) وإنما استعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد ؛ لأن (غير) مسلوب عنها ما أضيفت إليه.

[٣] - شرح أبيات سيبويه / ٧٩ ، ٨١

[٤] - انظر هامش الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق)

وبمثل ما قال الأخفش ـ سابقا ـ قال الزبيدي : " اعلم أن الفاء إذا كانت جوابا للأمر والنهي والعرض والتمني والجحود ، فإنها تنصب "[1]

وجعل النفي مصطلحا خاصا في بابه ، وربطه بأدواته ، ومنه " باب ما النافية ..... "[2]

وهذا أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يذكر الأوجه في (ما) ـ أسماء وأحرف " والخمسه الأخر : جحود : ما هذا بشرا ، أهل الحجاز ينصبون بها الخير إذا كان منفيا "

وقال أيضا : " .... فهذه تجوز في الايجاب والنفي " [3]

وفي كتاب (المشكل) لمكي ، يذكر " إنما جمع في قوله : ليحاجوكم ؛ لأنه رده على معنى أحد ؛ لأنه بمعنى الكثرة ، لكن (أحد) إذا كان في النفي أقوى في الدلالة على الكثرة منه إذا كان في الإيجاب ، وحسن دخول (أحد) بعد لفظ الاستفهام ؛ لأنه بمعنى الإ نكار والجحد ، فدخلت (أحد) بعده ، كما تدخل بعد الجحد .... " [4]

ويذكر الحريري في (الدرة) أن (لا) مما لا يستعمل إلا في الجحد ، وأما (بلى) فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي ، ومعناها إثبات المنفي ورد الكلام من الجحد إلى التحقيق "[5]

---

[1] ـ الواضح فى علم العربية / ٩٩
[2] ـ السابق / ٧٨
[3] ـ منازل الحروف / ٥٩ ، ٦٠
[4] ـ مشكل إعراب القرآن ١ / ١٦٤
[5] ـ درة الغواص في أوهام الخواص / ٧٣ ، ١٩٢

هذا ، وقد استعمله الكوفيون . والفراء . كما استعمله الخليل - ومن جاء بعده - ولا ندري علة نسبه لهم إلا المخالفة ، أو التناسي وعدم الدقة في النقل أو الخطأ في النسبة - وهي من مآرب المحرِّفين .

فمن استعمال الفراء له ، ما ذكره في (بلى من كسب سيئة)البقرة /٨١ وأنها " وضعت لكل إقرار في أوله جحد ، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه " [١]

وفي قوله تعالى (فشربوا منه إلا قليلا منهم)البقرة /٢٤٩ يذكر أن " الوجه في إلا أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه .... وقال الله تبارك وتعال (ما فعلوه إلا قليل منهم) .... وهي في قراءة أبي (ما فعلوه إلا قليلا) كأنه نفي الفعل ... " [٢]

وأطلق لفظ (النفي) بدلالته في موضعه في مثل قوله: (ولا تطغوا فيه) طه /٨١ و (لا تفتروا على الله كذبا)طه /٦١ و(لا تميلوا كل الميل) النساء /١٢٩ " وما كان من نفي ففيه مثل هذا " [٣]

أي : جواز النصب بأن المضمرة والجزم بعد الفاء في جواب النفي أو النهي .

وكذا استعمله تلميذه ثعلب في مجالسه ، " كل استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به بـ (بلى) و (لا) وكل استفهام لا جحد معه ، فالجواب فيه نعم ، وإنما كره أن يجاب ما فيه جحد بـ (نعم) لئلا يكون إقرار بالجحد من المتكلم ." [٤]

---

[١] - معاني القرآن ١ / ٥٢

[٢] - السابق ١ / ١٦٦

[٣] - السابق ١ / ١٢٧

[٤] - مجالس ثعلب - القسم الثاني / ٤٧٥ (دار المعارف)

وجاء بعده من المتأخرين ابن السكيت ، وعقد له باب (ما يتكلم فيه بالجحد) وباب (ما لا يتكلم فيه إلا بجحد) [1]

بعد ذلك يمكن القول باستعماله - وكذا من جاء بعده- مصطلح الجحد - كما استعمله البصريون - وكذا مصطلح النفي - ولكل دلالته عنده ، واستعماله الجحد أكثر، كما يمكن القول ، وقال به غيرنا - بأن الجحد في دلالته أعم وأوفق من النفي الذى يساير روح الفلسفة .[2]

١٣- **ومما استعمل** - مخالفا الدلالة وجريا على القاعدة - ما أسموه : (اسم الفاعل) أو (الفعل الدائم) . والنظرة مختلفة .

فالفعل في النحو العربي - من حيث اللفظ - يدل على الحدث والمحدث والزمن . فالحدث يدل عليه الفعل بلفظه الذي بني منه ، وإن اشتركت معه الأسماء في الاشتقاق في جانب من الدلالة المعنوية على مسمى الحدث .

وكذلك الفاعل - أو المحدث - فيدل عليه بعلامات لفظية أو معنوية تضاف إلى بناء الفعل الدال بلفظه المجرد على الفاعل المفرد الغائب ، وهو الشخصية المحايدة بين المخاطب والمتكلم .[3]

وهناك علامات - أولواحق - تلحق المضارع ، ويفهم السامع دلالتها على عدد الفاعل بحسه اللغوي .

---

[1] - إصلاح المنطق / ٤٢٤ ، ٤٢٥

[2] - راجع : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/ ٤٤٢

[3] - راجع : الفكر النحوي عند العرب / ٣١٧

أما عنصر الزمن ، فقد حظي باهتمام النحويين ، فقسموه (ماضيا - مضارعا - أمرا) عند البصريين ، وعند الكوفيين مقسوم إلى (ماض - مضارع - دائم) .

وإذا عدنا إلى أول كتب المتقدمين - وهو كتاب سيبويه - وجدنا أنه قسم فيه الفعل تقسيما يدل من خلاله أنه عد الفعل الأمر والمضارع للمستقبل - مع أن المضارع يكون للحاضر أيضا ، وهذا ما أخذه عنه ، وفهمه من جاء بعده .[1]

أما الكوفيون ، فلم يعدوا الأمر فعلا مستقبلا - إذ هو منقطع من المضارع عندهم - وقدروا لبناء صيغته تقديرات متكلفة .

والفعل الدائم الذي حكوه ، مقصود به بناء اسم الفاعل ؛ لدلالته على دوام العمل واستمراره .[2]

واشترط البصريون لعمل هذا البناء - المختلف في تسميته - الاعتماد على : (النفى أو الاستفهام او الخبر أو الحال . . . .)

ومع هذه الأشياء التي يعتمد عليها ، عد البصريون والكوفيون تلك الأفعال الدائمة أسماء ، وأعربوها إعراب الأسماء منطلقين من ظاهرة العمل وطبيعة المشابهة بين الأفعال الدائمة والفعل المضارع ، وكأن الدلالة مرتبطة بزمن معين هو زمن المضارع .[3]

---

[1] - راجع : الكتاب ١ / ٢ والأصول لابن السراج ١ / ٤٢ وعلل النحو للزجاجي / ٥٣

[2] - راجع مادار بين ثعلب والمبرد في الفعل الدائم ورأي الفراء فيه في مجالس العلماء للزجاجي / ٨٤ وللدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور / عبد الحليم النجار رأي في ذلك فراجعه في كتاب / مدرسة الكوفة / ٢٤١

[3] - هناك صيغ تتسم بسمات فعليه جارية مجرى الفعل كما نص سيبويه ومنها (الدائم أو اسم الفاعل أو بناء فاعل أو صفة فاعل - حسب ما سماها به المحدثون) وقد أكد القدماء عمل تلك الصيغ - وهذا ما نلحظه في أمثلة سيبويه، وتحليلات من تلاه . أما زمن

تلك الصيغ فهو ملحظ ثانوي للعمل ، فإذا كان اسم الفاعل ينحو منحى الفعل المضارع ، أو يتطابق معه كان لابد أن يعبر عن زمنه الذي هو عندهم الحال والاستقبال ،وكأن التطابق بين دلالتي صيغة (فاعل) وصيغة (يفعل) في الزمن يفيد أن الصيغتين تنطويان على حدث واحد في زمن واحد . وهذا يفيد أن زمن الصيغتين كلتيهما ليس مرتبطا بشكلهما ، إنما هو مرتبط بزمنهما .

فإذا نونت صيغة(فاعل) وقطعت عن الإضافة عملت ، وبعملها تتحول إلى فعل مضارع لتوافقهما في المعنى والعمل . قال الفراء : " وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالاضافة ".

أما وجه المشابهه بين اسم الفاعل - أو الدائم - والفعل المضارع فمن ناحيتين . الأولى : حمل المضارع على الاسم في الإعراب . والثانية : حمل الاسم عليه في العمل . ذلك لأن حق الإعراب للاسم في أصله بسبب ما يعتوره من المعاني ، ولم تكن في صورته وبنائه أدلتها ، وإنما هي مشتركة بين الأسماء فجعلت حركات الاعراب تنبيء عنها ، أما الفعل فقد تطفل - هكذا نص الزمخشرى - بسبب المضارعة ، وإذا ضارع الاسم جرت عليه المعاني، فأعرب ، " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين " فإن قولك (إن عبد الله ليفعل) موافق قولك (لفاعل) ، و " تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام " وكذا قبوله - أى المضارع - السين وسوف كالالف واللام للأسماء المعرفة . فتلك المشابهة حملت الفعل على الاسم مرة باعتبار الفعل معمولا ، وحملت الاسم على الفعل مرة أخرى باعتبار الاسم عاملا . فصيغة (فاعل) " جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منونا "

ونلحظ على النحاة أنهم جعلوا علة إعراب الاسم واجبة وعلة إعراب الفعل جائزة ، ذلك لأن معاني المضارع الإعرابية غير مقصورة عليه ، بل تستفاد بوضع اسم مكانه .

كما نلحظ عليهم أنهم بنوا مفهوم المضارعة على عنصري التفسير والشكل ، أما التفسير فالمضارع يكون " شائعا فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص " ، وأما الشكل فالمضارع يجري على الاسم في حركته وسكونه .

ونرى أيضا أن الكوفيين - في تعليلهم الظاهرة - أوفق تفسير وأكثر اقترابا من فهم الظاهرة إذ جعلوا علة إعراب المضارع دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، فربطوا بين الحركات النحوية والمعاني ، مما جعل صيغة (فاعل) عندهم- باعتبار الزمن - قسيمة الماضي والمستقبل معللين (فاعل) المنونة إشارة إلى الحاضر والمستقبل ، وغير المنونة إشارة إلى الماضي ، مما جعلها تأخذ اسم (الدائم) .

أما غيرهم فيؤخذ عليهم وجه المشابهة ؛ إذ هي بين مادتين لغويتين مختلفتين - وقد نبه سيبويه إلى ذلك الاختلاف ، كما أنه جعل حذف التنوين في مثل (ذائقة الموت) و (مرسلو الناقة) و (ناكسوا رؤوسهم) و (محلي الصيد) على سبيل الاستخفاف ، لا معنى آخر ، وهذا المراد من قوله " وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة "

مع أن الدلالة على الزمن ليست مجردة ، إنما تكتسب من خلال الحدث ؛ لأنه إذا لم يكن ثمة شيء يمر ، فلا زمان ماض ، وإذا لاشيء سيحدث فلا زمان مستقبل ، وإذا لم يوجد شيء كائن فلا زمان حاضر بالنسبة لهذه الأقسام الثلاثة ، فكيف يمكن أن يكون الماضي والحاضر موجودين في حين أن الماضي لم يعد موجودا ، والمستقبل لم يصر موجودا ، اما الحاضر فإنه إذا بقي دائما - حاضر - ولم يتحرك ليصير ماضيا ، فنحن أمام الأزلية .[1]

تسمية الفعل الدائم باسم الفاعل

دار بين ثعلب وابن كيسان في حضرة هارون الرشيد - على ما حكاه الزجاجي - حوار يكشف عن سبب التسمية وعليها : -

" كيف تقول : مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته بخفض(قائم) ورفع (الأب)، فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت بقائم . فقال : أوليس هو عندكم اسما؟ ، وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما ؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل ماليس بفعل إذا ضارعه "[2]

راجع في ذلك : الكتاب ١ / ١٤ ، ٢١ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٦٤ ، ١٦٦ والكشاف ١ / ٢٧١ ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٢ وحاشية الصبان ١ / ٦٠ والإنصاف ٥٤٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٤ واللغة العربية معناها ومبناها / ٩٩ والدرس النحوي في بغداد / ٣٣ والفعل زمانه وأبنيته / ٣٤ والمفصل/ ١٦ وشرحه ٧ / ٢ ، ٨ / ١١٠ والبحث النحوي عند الأصوليين / ١٥١ .

[1] - الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم / ١٤٠

[2] - مجالس الزجاجي / ٢٤٤ والفهرست / ١٢٠

فوجه التهمة لابن كيسان عيبه على الكوفيين تسميتهم ، وتحيزه لمخالفيهم، فالذي يقصده الكوفيون من التسمية هو اسم الفاعل إذا عمل ، وشرط عمله دلالته على الحال والاستقبال .

أما غير العامل ، فلا يسمى عندهم (فعلا دائما) ، إنما يطلقون عليه مصطلح الاسم ، وهذا مايفهم من قول الفراء في معنى قوله تعالى - (لافارض ولابكر عوان بين ذلك)البقرة /٦٨ فإن (بين) لاتصلح إلا مع اسمين . . " ولو قال في الكلام بين هاتين أو بين تينك - يريد الفارض والبكر . كان صوابا ولو أعيد ذكرهما ، لم يظهر إلا بتثنيته ؛لأنها اسمان ليسا بفعلين " [١]

دلالة الزمن

ودلالة الزمن على أنها شريطة العمل راجعة إلى أن الفكر العربى يميل إلى تقسيم الزمن بشكل مواز لما يحدث طبقا لتقسيم المكان من حيث القرب والتوسط والبعد مما أدى إلى وجود مثلث زماني (ماض - حال - استقبال) ، وهذا يعني أنهم صدروا عن فكر من خصائصه إقامة مطابقة بين المفاهيم .

كما أن النحاة لم يفرقوا بين الزمن بمفهومه الوجودي الفلسفي من جهة . [٢]

والزمن بمفهومه اللغوي من جهة أخرى ، فجعلوا الزمن الفلسفي أساسا لتقسيم الفعل مما أوقعهم في التناقض - أو الخطأ - عند تطبيق ما أثبتوا وقرروا ، فإن للزمن اللغوي صيغا تدل على وقوع أحداث في

---

[١] - معاني القرآن للفراء ١ / ٤٥

[٢] - راجع : ابن يعيش ٨ / ١١٠ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه / ١١١ ، وابن قيم الجوزية / ١١٢

مجالات زمنية مختلفة الأمر الذي جعل المنهج النحوي يتسم بما يمكن تسميته بـ (الازدواجية الزمنية) التي نشأت بسبب إلصاق الزمن بالصيغ الفعلية خارج الاستعمال ، وما يلحق تلك الصيغ من انحراف في الدلالة على الزمن حين الاستعمال ، مما يضطرهم إلى تأويل النصوص بما ليس به حاجة .

هذا ؛ وإن كان بعض اللغويين المحدثين يرى أن النحاة لم يغفلوا ملاحظة الصيغ الفعلية ، ودلالتها الزمنية داخل السياق - وإن كانت ملاحظتهم غير شاملة ، فالصيغ الفعلية الدالة على الزمن في الجمل الخبرية المؤكدة، والمثبتة،والجمل الإنشائية الاستفهامية المثبته تعبر عن الزمن ذاته الذي تعبر عنه عندما تكون في خارجها ، فغرر بهم هذا الأمر ، فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا في أضيق حدوده . [1]

فلم يحظ الفعل ، وما يتعلق به من الزمن بعناية النحاة كما حظي الاسم ، فهم يقدمون الاسم في الذكر حين يعرضون لأقسام الكلمة ، أما الفعل فلم يتناولوه إلا فيما يتعلق بكونه يؤثرفي الاسم ويعمل فيه ؛إذ إنه أقوى العوامل والأصل في العمل ، مما أدى إلى انشغالهم بمسألة العمل في الفعل ومسألة الإعراب ، دون العناية بفكرة بيان الفعل وإعرابه عن الزمان العناية اللازمة .[2]

مما نتج عنه نقص المصطلح الزمني (كالماضي المستمر والماضي المنقطع) وهذا يخالف بين طبيعة المنهج والتطبيق . فأشكال الصيغ

---

[1] - هذا رأي الدكتور تمام حسان في كتابه: - (اللغة العربية معناها ومبناها) / ٢٤٨

[2] - راجع : مقالة الزمن في اللغة العربية - مجلة مجمع اللغة العربية ١٤ / ٤٩ ، والفعل زمانه وأبنيته / ٢٥

الزمنية في العربية قادرة على التعبير عن كل تفريعات الزمن ، أما تطبيق النحاة الزمن على ثلاث صيغ فمرده أنهم لم يتخذوا لكل زمن اصطلاحا بعينه .[1]

أقول - إلى جانب ما سبق - إنه مما يؤخذ على النحاة أنهم جردوا اللغة من منطقها . وأخضعوها لمنطق عقلي مجرد ، مما جعل من جاء بعدهم - حتى الباحثين - يأخذون بتلك النزعة في إقامة الحدود بين اللغوي والعقلي .

ومما يؤخذ عليهم أيضا أنهم تناولوا الدلالة الزمنية حين تناولوا أبنية الأفعال الثلاثة على رأس البحث النحوي ، ثم فرعوها - مع دلالاتها - ودفعوا بها إلى البحث الصرفي ، و " لو أنهم لم يلصقوا بالبناء الفعلي دلالة زمنية حين يدخل حتى يكون في سياقه وإسناده لكانوا تفادوا الاضطراب المنهجي الذي وقعوا فيه - وليس لنا أن نحكم بزمنية الفعل (ضرب) أو (قام) إلا أن تكون في إسناد وسياق يدل على زمنيتها ، وما تتصف به من انقطاع أو استمرار كما في (كان) وأشباهها .

فلو قلنا : (رأيت محمدا وكان يضرب أخاه) لو جدنا أن صيغة (يضرب) قد انصرف زمنها إلى (صيغة كان ورأى) مما أبعدها عن زمن الحال الذي وضع لها إلى زمن الماضي الذي حدده الإسناد في أول الجملة . مما يجعلنا نقول :-

إن صيغة (يضرب) فعل من الضرب ، و (كان) فعل من الكينونة ،و (رأى) فعل من الرؤية ، دون وصف بزمن حتى يقع في إسناد يدل عليه ويصفه بما كان أو يكون - انقطاعا ، أو استمرارا . فلكي يحكم على

---

[1] - المصدران السابقان

الفعل بفعليته لابد أن يكون الزمن أحد مقوماته [1]، وهذا ما أرجعوه إلى مبدأ: (عارض يعرض)[2] وهو مبدأ نحوي ، لأن الأبنية خارج الاستعمال لا تتعرض لعارض ما.[3]

وقد يقال : إن إطلاقهم اسم (الفعل الدائم) يخالف التوجيه والتطبيق كما يفهم من قول الفراء في معنى قوله تعالى: - (كل نفس ذائقة الموت) :- " ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابا ..... فأما المستقبل فقولك : أنا صائم يوم الخميس ، إذا كان خميسا مستقبلا ، فإن أخبرت عن يوم خميس ماض قلت : أنا صائم يوم الخميس ، فهذا وجه العمل .....[4] "

فقوله بالوجهين ينفي ما قالوه من معنى الدوام والاستمرار ، وقد خالف الكسائي في ذلك ، فقد أجمع النحاة على القول بعمل اسم الفاعل في الماضي كما يعمل في معنى الحال والاستقبال [5]، وهنا المخالفة .

---

(١) - راجع : شرح المفصل ٧ / ٢ والبحث النحوي عند الصوليين / ١٥٠ - ١٥١ والايضاح للزجاجي / ٨٦

(٢) - راجع : التوطئة / ١١٤ ومجلة اللسان العربي ٨ / ١ / ١١٣ (المغرب)

(٣) - وعلى هذا ، فزمان الفعل هو زمان وقوع الحدث لا زمان الحديث عنه ، بالقياس إلى زمن التكلم ، وهو المراد من قول الزمخشري : (الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك) راجع : ابن يعيش على المفصل ٧ / ٤

(٤) - معاني القرآن ٢ / ٢٠٢ (وقد قرأ الأعمش الآية بغير تنوين في (ذائقة) وبنصب الموت ، قياسا على قول أبي الأسود : (ولا ذاكرالله إلا قليلا) وقد عللوا طرح التنوين هنا على التقاء الساكنين تشبيها بحذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقاة ساكن . وقد عد النحاة القراءة على وجه الشذوذ جريا على قاعدتهم.

راجع : الكتاب ١ / ١٦٩ والمقتضب ١ / ١٩ والخصائص ١ / ٣١٢ وابن يعيش ٢ / ٩ ومختصر ابن خالويه / ٢٣ والكشاف ١/ ٤٤٨ والبحر ٣ / ٤٦٠ (بيروت) والإتحاف / ١٨٣ .

(٥) - راجع : مولد اللغة / ٧٦ وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠ وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٦ وشرح القطر / ٢٧١ .

فقد وقع في أدب المجالس ما يحكى عنه- أعني الكسائي- والقاضي أبب يوسف عندهارون الرشيد . جاء في (الأشباه) قال: "سأل الكسائى أبا يوسف : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك . وقال آخر : أنا قاتلٌ غلامَك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذ بهما جميعا ، فقال له هارون : أخطأت - وكان له علم بالعربية - فاستحيا ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال : الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غلامِك – بالاضافة ؛ لأنه فعل ماض ، وأما الذي قال : أنا قاتلٌ غلامَك . بالنصب ، فلا يؤخذ ؛ لأنه مستقبل ، لم يكن بعد .... "[1]

فموافقة الكسائي هنا دلالة على عمله في الماضي عنده - حسب ما ذكره ياقوت : - أن أبا يوسف كان يذم النحو ، ويقول : وما النحو ؟ فأراد الكسائي أن يعلمه فضل النحو ، فسأله في ذلك .[2]

والذي يفهم من الحوار أن المجيب هارون وليس الكسائي . فكيف يكون التوفيق بين ما ذكره النحاة عنه وتناقلوه ، وموافقته هارون في إجابته ورده ؟ إلا أن تكون القرينة السياقية هي التي تحدد الزمن ، لا العلامة الإعرابية ، ولا الصيغة ، مما جعل أبا يوسف يأخذ بهما جميعا - ووافقه الكسائي في رده - إذ عد الصيغتين من أدلة الاعتراف .

نخلص من هذا إلى أن الفراء يعمل الصيغة شريطة الحال والاستقبال ، والكسائي يعملها في الثلاثة ، والقرينة دليل العمل عنده ، وقد أخرجا (الفعل الدائم) عن مفهومه وسياقه بنص الآيات .

ففي (ذائقة الموت) بالاضافة أخرجوه إلى الماضي ، ولا يظن منه أن الله يخبرنا في الآية أن النفس التي مضت هي التي تذوق الموت

---

[1] - الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٤

[2] - معجم الأدباء ٤ / ٩١ ، ٩٢

وحدها ، إنما كل نفس وجدت أو ستوجد فهذا - في الحالات الثلاثه - حالها ، لا نفي الثبوت المفهوم من روح التعبير ، وما قولهم خلاف ذلك بشيء إلا الجري وراء العمل والعامل .

وما قولهم في (إني فاعل ذلك غدا)الكهف /٢٣ ؟ وهل معنى (غدا) في الآية هو اليوم الذي بعد يومنا ؟ وإذا كانت تعني هذا المعنى ، فما فائدة التخصيص للفظ (فاعل) المنون بلفظ (غدا) ؟ إذا كان التنوين ينقل دلالة الفعل الدائم إلى المستقبل .

إن وظيفة الظرف هي قياس زمن الحدث ، وصيغة (فاعل) تنطوي على حدث ما ، ولهذا فإن تلك الصيغة - وأقول الصيغة - تشير إلى ثبوت عدم تحقق الحدث أو ثبوت عدم الفعل ، مع أن السياق يشير إلى نهي عام ثابت في مطلق زمن المستقبل ، ولهذا صلحت معه صيغة (فاعل) ولم تصلح معه (أفعل) أو (سأفعل) ، و (غدا) في الآية تعني فيما يستقبل من الزمان ، ولم يرد بها الغد خاصة - كما نص الزمخشري - ولهذا احتيج هنا إلى الحاق ظرف بها ؛ لكي يعين زمن حدثها الخامد من هذه الناحية ، على عكس حدث الفعل الذى يدل على الزمن بدون ظرف . أما صيغة (فاعل) بدون ظرف ، فتندرج في سياق نهي في كل زمن ، وهذا أمر يتعارض وما يفعله الإنسان في أمسه وآتيه ، غير أن النهي هنا (لأجل شيء تعزم عليه) [1]

ومما يؤيد القول بأن (فاعل) تعمل في الحالات الثلاث أنها جاءت مضافة - على معنى الماضي عندهم – ملحق بها ظرف المستقبل في قوله - تعالى -: (إني متوفيك ورافعك إليَّ ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة) آل عمران

---

[1] - راجع : الكشاف ٢ / ٤٧٩ والأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤

/٥٥ فالزمن مستمر مستند إلى هذا الوقت حسب السياق ، وما يفهم من التعبير الدلالي ، لا القاعدة ، فالتنوين والإضافة لا يحددان زمن الفعل،ولا يخرجانه عن معناه ،ولا عن دلالته ، مما يدل على أن المراد في صيغة (فاعل) هو الزمان المطلق ، لا الزمن الذي أراده النحويون .

وإذا كان القول قولهم - وهذا مالا أراه - فما توجيههم في (فاعل) الواقع خبرا ، ولم يتعلق بشيء بعده في مثل : (أنا كاتب - أنا جالس - أنا مسافر) والحال يدل على أنه في كتابة وجلوس وسفر غير مرتبط فعله بزمن .

وما قولهم في : أنا ساكن هذا البيت - أنا قائد الجيش - أنا كاتب القصيدة - كل ذلك بالإضافة - والمتكلم لا زال في سكن وقيادة وكتابة .

أرى أن دلالة الأمثلة والتراكيب تخالف مفهوم ما قالوه في القاعدة ، وقولهم هذا إنما هو مظهر من مظاهر العمل الذي شغلوا أنفسهم به ، ولا دلالة على الزمن

فيه إلا من خلال القرينة التي هي دليل الحدث ، وسياق الكلام الذي يشير إليه ، وقد نزعت الصيغة - فاعل - من ناحية المستوى النحوي إلى الإضافة مرة، وإلى التنوين أخرى؛ لتحقق نشاطا اسميا في البنية يطابق ما تدل عليه من ثبوت الصفة لا غير . [١]

---

[١] - راجع غير ما سبق : البحر المحيط ٦ / ١٠٩ وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤ / ٤٣

الخاتمـــة

حمدا لله ، وصلاة ، وسلاما على سيد خلق الله ..... وبعد

فهذا آخر ما استطعت جمعه ، والقول فيه ، بعد الانتهاء إليه ، والوقوف عليه ،وكان مما انتهى إليه البحث ما يلي :-

أولا:ـ جاءت شهرة أهل البصرة عن أهل الكوفة أصلا في الخلاف بين المدرستين .

ثانيا:ـ أن المصطلح النحوي قد ارتبط بإرهاصات أولية بني عليها النحويون أصل الوضع للقواعد

ثالثا :ـ جاءت العلاقة بين المصطلح،والنحوفي قاعدته جد دقيقة – وإن جرد بعضهامن المعنى الذي وضع له - إذ لاتفهم القاعدة إلا بعد المعرفة بحدود مصطلحها .

رابعا :ـ أن القواعد – في نظر البحث – ربما تكون قد وضعت لعربية مخصوصة – على أساس نصوص مختارة - دون النظر إلى ما شاع استعماله ، مما اضطرالواضعين إلى التأويل ، وتقديم المسوغات .

خامسا :ـ خلط النحويون بين المصطلحات ، فلم يفرقوا بينها حين وضع نظرية النحو – محملين السامع مهمة ذلك .

سادسا :ـ يرى البحث أن بعض المصطلحات - عند أهل الكوفة - أوفق استعمالا مماهي عليه عند أهل البصرة .

هذا ؛ فإن كان التوفيق والصواب فمن الله تعالى وحده ، وإن كانت الأخرى فمن الأمارة بالسوء ومن الشيطان .

وإني لراج ممن يقرأ هذا المكتوب أن يصحح الخطأ ، ويُذكِّر بما أنسيته ، منبها على ما غفلت عنه ، أو سهوت ، ذاكرا يده ، ناسبا له ما فعل ، بعد التوجه إلى الله له بحسن الجزاء ، فكل الناس يؤخذ منه ويرد عليه إلا المعصوم صاحب المقام المحمود ، والحوض المورود ، صلوات ربي ، وسلامه عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- أبوزكريا الفراء ، ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف الدكتور / أحمد مكي الأنصاري- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية- القاهرة- ١٩٦٢م

- إحياء النحو- تأليف الأستاذ / إبراهيم مصطفى – القاهرة- ١٩٥٩م

- أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي- تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا- القاهرة- ١٩٨٥م

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين – القاهرة – ١٩٦٣م

- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي- تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد – الخانجي – القاهرة – ١٩٩٨م

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي – تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد علي الحسيني البركاتي ، والدكتور م محسن سالم العميري – مكة المكرمة – ١٩٨٩م

- أسرار العربية ، لابن الأنباري ، عني بتحقيقه الأستاذ / محمد بهجت البيطار- دمشق - ١٩٥٧م

- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، راجعه وقدم له الدكتور / فائز ترحيني – القاهرة- ١٩٨٤م

- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق الأستاذين / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون- القاهرة- ١٩٤٩م

- الأصول في النحو ، لابن السراج، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي – الأردن- ١٩٨٥م

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف الأستاذ /محمد الأمين الشنقيطي – مجمع الفقه الإسلامي – جدة – ١٤٢٦هـ

- إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه- تحقيق الأساذ / عبد العزيز الميمني – القاهرة- ١٩٤١م

- إعراب القرآن ، للنحاس، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد- القاهرة- ١٩٨٥م

- الاقتضاب في شرح ادجب الكتاب، لابن السيدالبطليوسي ، تحقيق الدكتور / مصطفى السقا ، والدكتور / حامد عبدالمجيد – القاهرة – ١٩٨١م

- ألفية ابن معطي (الدرة اللفية في النحو والصرف والخط والكتابة) تحقيق الأستاذ م سليمان بن غبراهيم البلكيمي- دار الفضيلة – مصر – ٢٠١٠م

- الأمالي ، لأبي علي القالي – بيروت – ١٩٨٧م

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٥٠م

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، تحقيق الأستاذ الشيخ / محمد محيي الدين – القاهرة – ١٩٨٢م

- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك – بيروت – ١٩٧٩م

- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم الدكتور / موسى بناي العليلي – بغداد – د . ت

- البحث النحوي عند الأصوليين ، تأليف الدكتور / مصطفى جمال الدين- دار الهجرة – إيران د . ت

- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان – دار الفكر – بيروت – ١٩٩٢م

- البسيط ، لابن أبي الربيع ن تحقيق الدكتور / عياد الثبيتي – بيروت – ١٩٨٦م

- البناء العرض وخلافات النحاة ن للأستاذ / جميل علوش – مجلة البيان – الكويت – عدد٣٣١- فبراير ١٩٩٨م

- التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية ، تاليف الدكتور / وليد العناتي – عمان – الأردن – ٢٠١٠م

- التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي ، تحقيق مؤسسة ىل البيت – د. ت

- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى – ١٩٨٢م

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن العثيمين – بيروت – ١٩٨٦م

- التحفة الشافية ، لتقي الدين النيلي البغدادي ، تحقيق ادكتور / إمام حسن الجبوري (دكتوراة) – كلية اللغة العربية – القاهرة – ١٩٨٣م

- التفاحة في النحو ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الأستاذ / كوركيس عواد – بغداد – ١٩٦٥م

- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود – الرياض – ١٩٨١م

- تمام فصيح الكلام ،لابن فارس ، (ضمن رسائل في النحو واللغة)تحقيق الأستاذ / زيان أحمد الحاج إبراهيم- منشورات مركز المخطوطات والتراث – الكويت – ١٩٩٥م

- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبيري - - القاهرة – ١٩٦٧م

- توجيه اللمع ، لابن الخباز، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور / فائز زكي أحمد دياب- دار السلام – مصر – الطبعة الثانية – ١٤٢٨هـ

- توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ،تحقيق الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان – القاهرة – ١٩٧٦م

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع –الكويت – ١٩٨١م

- ثمار الصناعة ، لبي الحسن الدينوري ، تحقيق الأستاذ / عبد الله سعد القرني (ماجستير) كلية اللغة العربية – القاهرة – د. ت

- جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري ، القاهرة – ١٩٨٧م

- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد ،تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – بيروت – ١٩٨٧م

- حاشية الخضري على ابن عقيل – القاهرة –د.ت

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – القاهرة د. ت

- حاشية عبادة على شذور الذهب – المطبعة الوهبية – مصر – ١٢٩٢هـ

- الحدود النحوية ، للفاكهي ،تحقيق الدكتور / المتولي رمضان الدميري – مكتبة وهبة – الطبعة الثانية – ١٩٩٣م

- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق الأستاذ الشيخ / عبد السلام هارون- القاهرة – ١٩٤٣م

- خزانة الأدب ،للبغدادي ، تحقيق وشرح الأستاذ الشيخ / عبد السلام هارون – القاهرة-١٩٨٩م

- الخصائص ، لابن جني ،تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٨٦م

- الدرس النحوي في بغداد ، تأليف الدكتور / مهدي المخزومي – العراق – ١٩٧٤م

- درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، - قسطنطينية- ١٢٩٩هـ

- ديوان الأعشى الكبير ، شرحه وقدم له الأستاذ / مهدي محمد ناصر الدين – بيروت – ١٩٨٧م

- الوض الأنف ، للسهيلي ن قدم له وعلق عليه الأستاذ / طه عبد الرءوف سعد- القاهرة- ١٩٧٢م

- الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم ، تأليف الأستاذ / حسام الألوسي – المؤسسةالعربية للدراسات والنشر – الطبعة الأولى – ١٩٨٠م

- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي – دمشق -١٩٨٥م

- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق الدكتور /عبد الحميد السيد محمدعبد الحميد – بيروت- د.ت

- شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، تحقيق الدكتور / علي فاخر ، وآخرين- دار السلام – القاهرة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٧م

- شرح التصريح على التوضيح ،للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي- القاهرة –د.ت

- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق الأستاذ / محمد نور الحسن ، وآخرين- دار الكتب العلمية – بيروت -١٩٨٢م

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام – القاهرة -١٩٦٥م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تحقيق الأستاذ الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ١٩٦٤م

- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الأستاذ / أحمد خطاب –دار الحرية للطباعة – بغداد -١٩٧٣م

- شرح الكافية ، للرضي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان -١٩٨٥م

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة – د.ت

- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق الأستاذ الدكتور / رمضان عبد التواب ، والأستاذ الدكتور / محمود فهمي حجازي – القاهرة – ١٩٨٦-١٩٩٠م

- شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور / هادي نهر – بغداد -١٩٧٧م

- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور / فائز فارس – ١٩٨٤م

- شرح اللمع ، للثمانيني ،تحقيق الأستاذ الدكتور / فتحي علي حسانين (دكتوراة) كلية اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٨١م

- شرح اللمع ، للواسطي الضرير ، تقديم الأستاذ / حسن عبد الكريم الشماع – جامعة القاهرة – ١٩٧٣م

- شرح المفصل ، لابن يعيش – بيروت –د .ت

- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق الدكتور / تركي بن سهو العتيبي – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الولى – ١٩٩٣م

- شروح سقط الزند – تحقيق الأستاذ / مصطفى السقا ، وآخرين – القاهرة - ١٩٨٧م

- ديوان جرير(الصاوي)- ١٣٥٣هـ

- ديوان عنترة يشرح التبريزي- قدم له ، ووضع هوامشه ، وفهارسه الأستاذ / مجيد طراد- دار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة الأولى – ١٩٩٢م

- ضحى الإسلام ، تأليف الأستاذ / أحمد أمين – دار الكتاب العربي –الطبعة العاشرة – د.ت

- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ،تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة – ١٩٧٣م

- العلل في النحو ، للوراق ، تحقيق الأستاذة / مها مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – ٢٠٠٠م

- العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتور / مهدي المخزومي ، والدكتور / إبراهيم السامرائي – العراق – ١٩٨٠م

- الغرة ، لابن الدهان (مخطوط) – دار الكتب المصرية .

- الغرة في شرح اللمع ، لابن الدهان (دكتوراة) تحقيق الدكتور / فريد عبد العزيز الزامل – كلية اللغة العربية بالرياض – ١٤٣١هـ

- الفاخر ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق الأستاذ / عبد العليم الطحاوي – مراجعة الأستاذ / محمد علي النجار – القاهرة – ١٩٦٠م

- الفكر النحوي عند العرب – أصوله ومناهجه- تاليف الدكتور / علي مزهر الياسري-الدار العربية للموسوعات – ٢٠٠٣م

- الفروق اللغوية (الفروق في اللغة) ، لأبي هلال العسكري – القاهرة – ١٩٨٣م

- الفعل – زمانه وأبنيته – تأليف الدكتور / إبراهيم السامرائي – بغداد – ١٩٦١م

- الفهرست ، لابن النديم – بيروت – ١٩٦٤م

- في النحو العربي – نقد وتوجيه – تأليف الدتور م مهدي المخزومي – دار الرائدالعربي – بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٨٦م

- الكافي في الإفصاح ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة الدكتور / فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى – ٢٠٠١م

- الكامل في اللغة والأدب ،للمبرد- عارضه وعلق عليه الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم- بيروت – ٢٠٠٨م

- الكتاب ، لسيبويه (بولاق)- ١٣١٦هـ

- الكتاب لسيبويه (هارون) – الخانجي – القاهرة – ١٩٨٨م

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،للزمخشري – دار الريان –الطبعة الثالثة- ١٩٨٧م

- كشف المشكل ، لابن حيدرة – تحقيق الدكتور / هادي عطية مطر – ١٩٨٤م

- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق الدكتور / عدنان درويش والستاذ / محمد المصري – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٩٣م

- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، تأليف الدكتور / عبد الفتاح الحموز – دار عمار – عمان – الأردن الطبعة الأولى – ١٩٩٧م

- لباب الإعراب ، للاسفراييني – د.ط – د.ت

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان – مطبوعات مركز جمعة الماجد الإمارات – دار الفكر –الطبعة الأولى – ١٩٩٥- ٢٠٠١م

- لسان العرب ، لابن منظور – دار صادر – بيروت – ٢٠٠٣م

- اللغة بين المعيارية والوصفية ، تأليف الأستاذ الدكتور / تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء – د.ط- د.ت

- اللغة العربية – معناها ومبناها ، تأليف الدكتور / تمام حسان – ١٩٨٠م

- اللمع في العربية ، لابن جني –تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف – القاهرة – ١٩٧٩م

- المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري – تحقيق الدكتور / عبد الحمد حمد الزوي – منشورات جامعة قار يونس – بنغازي – ليبيا – الطبعة الأولى – ١٩٩٤م

- مجالس ثعلب – شرح وتحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٩٨٠م

- مجلة اللسان العربي (المملكة المغربية) – جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –المكتب الدائم لتنسيق التعريب – الرباط – العدد الثامن .

- مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة- العدد الرابع عشر .

- مجمع البيان في تفسير القرءن ، للطبرسي – صيدا – لبنان – د.ط- د.ت

- المخصص ، لابن سيده الأندلسي – دار الفكر – بيروت – ١٩٧٨م

- المدارس النحوية – تاليف الأستاذ الدكتور / شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٩م

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف الدكتور / مهدي المخزومي – القاهرة – ١٩٥٨م

- المذكر والمؤنث ، للأنباري- حققه الأستاذ / الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة – ٢٠٠٧م

- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي- تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٥٥م

- مسائل الأخبار (أقسام الأخبار في المعاني) ، للفارسي – حققه الدكتور / علي جابر المنصوري- نشر مجلة المورد العراقية – المجلد السابع – العدد الثالث – ١٩٧٨م

- مسألة لأبي علي في الأخبار (مخطوط) – معهد المخطوطات- جامعة الدول العربية – رقم ٣٦٩

- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل – تحقيق الأستاذ / محمد كامل بركات – ١٩٨٤م

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق الكتور / حاتم الضامن – بغداد -١٩٧٨م

- مصابيح الأصول ، لعلاء الدين بحر العلوم، مع تقريرات السيد أبي القاسم الخوئي- إيران- د.ط- د.ت

- معالم الدين ،تأليف الشيخ/ حسن بن زين الدين العاملي – بيروت د.ت

- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة – القاهرة- ١٩٩٠م

- معاني القرآن ، للفراء – تحقيقالأستاذ / محمد علي النجار ، وآخرين- الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- ١٩٧٢م

- معجم الدباء ، لياقوت الحموي الرومي – القاهرة – د.ط- د.ت

- مغني اللبيب ، لابن هشام- حققه الستاذ الشيخ / محمد محيي الدن عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت- ٢٠٠٥م

- مفاتيح العلوم ، للخوارزمي – مطبعة الشرق – القاهرة – ١٣٤٢هـ

- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني –تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان – بغداد-١٩٨٢م

- المقتضب ، للمبرد- تحقيق الأستاذ الدكتور الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة -١٤١٥هـ

- المقدمة الجزوليةفي النحو ، للجزولي – شرح وتحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد – القاهرة -١٩٨٨م

- مقدمة في النحو ، لخلف الأحمر –تحقيق الأستاذ / عز الدين التنوخي – دمشق- ١٩٦١م

- المقرب ، لابن عصفور- تحقيق الكتور / أحمد عبد الستار الجواري ، والأستاذ عبد الله الجبوري- بغداد-١٩٨٦م

- منازل الحروف ، للرماني – مكتبة مشكاة الإسلامية د.ط- د.ت

- المنصف على تصريف المازني ، لابن جني – تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين – القاهرة -١٩٥٤م

- منهاج الأصول ، للقاضي البيضاوي د.ط- د.ت

- الموفي في النحو الكوفي ، لصدر الين الكنغراوي – شرحه الأستاذ / محمد بهجت البيطار – المجمع العلمي العربي – دمشق – د.ط- د.ت

- مولد اللغة ، للشيخ / أحمد رضاالعاملي – بيروت – ١٩٦٥م

- نتائج الفكر ، للسهيلي – تحقيقالأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا – مكة المكرمة –١٩٨٤م

- النحو العربي والدرس الحديث – تأليف الأستاذ الدكتور / عبده الراجحي – بيروت – ١٩٧٩م

- النحو الوافي – تأليف الأستاذ / عباس حسن – دار المعارف – الطبعة الثامنة – د.ت

- نزهة الأباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري –تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٦٧م

- النوادر في اللغة ،لأبي زيد الأنصاري – تحقيق الدكتور / محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق- ١٩٨١م

- همع الهوامع ، للسيوطي –تحقيق الأستاذ / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت –الطبعة الأولى – ١٩٩٨م

- الواضح في علم العربية ، للزبيدي – تحقيق الدكتور / أمين علي السيد – القاهرة – ١٩٧٥م

- وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى ن وظلال المعنى) – تأليف الدتور / محمد محمد يونس علي – منشورات جامعة الفاتح – ليبيا – ١٩٩٣م .